

کتابخانه و اسناد ملی جمهوری اسلامی ایران

اتحاد شبنم بهار

(سيرة علمية)



حسین نصر

التحذیر من جملة
(سيرة عليا)

الهيئة العامة
لدار الكتب والوثائق القومية

رئيس مجلس الإدارة

د. أحمد الشوكي

نصار، حسين

التحدث بنعمة الله: (سيرة علمية) / حسين نصار. -

القاهرة: دار الكتب والوثائق القومية، ٢٠١٧.

٢١٠ ص؛ 24 سم.

تدمك 6 - 1302 - 18 - 977 - 978

١ - نصار، حسين، ١٩٢٥ - ٢٠١٧ - المذكرات

٢ - الأدباء.

١ - العنوان.

٩٢٠

إخراج وطباعة:

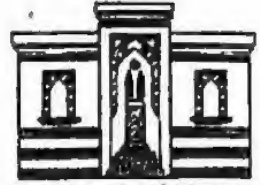
مطبعة دار الكتب والوثائق القومية بالقاهرة.

لا يجوز استنساخ أى جزء من هذا الكتاب بأى
طريقة كانت إلا بعد الحصول على تصريح كتابى
من الهيئة العامة لدار الكتب والوثائق القومية

www.darelkotob.gov.eg

رقم الإيداع بدار الكتب ٢٧٣١٧ / ٢٠١٧

I.S.B.N. 978 - 977 - 18 - 1302 - 6



کتابخانه و اسناد ملی جمهوری اسلامی ایران

اتحاد شبنم بهار

(سيرة علمية)

حسين نصار

مطبعة دار الكتب والوثائق القومية القاهرة

(١٤٣٩ هـ - ٢٠١٧ م)

قال تعالى:

﴿وَأَمَّا بِنِعْمَةِ رَبِّكَ فَحَدِّثْ﴾

[سورة الضحى: الآية ١١]

مقدمة

اخترتُ عنوانَ هذا الحديث، متَّبِعًا بلديَّ (بَلَدِيَّاتي) جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت ٩١١هـ)؛ لأنني لم أعتد الكتابة عن نفسي مباشرة، وعن مسيرة حياتي الشخصية.

وأهل الصعيد إذا قالوا: «النعمة» دون تحديد، فإنما أرادوا بها الحُبْرَ الذي يعدُّونه هو الحياة (العيش)، ثم يريدون كلَّ ما أعطى الله جل وعلا للبشر. وطبيعي أنني استخدم الكلمة بالمدلول الأخير، لأنَّ الله حباني بما لم أَسع إليه، ولا تمنَّيته ولا فكَّرْتُ فيه.

وأوَّل ما حباني أبُّ طموحٍ، بل شديد الطموح على الرغم من وضعه هو نفسه؛ فقد كان أخًا لاثنتين أكبر منه سنًّا وأكثر غنى، وكلُّ منهما كان له - في جيلي - ابنٌ أكبرُ مني بقليل. وبعد (الكُتَّاب) ألحقَ كلُّ منهما ابنه في عمله، ففضي كل حياته يزاوله، أمَّا أنا فأدمتُ الدراسة إلى منتهاها.

وعزمتُ - بعد الابتدائية - على الالتحاق بمدرسة الصنائع، أو بعد الثانوية على كلية الطب، ولكنَّ الله أراد لي ما هو خير منهما لي.

وبعد الدراسة الجامعية اختار لي أحدُ أساتذتي العملَ في الإذاعة، وفي أثناء عملي بالجامعة اختار لي أحدُ الأصدقاء العملَ في أكاديمية الفنون، التي ألحقني بالمجالس القومية المتخصصة، وفي هذه المجالس رشَّحني أحدُ الأساتذة لرئاسة واحدٍ من هذه المجالس الأربعة، وألحَّ في الترشيح والدفاع إلى أن ظفرتُ برئاسة المجلس.

تلك هي المعالم الكبيرة العامة، ولكن يتفرّع منها نِعَمٌ فرعية ليس في إحصائها ما يُبرّر تتبعها واحدة بعد أخرى.

لا يعني ذلك أنني لم أحقق أشياء كنت أتمناها، ولكنني أعني أنني لم أحبط للفشل، وأنني وجدتُ الله - جل وعلا - حباني نعمًا تفوق ما ضاع مني، وإنني أنصح بالعمل بدل الإحباط، وبالتفاؤل والعزم والإصرار. وأنا أتصور نفسي:

١ - محبًا للبشر كافة، لا أخاصمُ إلا العمل الذي يسيء. وقد نشرتُ ذلك في مقالي (أحلام إنسان مصري).

٢ - مصريّ الحبّ، عربيّ النزعة، يؤمن ألا بقاء ولا ازدهار للأمم العربية دون التنسيق السياسي بينها، ما دامت الوحدة متعسرة.

٣ - محبًا للعدل، حريصًا على تكافؤ الفرص، رافضًا للمعاملة التي تنتهك هذا الحرص؛ ولذلك كان دعائي لأصدقائي: (ربنا لا يحوجك إليّ)، وأعتقد أن ذاك أفقدني كثيرًا من الأصوات في الانتخابات.

٤ - شخصًا منظمًا منذ صغره إلى آخر حياته، تجلّى تنظيمه في دراسته وعمله، وحياته كلها.

٥ - جادًا لم يُضَيّع شيئًا من وقته هباءً، وإن كان لم يحرمه من شيء من اللّعب (كرة القدم) واللهو (حبّ الموسيقى والباليه والسينما والرحلات الداخلية والخارجية)، وصحبة الأصدقاء من الجنسين.

٦- قارئاً لم يره أحد إلا حاملاً كتاباً أو حقيبةً كُتِبَ، مع قضاء الوقت الطويل في المكتبات.

٧- ذا عقل علميٍّ لم يتخلَّ عنه البتَّة.

٨- حريصاً على المنهج العلمي في كل كتاباته وأعماله، بل قام بتدريس المناهج العلمية في مصر والعراق.

٩- هادئ الطبع، ميّالاً للصَّمتِ، أقرب إلى الانطواء.

وأدوّنُ هذا الحديث استجابةً للإلحاح الشديد من الأصدقاء الذين يتوقعون فيه أموراً ذات قيمة، وأدعو الله أن يوجد فيه ذلك.

وأعاهد الأصدقاء أن أكون:

- ١- صريحاً كلّ الصراحة في ما رأيْتُ بعيني رأسي من وقائع.
- ٢- صادقاً - ما استطعت من الصدق - في كل ما أرويه سماعاً عن غيري.
- ٣- حريصاً في رواية ما خرجت به من دلالات الوقائع التي شاهدهتها أو سمعتُ بها، ومع ذلك فهي استدلالات شخصية فردية لا أطالب أيَّ قارئ أن يوافقني فيها، وإن كنت أرجو ذلك.

بل أرجو ألا يصحَّ ما ورد فيه وفيه أذى لبعض الزملاء، بل الأصدقاء؛ لأنني على يقين أن بعض ما يرويه الطالبات - خاصة - يشوبه الشك السريع والتوهم الواسع، الذي يؤوّل كلّ حركة بل كلّ إشارة.

٤- لا أدعي أنني دونت كل شيء، فمن الوقائع ما لا يصح أن يُكشف أو لا يمكن كشفه.

٥- لا أدعي - أيضًا - أن ذاكرتي ما زالت تذكر كل شيء، وأن وقائع كثيرة لرسقط منها، وخاصةً الأسماء.

• رفض مشاركات:

أدى نجاحي في بعض أعمالي في مبتدأ حياتي إلى لفت أنظار بعض الأعلام البارزين إليّ، وعرض مشاركتي في هذا العمل وأمثاله مقابل تيسير نشر أعمالي وما أنال من شهرة مشاركتهم.

- وأول من فعل ذلك أستاذي أحمد أمين، فقد أعلنت المنظمة الثقافية في جامعة الدول العربية عن مسابقة لترجمة كتاب «تاريخ الموسيقى العربية» للمستشرق الإسكتلندي هنري جورج فارمر، فتقدمت إليها، وتقدم إليها آخرون عرفنا منهم في ما بعد أحد الدارسين العراقيين، والدكتورة سمحة الخولي. ففضّل المحكّمون ترجمتي لسلامة عبارتها، فاقتراح الأستاذ أحمد أمين على أستاذي مصطفى السقا مشاركتي.

- وكان الثاني المؤرخ أ. د. محمد مصطفى زيادة الذي كان أحد المحكمين في مجلة (المجلة). اطلّعت على بحثي عن «دولة مهمة في تاريخ مصر الإسلامية»، فأعجب به، وعرض المشاركة.

- وثالث ممن عرضوا عليّ مشاركتي رجال وزارة المعارف بالملكة العربية السعودية في بعض الكتب المدرسية.

• قبول مراجعات:

بعكس المشاركات اضطررتُ إلى أن أوافق على أن يُراجع عملان لي نُشرا في الكويت، وهما جزآن من معجم «تاج العروس» للزبيدي (ت ١٢٠٥هـ).

فعندما عزمت دولة الكويت على تحقيق ذلك المعجم، جمعتُ سبعة من المحققين المصريين، أذكر منهم: عبد السلام هارون، ومصطفى حجازي، وعبد الستار أحمد فراج، وكنتُ معهم. فاتفقنا على ما يتصل بخطوات التحقيق والإصدار، واشترطُ أن يكون هناك مراجع للتحقيق قبل الإصدار فاشترطتُ على القائمين بالموافقات على الإصدار أن أختارَ أنا مَنْ يقوم بمراجعة أعمالي، واخترتُ مراجعًا لعملي الأول أستاذي أ. د. عبد العزيز الأهواني، فامتنع أولاً ولكنه اضطر إلى القبول تحت إلحاحي. واخترت في عملي الثاني الزميل الأكبر أ. د. جميل سعيد؛ لأنني كنتُ حينذاك معارًا في العراق، وتكرّر الموقف والاضطرارُ في القبول.

حسين نصار

رئيس أكاديمية الفنون

مقرر المجلس القومي للثقافة والفنون والآداب والإعلام

عميد كلية الآداب بجامعة القاهرة

شكر

يعودُ الفضل في تدوين هذا الكتاب إلى عدد كبير من الأصدقاء الذين
أوثر ألا أذكرَ أسماءهم خشيةً نسيانِ البعض، ولكن هناك أسماء لا أستطيع
إهمالها لعظيم فضلها عليه.

هناك:

- الأساتذة الصحفيون: مصطفى عبد الله (الصحافي بجريدة
الأخبار سابقًا)، وعمرو الديب (المشرف على الصفحة الأدبية في
الأخبار)، وإبراهيم عبد المعطي (المشرف عليها في الوفد).
- الأساتذة الباحثون: الدكتور حسام عبد الظاهر وأحمد عبد
الستار (الباحثان في مركز تحقيق التراث بدار الكتب والوثائق
القومية)، والدكتور أحمد عبد الباسط (الباحث في معهد
المخطوطات العربية)، وكانوا نعم العون في كل مراحل الكتاب.

الفصلُ الأوَّلُ

قَبْلَ الْجَامِعَةِ

المَوْلَدُ

في ما بين المغرب والعشاء من يوم الأحد ٢٥ / ١٠ / ١٩٢٥ م، وفي درب (عزيز) من مدينة أسيوط ولد (حسين)، من أمينة أحمد فهمي، التي كانت قد لجأت إلى أمِّها في الأسبوع الأخير من ميلاد طفلها الأول.

وكانت هذه الأمُّ قد تزوجها المحامي أحمد فهمي، العامل في مكتب محمد علي علوبة باشا (١٨٧٥ - ١٩٥٦ م)، ورحلت معه إلى القاهرة، ولكنها ولدت له بتين؛ كبراهما نازلي، التي كُنَّا في أسيوط نعرفها باسم (نظلة)، وصغراهما أمينة، فنفرَ منها وطلَّقَها، فعادت إلى مدينتها تحملُ ابنتيَّها، ثم تزوّجت من صاحب (مسمط) يسمى جاد، والعجيب أنها أنجبت له ثلاثة أولاد وبتين!

وعندما استعادت أمينة عافيتها رجعت إلى مسكنها في حارة (كوم بهيج)، التي كانت في وسط مدينة أسيوط، وكانت هذه الحارة متفرّعة من شارع (الشريفة)، متصاعدة بالتدرّج إلى أن تصل إلى القمة، ثم يتغيّر اتجاهها جانباً وتنتهي مسدودة. وكان بيت (آل نصّار) على القمة، وإن كنتُ لا أدري لهذا الموقع دلالة أم لا؟ فقد كان جميع أهل الحارة - متساوين أو متقاربين - أصدقاء من الطبقة الثانية والدنيا.

وكانت أمي أمينة وزوجها هاديّين كريّمين، فتوطدت صلاتُ المودة والاحترام بينهما وبين كلّ سكّان الحارة. وقد أنجباني أنا وأخواتي: إحسان،

ونجاة (رجاء)، ورضا، ثم أخي أمين (الدكتور أمين محمد نصار، الأستاذ بقسم الكهرباء من كلية الهندسة في جامعة القاهرة).

كان أبي (محمد) يماثل أُمِّي في طباعها، غير أنني أعتقد أنه كان ذا طموح بعيد المدى، فقد احتملني وأعبائي ولرؤيؤجّهني إلى العمل معه، حتى فرغت من دراستي الجامعية.

وكنْتُ عمري كله أظن أنه لا لقبَ لنا غير (نصار)، إلى أن ذكرت أختي الكبرى في أواخر عمرها أن لنا لقبًا آخر هو (العدوي)، وهنا تذكرت أنه كان يوجد منزل أمام فوهة حارتنا من الشارع، وكُنَّا نسمّيه (بيت العدوي). وذكر لي أحد أقاربي أنهم أقارب لنا، ولكن لم يكن لهذا القول صدقٌ عندي، وكنْتُ أظنهم من الأقارب البعيدين؛ لأنني لم أسمع عن زيارات بيتنا وبينهم.

وأذكرُ أننا تركنا سكننا واكترينا شقةً في بيتٍ بعيدٍ لسببٍ لا أعرفه، وأظنه ما كان يحدث بين زوجة عمِّي وأُمِّي من شجار، ولكننا لم نطل المقام فيها وعُدنا إلى بيتنا.

وكان يسكن في هذا البيت في وقت لم أدركه الفاكهاني (نصار عمر نصار)، ثم أنجبت له زوجته ابنتين وخمسة أولاد. أما البنتان اللتان لم أرهما لأن إحداهما تزوجت ورحلت إلى السويس، وتزوجت الثانية ورحلت إلى القاهرة، وعاش في أسبوط في أول الأمر: أحمد ومحمود وهاشم ومحمد

ومصطفى، إذا رأينا أن نرتب الأسماء بحسب عمرهم بادئين بالأكبر ومتتهين بالأصغر.

ولر يشتغل أحدهم فاكهانيًا كأبيهم، وإنما اشتغلوا بالجزارة والبقالة والتنجيد وبيع الغلال وصناعة الصنادل.

وكان سعيد بن أحمد أقرب إليّ من محمد بن محمود، فكنتُ ألعبُ معه أحيانًا، وذات يوم كان ذاهبًا إلى (الكتّاب)، وكنت أنا في الثانية، فأخذني معه دون أن يذكر ذلك لأحد، وقطعنا مشوارًا ما زلت أذكره على الرغم من قصره، ولكنه جعلني لا أكرره، وربما لا ألعب مع سعيد ثانية.

وفي زمن لا أحققه هاجر مصطفى إلى القاهرة، وأنشأ ورشةً لصناعة الصنادل في (درب شعلان) من حي (الدرب الأحمر).

وما لبث أحمد الذي كان قد أدّى فريضة الحج، وصرنا نعرفه باسم الحاج أحمد لا غير، ما لبث أن لحق بأخيه في القاهرة وأنا ما زلتُ طفلًا، وافتتح بقالة بـ (قصر الشوق) من حي (الجمالية).

وكان في زوجة محمود ثنيّة من الشراسة، فكانت دائمة الشجار مع أمّي، وأخيرًا اشترى عمي بيتًا في أسوط، فخلص بيت العائلة لنا في صباي؛ إذ كان هاشم دائم الاغتراب، والعجيب أن البيت لا يسكنه في الوقت الحالي إلا أبناء هاشم وأحفاده!

النَّشَاءُ

لم يكن في البيت أحدٌ أستطيع في صباي أن ألعبَ معه، وكان البديل أن ألعبَ مع أترابي في الحارة، ولا أذكر أن أبي نهاني عن شيء من هذا اللعب. وكانت الألعاب الشائعة بيننا ثلاثاً:

١- كرة القدم.

٢- وكرة الميس، وأظنها لعبة فرعونية تؤدَّى بقاليتين من الطوب، يُنصَبُ أحدهما قائماً على الأرض، ثم يُوضع الآخر نائماً عليه، ينقسم اللاعبون إلى فريقين، فمن يفز بالكرة يلعب أولاً، ويحدّد للفريقين بُعدٌ معيّن عن الميس، والذي يعتبر هدفاً لتصويب الكرة نحوه. فإذا استطاع أحدٌ أن يصيب الميس ويوقعه، فازَ فريقه بالكرة.

وكان اللعب في هذه اللعبة والتي قبلها بكرة الشراب، أما الكرة الجلدية فلم نعرفها إلا بعد الالتحاق بالمدرسة.

٣- السباق: لما كانت حارتنا تقع في وسط دائرة من الشوارع، كنا نتسابق في الجري، فيخرج أحد المتسابقين من الحارة متجهًا إلى اليمين ليأتي من اليسار، ويخرج الثاني إلى اليسار ليأتي من اليمين، ومن يأت قبل زميله، كان الفائز، واحتفل به زملاؤه صبية الحارة.

وطبيعي أن كل احتفالاتنا مجانية، لم يحتو شيء منها على شيء مادي، فلم يكن ذلك في مقدورنا. وكُنْتُ ممن عُرفوا بكثرة الفوز في سباق الجري.

التَّعْلِيمُ الْعَامُّ

عندما بلغت السنَّ المؤهلة للدراسة أو قاربْتُها ألحقني أبي بمدرسة أوليَّة، قضيتُ فيها سنةً لا أذكر من أحداثها إلا واقعتين:

أ- فقد رأيت في دواة الخبر التي أمامي صدعًا، فدعنتي الطفولة إلى أن أتبع اتجاهه، فأخذت الدواة وسرت مع الصدع، فأدرتها وقلبتهَا، فدلقت حبرها على ملابسي، وأعتقد أن الشمرة (عَلَقَةُ) في البيت.

ب - ورأيت تلميذين كبيرين يشتبكان في معركة، كانت خطيرة في ظني، وأوقع أحدهما خصمه، ولم يتركه بل ظلَّ يكيل له اللكمات حتى انتبه لهما العاملون في المدرسة ففضوا بينهما، وكانت هذه أول معركة أراها بهذا العنف.

ويبدو أن أحد أصدقاء أبي نصحه أن يعدلَّ بي إلى مدرسة ابتدائية، فألحقني في السنة الجديدة بـ (مدرسة أسبوط الابتدائية الأهلية)، فانفتح الطريقُ أمامي للتعلم الحديث.

وكانت هذه المدرسة يملكها ويديرها ثلاثة إخوة من بني (خَلَّة) المسيحية. وفي السنة الأولى فطنَ أصغرُ الإخوة، وكان يدرِّس لي اللغة الإنجليزية، فطن إلى أني عاجز عن حفظ ألفبائها على ترتيبها، على الرغم من تفوقي في غير ذلك، فأدمنَ في كل حصّة أن يطلبَ مِنِّي سردها، فأعجز، فيكون التذنيبُ الوقوفَ إلى جوار الحائط مدةً حصَّته، أو الوقوفَ رافعًا

يديّ، أو حاملاً بعض كتبي، وأخيراً حكيتُ هذا لأبي، فالتقى أخاه الأكبر، فانقطع الطلبُ والتعذيبُ.

وذاث مرةً، طلب الأخ الأوسط أن أستاذكر مادة الحساب مع ابنه الذي كان يزاملني في الفصل، ورفضتُ بكل أدب، فلم يصدر منه البتة ما يؤذيني.

وفي السنة الثانية كان مدرّس اللغة العربية قروياً عاشقاً لسيرة بني هلال، فكان يقسم حصّته بكلّ عدل، فيخصّص النصف الأول لمادة الدراسة، والنصف الثاني لإنشاد جزء من السيرة. وكان ذاك أول لقاء بيني وبين ما عرفته في الجامعة باسم (الأدب الشعبي) أو (الفولكلور).

وفي السنة الثالثة اندمجت مدرستنا مع مدرسة أخرى، أوسع مساحة وأكثر مباني وتلامذة. والتقيتُ بالمدرّس الذي حظي بتأثير فيّ لم يتخلّ عني طيلة حياتي.

كان مدرّس اللغة العربية شاباً حديث التخرّج من (دار العلوم)، موفور النشاط، محباً للتعليم، فكان قبل بدء اليوم الدراسي بساعة يجمع تلامذة الفصلين اللذين تنقسم السنة إليهما، ويطلب من أحسن من كتب موضوع إنشائه قراءة موضوعه، ثم يطلب إلى أحسن من كتب في الفصل الآخر قراءة موضوعه، ثم يطلب إلى بقية التلاميذ نقد الموضوعين أو التعليق عليها، وكرّر هذا كثيراً، فكشف لنا اللغة ومزاياها فحببنا فيها.

وفي أحد الأيام طلب أن يتبرَّع كُلُّ واحد بتعريفة، أي: نصف قرش، وهو مصروفنا اليومي. وبعد أن حصَّل التبرعات أتى ببعض الكتب التي تناسبُ طفولتنا وتمنحنا فائدةً، ووضعها على رفٍّ كان قد أثبتته في الحائط. وأشهدُ أني قرأتُ الكتاب الأول بسبب ما دفعته من مصروفي، ثم قرأتُ بقية الكتب، وكرَّرَ هذا العمل فجعلنا نقرأ - دون أن نحسَّ - عددًا من الكتب. ومنذ هذا التاريخ تعودتُ المطالعةَ وأحبُّتها، وألا أضيعَ أيَّ وقت دونها إلى اليوم الذي أعيش فيه الآن.

وفي هذه المدرسة التقيتُ بوليم يني منقريوس (الذي نعرفه الآن باسم الدكتور وليم الميري)، وتبادلنا صداقة ما زالت باقية إلى آخر حياتنا. وفي طفولتي أُصِبتُ بصرعٍ أكثر من مرة، فكنتُ أتهم لساني يطول بشكل غير معقول، ويتدلَّى خارج فمي ويتضخَّم حتى يلحق بحنكي، وأقع طريحًا على الأرض، ولحسن الحظ أن تلك النوبات لم تطل مدةً، ولم تتكرر في صباي.

وحكت لي أمي أن عينيَّ كانتا كثيرة الإصابة بالرمد، وأنهم كثيرًا ما كانوا يعصبون رأسي بمناديل تبعد الضوء عن عيوني المريضة. ولما كنتُ الولد الذكر الوحيد مع بنتين أخريين فقد كنتُ موضعَ التدليل الممكن من أسرتي، حتى إنَّ أبي عندما لبستُ أول حذاء جعل الإسكافي يصنع لي قالبًا من الخشب مقياس رجلي، وقد بقي هذا القالب عندنا سنوات.

وأكثرُ التردد على بيت (وليم) لأنني كنت أستاذُ أحياناً عنده لهدوئه أكثر من بيتنا، فتعرفتُ بإخوته الذين كان أكبرهم (منقريوس) مدرس الإنجليزية ويقيم في القاهرة، وكان تاليه موظفًا في بنك التسليف الزراعي ويقيم في المنيا، وكان الثالث تلميذًا في مدرسة الصنائع (التعليم الفني الآن)، وكانت أخواته (وهيبة) المتزوجة وذات أم ابن يكبرنا بستين، و(فكرية) التي لم تتزوج إلا متأخرًا، و(مريدة) التي كانت أكبر من وليم مباشرة، وكانت أولى مَنْ شعرتُ بالحب الطفولي نحوها؛ لأنها لم يكن في حياتي غيرها.

وكان (شاكر) ملتحقًا بقسم ميكانيكا السيارات، ويكثرُ أماننا الحديث عنه وعما يقومون به من أعمال، فوقعنا في حب قسم الميكانيكا، وتملكتنا الرغبة القوية في الالتحاق به.

وعندما اجتزنا التعليم الابتدائي سنة ١٩٣٨م تقدمنا إلى مدرسة الصنائع. أمّا أنا الذي كان أبي على معرفة بالناظر، فقد تقابلنا على باب المدرسة، فرحّب بي وسألني عن القسم الذي أريده، فأجبتَه فضحك، وقال: هذا مستحيلٌ لأنك صغيرُ السن والحجم والطول؛ لا تستطيع الوصول إلى الرفوف التي توضع الأدوات عليها، وإنما الصالح لك قسم النقاشة، ولما كنا لا نعرف عن النقاش إلا أنه مبيّض الحيطان، فقد فزعت وطلبتُ من أبي أن أذهب إلى المدرسة الثانوية الأميرية فالتحقتُ بها.

أمّا (وليم) فقد التحق بها فعلاً لأنه كان أكبر مني بسنة ونصف وأضخم، ولكنه لم يستطع البقاء فيها إلا أسبوعين، ثم انتقل إلى التعليم الثانوي العادي في المدرسة الإيطالية.

وكنا نخرج قبيل المغرب كثيراً إلى قريب من محطة السكة الحديدية للترهة، فكنا نسير مع قضبانها في أكثر الأحيان متجهين إلى الشمال بدعوى أننا ذاهبان إلى الوجه البحري وأوربا، وأحياناً إلى الجنوب بدعوى أننا ذاهبان إلى السودان وأفريقيا.

ومن الأحداث التي كان لها أثر في حياتي أن امرأة جاءت لزيارة أهل (وليم) ونحن في سنة الشهادة الابتدائية، ثم ادّعت أنها تُحسّن قراءة فنجال القهوة، فشربنا جميعاً ثم أعطيناها فناجيلنا، فبشرت الجميع بالنجاح ما عداي، فقد زعمت أنني سأرُسب. ولحسّن الحظّ لم أبال بكلامها، وكانت نتيجة النجاح الطيب، فجعلتني أؤمن في حياتي كلها بالمقولة الشائعة: «كذب المنجمون ولو صدقوا».

وكنت في المدرسة الثانوية الأميرية إمّا الأول أو الثاني؛ ولذلك كانوا يدعونني (الآلفاً)، وكنت أحظى إما بمجانية كاملة أو بنصف مجانية؛ إذ كان التعليم أيامي برسوم. ولم أبتعد عن هذا المستوى إلا في الشهور الأولى من السنة الأولى؛ إذ لم نتفق أنا ومدرس اللغة العربية (أحمد سالم)، فأثر ذلك في إقبالي عليه وفي مستواي، وكان ترتيبي السادس في نتيجة الاختبار الأول، ولكن سرعان ما رجعت إلى مستواي.

وكان النظام في المدرسة تامًا، يُعاقب كلُّ مخالف له أو لتعليماته، وكان ناظرُ المدرسة مهيبًا يتحاشاه كلُّ التلاميذ.

ولكن وقعت حادثة وأنا في السنة الثالثة جعلتني أزدادُ حبًا بالناظر وعَدْلِهِ وحُسْنِ حُكْمِهِ؛ فقد كان مدرِّسُ اللغة الفرنسية ضئيلَ الحجم قصيرًا، وكان أحد زملائي (نبيه الجمال) ضخَمَ الجثة طويلًا، وعقد لنا المدرسُ اختبارًا تحريريًا. ولما كان (نبيه) يُرجعُ طربوشه إلى الخلف عندما يريد التفكير، وكان ذلك أمرًا ممنوعًا، ولكن (نبيها) أرجعه، فأمره المدرس أن يعدله ففعل، ولكن بعد دقائق رَدَّه إلى الخلف دون أن يحسَّ، فظنَّ المدرسُ أنه يستهينُ به، فاتجه إليه ليؤنبه، فوقف (نبيه) فأخاف المدرس وجعله يغيِّرُ اتجاهه ليلتعد عنه، وذهب المدرس إلى الناظر وشكا له (نبيها)، فظننا جميعًا أنه سيوقعُ به عقابًا صارمًا، ولكن الناظر استدعاني أولاً باعتباري (الألفًا) للشهادة، فرويْتُ الواقعة كما شاهدتها، فاكتمى الناظر بَلَوْمَ (نبيه) وأعادَه إلى فصله.

والغريب أنني كنتُ ألعب في فريق كرة القدم ظهيرًا أوسط، وكان (نبيه) يلعب مع فريق آخر، وفي إحدى الهجمات صدمَ قسبةً ساقي بدل الكرة فصَدَعَهَا، وجعلني أسير مَوجوعًا مدةً طويلةً، جعلتني أبتعدُ عن الكرة نهائيًا، مكتفيًا برؤية المباريات وحبِّ نادي الزمالك بعد مجيئي إلى القاهرة. وكان المدرسون يحبونني ويشجعونني، فأهداني مدرسُ الجغرافيا مِقلمةً تحتوي على الأدوات المدرسية التي يحتاج إليها التلميذ.

وفي أحد الاختبارات الشفهية كان المطلوب أن نرسم دائرة، نصف قُطْرَهَا (٥ سم)، فجعلتُ أنا قُطْرَهَا كذلك. ولما كان المدرس يمرُّ بيننا، ويراقب كل واحد منا، وجاء دوري، فأطال الوقوف عن زملائي ناظرًا إلى إجابتي، فأحسستُ بذلك، فأعدتُ قراءة السؤال وتبينتُ الخطأ، فشرعتُ في التصحيح، فانصرف من عندي.

أمَّا الشيخ (مجاهد) - مدرّس اللغة العربية - فقد كان يحبُّني، وأهداني واحدًا من كُتُبِهِ أَلْفَه في الأخلاق، وكتبَ في إهدائه: «إلى حسين نصار، المجدُّ ليل نهار».

واكتشفَ أن حافظتي ضعيفةً طبيعيًّا، ليس إهمالًا ولا تقصيرًا مني، فكان في أحيان كثيرة يكتفي في حصص المحفوظات بسؤال زملائي الذين إلى يميني ثم الذين إلى يساري، ويتجاوزني أنا.

وذات مرة وصفني بـ «العكروت»، وهو وصفٌ سيءٌ تُشتمُّ به المرأة في أسبوط، فظهرَ الغضبُ والأسفُ على وجهي، فطلبَ مني أن أبحثَ عن معنى الكلمة في أحد القواميس وأعلمه به في الحصّة القادمة، فوجدتها بمعنى (اللاعب الشاطر).

وكتبَ يومًا على السبورة عبارةً أخطأ زميلي في قراءة كلمة منها، وعندما جاء دَوْرِي إذا بي أكرّر الخطأ دون شعور، فضربني قلّمًا. وكان هذا القلم العقاب الوحيد الذي نلّته في المدرسة الثانوية، ولا تخفى دلالته على الحب.

وفاجأنا مدرس اللغة الإنجليزية في السنة الرابعة، وكان إنجليزي الجنسية، بأنه سيعقد لنا امتحاناً في الغد، فحاولنا معه بكل جهد أن يرجئه إلى بعد الغد، فرفض. وبعد خروجه اتفق التلاميذ على عدم حضور حصته في الغد، وتم ذلك. فشكا المدرس إلى الناظر، فأصدر قراراً بعدم قبول أي تلميذ إلا بعد أن يأتي ولي أمره، ويحكي له ما وقع من ابنه، ويأخذ منه تعهداً ألا يتكرر ذلك. وأبلغت أبي بالأمر، وأتني فعلت ذلك حتى لا أشد عن الجماعة، فوافق على المجيء معي وتقديم الإقرار.

ولم يقف الأمر عند هذا الحد، بل كان هناك زميل يسكن قبل حارتنا يدعى (حسين كامل)، وكان أبوه عنيقاً، فرجاني أن أجعل أبي يدعي أنه خاله، وأن أباه وكَّله في تقديم التعهد، فرجوت أبي فلبى الرجاء. وفي إحدى حصص اللغة الفرنسية عقد المدرس مسابقة لمن يحوّل جملة مبنية للمجهول إلى مبنية للمعلوم، فعجز الزملاء وأفلحت أنا، فكانت المكافأة (قرشاً واحداً)، احتفظت به مدة، ثم صرفته.

والتقيت في المدرسة مُدرّسين صاروا في ما بعد زميلين في جامعة القاهرة، هما: الدكتور أحمد خليل مدرس الأحياء، والدكتور نجيب أبو الليل مدرس اللغة الفرنسية، الذي صار من رجال كلية الإعلام، ورافقه مدة في لجنة ترقياتها.

وعرفت في السنة الخامسة من الثانوية أن الدكتور طه حسين (مستشار وزارة المعارف) أنشأ مسابقة تجرئ بين تلاميذ هذه السنة، وأن من ينجح

فيها يحظى بالمجانة طول سنواته الجامعية إذا التحق بالجامعة. وكانت المسابقة في أي تخصص يختاره التلميذ، فاخترت أنا اللغة العربية، ونجحت في الامتحان التحريري الذي أُجري في أسبوط، ثم في الامتحان الشفوي الذي أُجري في القاهرة، وكان النجاح يقتضي الحصول على ٧٠٪ فأكثر من الدرجة النهائية، فصار لي الحق في المجانية الجامعية.

التَّعْلِيمُ الْجَامِعِيُّ

اجتزتُ التعليمَ الثانويَّ بنجاحٍ طيب، جعلني أطمع في كلية الطب التي لا يدخلها إلا أعلى المستويات العالية. ولكنني رُشحت لطبِّ الإسكندرية، وكان ذلك سنة ١٩٤٣م، والحرب العالمية الثانية ما زالت مُشتعلةً، والجيش الألماني في أفريقيا، واحتمال الغارات على الإسكندرية قائم، وأنا الابنُ الذكر عند والدي مع أختين!

ولكنني سافرت إلى الإسكندرية، ونزلتُ في أحد الفنادق الرخيصة القريبة من محطة السكة الحديدية، وبحثتُ عن أقربائي الذين أعطاني أبي أسماءهم وعناوينهم، وعن شقّةٍ رخيصةٍ فلم أجده؛ لأنَّ تهجير أهل الإسكندرية كان شائعاً. وذكر لي أحدهم أن حيَّ (القُبَّاري) رخيص. وإذا بي أجدهُ في الطريق إليه إعلاتاً بالإخلاء، ومن ثمَّ قررتُ العودة إلى القاهرة والالتحاق بكلية الآداب.

وعندما ذكرت ذلك لمسجِّل كلية طب الإسكندرية، وطلبت منه أوراقِي لأقدمها في القاهرة - رفضَ ونصحني أن أعيدَ البحثَ لعلِّي أوفق إلى ما يتيح لي الإقامة في الإسكندرية، ولكنني فشلتُ وتسَلَّمْتُ مستنداتي وتركْتُ الإسكندرية دون أن أفعل فيها شيئاً إلا الكشفَ الطبيَّ الذي كانت الجامعة قد أجّرتَه لي.

وعدتُ إلى القاهرة، ونزلتُ في بيت أكبر أعمامي (الحاج أحمد)، الذي كانت زوجته صديقةً حميمةً لأمي، وبقيت عنده سنوات الكلية الأربع، لا أدفع من تكاليفي إلا شيئاً رمزياً.

وتقدمتُ إلى كلية الآداب، متردداً بين قسمي الجغرافيا واللغة العربية، ووقع الاختيار على الثاني بفضل نجاحي في مسابقة اللغة العربية، ونصيحة من (حلمي وهبة) ابن أخت (وليم)، الذي كان في ذلك الوقت في السنة الثانية من قسم اللغة الإنجليزية، وبوساطة عرفتُها بعد سنوات من الدكتور (فؤاد حسنين علي) ابن أسيوط.

وفوجئتُ في أول محاضرة لي بالقسم بمعيد شاب صغير (عبد اللطيف علي) يدرس لغةً تُدعى اللاتينية، لراكن قد سمعتُ عنها من قبل. وكان قد قطع شوطاً فيها أتاح للطلبة أن يعرفوا قواعدها ويُحلّلوا (يعربوا) جملها، وكان المعيدُ يجعل واحداً بعد الآخر يقوم بتحليل إحدى الجمل. ورأيتُ صفّاً في آخر الفصل الصغير لا يُحلّلون جملاً، ولا يطلب منهم ذلك، فزاملتهم طيلة الفصل الأول من السنة، ولكن الله رفعَ بي، فأرسل المعيد في بعثة إلى أوروبا للحصول على الدكتوراه.

وأذكر أن الطالبات كنَّ يشغلن الصف الأول من الحجرة، وكانت فيهن طالبةٌ على شيء من الجمال أكثر من زميلاتهما، فكان المعيد (عبد اللطيف) لا يضع كتابه الذي يحمله دائماً إلا أمامها.

وجاءنا مدرّس آخر (لييب ديمتري) لم يهمل أحدًا منّا، إلا أنني كنت اشتريتُ كتابَ تلك اللغة، وتفرّغتُ في إجازة منتصف السنة لدراسته في (حديقة الأزبكية)، التي كانت تمتاز في ذلك الوقت بالفراغ والهدوء والجمال الطبيعي.

وفي طريقي إلى كلية الآداب عرفتُ أن الطلبة والطالبات يجلسون في حجرة واحدة؛ الطالبات في الصفوف الأولى، والطلبة وراءهن، فوقعتُ في حيرة: كيف أنتبه إلى المحاضرات وما يُلقى الأساتذة وهؤلاء الطالبات معي أو أمامي، وأنا لم أتصل في أسبوط إلا بقريباتي، وأخت (وليم)؟! ولما دخلت المحاضرات وجدت عدد الحاضرين حوالي ٣٠ منهم حوالي ٦ طالبات، منهنّ واحدة على شيء من الملاحظة، وواحدة حسنة تقاطيع الوجه، غير أنها كروية الجسد (العراقية أميرة نور الدين)، والباقيات متوسطات أو عاديات، وقد لفتن نظري أيامًا، ولكنني منذ الأسبوع الثاني لم أعد أشعر بهنّ إلا في مناسبات قليلة وعادية.

وقد تكرر هذا الأمر معي عندما ذهبتُ صيفًا إلى الإسكندرية، فقد عجزتُ عن تخيلُ تصرّفي في الشاطئ، وأمامي هذه النسوة اللاتي لا يرتدين إلا لباس البحر (المايوه).. وبعد أيام قلائل لم تكن عيناى تطيلان النظر إلا عند ذات الوجه الجميل، والقامة الهيفاء الرشيقة.

وسمعتُ - وأنا في السنة الأولى - أن قسم الجغرافيا ينوي القيام برحلة في شرق الدلتا تستمر أسبوعًا، ولما كنتُ لم أر شيئًا من هذه المنطقة تقدمتُ

برجاء إلى المشرف عليها ليشاركني فيها، والغريب أنه وافق! فحظيت لأول مرة برؤية السويس والإسماعيلية وبورسعيد ودمياط والمحلة الكبرى والمنصورة وطنطا.

وكانت المكتبة العامة تكاد تكون ملاصقة لكلية الآداب، فاتخذتها مقرًا لي في كل فراغ، بحيث صرتُ عارفًا بمقر كل تخصص في القاعة الشرقية التي كنّا نسميها (المعهد)، وعنوان كل كتاب فيها وموضعه. ولم يكن يفوقني في هذه المعرفة غير (سيد) فراش المكتبة، الذي اكتشفت بعد مدة طويلة أنه أمّي!

وكانت هذه المكتبة تُعَيِّن أوائل الطلاب الخريجين أمناء فيها؛ ولذلك صار كثير منهم بعد مدة أعضاء هيئة تدريس، مثل: عبد المجيد عابدين، وعبد القادر القط.

ولفت نظري الدكتور (عبد الهادي أبو ريدة)، الذي درّس لي في السنوات التالية الفلسفة الإسلامية؛ إذ رأيته ملازمًا لها، مطالعًا في داخلها، أو مستريحًا على الدرج المؤدّي إليها.

وفي بدء السنة الثانية خيّرنا القسم:

١- في اللغة الأوربية: بين مواصلة درس إحدى اللغتين الفرنسية والإنجليزية، أو دراسة الألمانية، فاخترتها ودرستها ثلاث سنوات، وكان يدرس فيها أحد العاملين في السفارة السويسرية يدعى (الدكتور ران)،

واضطررنا إلى المجيء للدراسة منذ الساعة الثامنة صباحًا. ولعلنا كنّا الوحيدين الذين نفعل ذلك في الكلية.

٢- وفي اللغة الشرقية: بين الفارسية والعبرية، وكان من يختار الفارسية يُضاف إليه في السنتين: الثالثة والرابعة التركيّة، ومن يختار العبرية تُضاف إليه السريانية.

وفي هذه السنة بدأت دراستنا للقرآن الكريم، وكان مدرّسنا الأستاذ (أمين الخولي)، ففاجأنا في المحاضرة الأولى بمقولة أننا إذا درسنا أيّ كتاب أدبي وجب علينا أن نبدأ بمعرفة مؤلّفه وإجادة درّسه لنجيد فهم الكتاب ومقاصده وتلميحاته... فماذا في القرآن؟

وتعدّدت إجابات الطلاب وتباينت، وهو يرفض كلّ إجابة. وبعد محاضرتين بدأ هو يتكلّم، فذكر بعض ما ألحّ إليه الطلاب، غير أنّه أورده في عبارة دقيقة شاملة مبينة. وبقي هذا نهج الأستاذ الخولي في كل ما درّسه لنا. وفيها - أيضًا - ابتدأت دراسة التاريخ الإسلامي، وكان مدرّسنا الدكتور (حسن إبراهيم حسن)، الذي له كتاب مطبوع في هذا التخصص، ووجدناه يلتزم بالكتاب، ويكاد يقتصر على ما ورد فيه، فانقطعنا عن حضور محاضراته، وخاصةً أننا كنا نجتمع فيها مع قسم التاريخ ذي الأعداد الغفيرة التي تُخفي حضورنا أو غيابنا، ولكنّا فوجئنا بعد مدة بتعيين الأستاذ (جمال سرور) مدرّسًا لنا وحدنا.

وفي السنة الثالثة خُيرَ الحاصلون منا على درجة (ممتاز) و(جيد جدًا) بين مواصلة الدراسة العادية، أو الالتحاق بقسم الامتياز فتُضاف عليهم مادتان في كل واحدة من السنتين الباقيتين، فالتحقت بهذا القسم أنا و(ناصر الدين الأسد) الأردني الجنسية، و(ناصر العاني) العراقي، وكانت المواد المضافة اللغة اللاتينية، والكتابة القديمة.

وفيها انتخبني زملاء رئيسًا على جمعية القسم التي تتولى كل نشاط ثقافي وترفيهي وتعاوني فيه، تحت إشراف الدكتور (عبد اللطيف حمزة) الدائم سنوات طويلة.

وكانت الكلية - بل مصر - بسبب الحرب تمتلئ بالطلبة العرب الهارين من الاحتلال الذي يُهيمن على أقطارهم، وقد أنشأ هؤلاء الطلبة جمعية وصفوها بـ (العربية)، وأقاموا مهرجانات دورية خصَّصُوا كلَّ واحد منها بأحد الأقطار العربية، استعرضوا فيه صفات هذا القطر وأنشطة أهله، فكانت نعم المصدر الثقافي.

والتقيتُ في القسم بالموسيقي (عبد الحميد توفيق زكي)، الذي عرَّفني أنني أصغرُ طلبة السنة، وأن زميلتي (مديحة نجيب) صغرى الطالبات، وعرفت منه أنه التحقَ قبلها بكلَّيتي التجارة والحقوق دون أن يفلح فيهما، كذلك كان حظه في الآداب. وقد حاول في امتحان آخر السنة أن يستعين بي، ولكنني كنتُ أخاف الغشَّ، وقد انقطع عن الدراسة الجامعية كُلَّها، وتفرَّغ للموسيقى، وأخرجَ مقطوعات موسيقية وألحانًا تحتفظُ باسمه.

ورجاني أحد زملاء الصف الأخير (جمال أبو رية) أن أسلفه كراسة محاضرات الأدب، فأعطيتها له. ولما طال غيابها وطلبتها، ادعى أنه أعادها غير أنني نسيته! وبعد مدة احتاج إلى كراسة الفلسفة، فذكرت له أن كراستي كاملة، وعرضتها عليه شريطة أن يبحث عن كراستي في الأدب عنده. وفعلاً أتى بكراستي في الغد، فاستعدتها شاكرًا، وطلب كراسة الفلسفة، فقلت له: هل تظنني أبله إلى هذا الحد؟

وتوثقت الصداقة بيني وبين زميلي من محافظة الشرقية (أمين حرّي)، فصرنا لا نكاد نفرق حتى بعد التخرج. وكان من أقرب الزملاء إليّ، حتى إنني سميتُ أخي الذي وُلِدَ ونحن في عطلة السنة الأولى باسمه. وكان معنا في القسم طالبان سوريان: (عز الدين المناقلي)، و(عبد الوهاب الصابوني)، وكان الأخير نحيفًا ضئيل الحجم، وسكن في بنسيون تديره أسرة إيطالية. وكان كثير الدعاوي، فكان مما ادعاه أنه على صلة خفية بينت صاحبة البنسيون التي كان زوجها غائبًا في الحرب، وذكر أنها هي التي تريده، وأنها أنهكت جسده لأنها لا تعطيه أية مهلة! وكان مما ادعاه أنه منضبطٌ كل الانضباط، فلو وجدَ خلالَ دقيقة واحدة في ساعته استغنى عنها ورمّاها! وكان مما ادعاه أنه يكتب رواية منذ سنوات وأنه لم يُنتهها بعدًا

وكانت معنا (مديحة نجيب) التي صارت بعد تخرجها مذيعة مشهورة، خاصة في برنامج (الشرق الأوسط). وكانت على شيء من الملاحظة، جعل أكثر شباب القسم يميل إليها، ولكن المقرب منها العراقي (أحمد شاكر)،

سمعنا أنه هاجرَ بعد سنواتٍ إلى الولايات المتحدة الأمريكية، وافتتح مطعمًا شرقيًا اشتهر بالفول المدمس.

وأذكر ممن درسوني في السنة الأولى:

١- (نجيب البهيتي) الذي كان يُجيد فهمَ النصوص العربية، ويُحسن تذوقها ونقدَها، ونقلَ كلَّ ذلك إلى تلاميذه.

٢- (محمود الصياد) معيد الجغرافيا، الذي كان شاعرًا لطيفَ المعشَر، وكتلةً من النشاط، ووزَّعَ علينا كتبًا إنجليزيًا فرضَ على كل واحدٍ منا ترجمةَ صفحاتٍ منه.

٣- (عباس عمار) الذي ألقى علينا محاضرتين اثنتين فقط في جغرافيا مصر، فبقيت ذكراه وذكراهما عندي سنواتٍ طويلةً.

٤- المعيد (لويس عوض) مدرِّسُ اللغة الإنجليزية، الذي اقترب منا حتى كاد يصير صديقًا لنا يرشدنا في القاهرة. وأذكرُ أنه دلَّنا على صاحبِ فترينة في ميدان العتبة يبيع كرافتات (توتال - Totale) التي تمتاز بطول العمر والاحتفاظ بلونها ورخص الثمن.

٥- الأستاذ المساعد (مصطفى كمال حلمي) مدرِّسُ الفلسفة الإسلامية، الكفيفُ، خفيف الظل. كانَ سريعَ المحاضرة، فلما شكى الطلاب سرعته، وعدم قدرتهم على مجاراته في الكتابة - ذكرَ أنه ربما كان السببُ أنه يُلقى المحاضرةَ باللغة الفصحى، واقترحَ أن يحاضرهم بالعامية. ففرحوا بذلك، وعندما نفَّذَ اقتراحه تبَيَّنَ لهم أنهم أشدُّ عجزًا لغرابية العامية في الكتابة

عندهم، فعادوا إليه خاضعين وشاكين ومتوسلين أن يعودَ إلى الفصحى، فاستجاب لهم.

وفي وقت كان قانون الجامعات لا ينشئ إلا درجة أستاذ واحدة للتخصص الواحد - رفض الدكتور (مصطفى) أن يغيرَ تخصصه - ولو شكلياً - كما فعل كثيرون، وأُحيل للتقاعد أستاذًا مساعدًا، على الرغم من مكانته العلمية.

أساتذة أعانوني

التقيتُ في الجامعة وخارجها عددًا من الأساتذة، قدّم بعضهم لي معونةً
جليلةً غيّرت مجرى حياتي:

وأوّل من فعل ذلك الدكتور (فؤاد حسنين علي)، أستاذ فقه اللغة بقسم
اللغة العربية بكلية الآداب من جامعة القاهرة؛ إذ لم تقبل الكلية أولاً تحولي
من كلية الطب بجامعة الإسكندرية؛ لأنني حاصل على الدراسة التوجيهية
العلمية لا الأدبية التي هي تخصص الكلية، ولكنّ هذا الرفض تحوّل إلى
القبول بفضلِهِ. ولم يكن على معرفة بي، ولكنّ أبي هو الذي استطاع أن
يكسبه إذ كان أصلاً من مديرية (محافظة) أسيوط.

ثمّ كان هو الذي عيّني معيداً في معهد اللهجات المتفرع من قسم اللغة
العربية واللغات السامية بالكلية.

وكان له أثره في التقدير الذي حصلت عليه رسالتي للدكتوراه؛ إذ
اقترح لها الدكتور (شوقي ضيف) - لأسباب أروها في موضعها - (جيد
جداً)، ولكنّ الدكتور فؤاد أصرّ على (ممتاز) وأيّده باقي المناقشين، فاضطر
الدكتور شوقي ضيف إلى التنازل عن رأيه، فنلتُ الدكتوراه بدرجة الشرف
الأولى.

وعند ذلك التاريخ نشبت صداقةً عاليةً بيننا وصرنا أنا وزوجتي نزوره
في العادة من حين إلى آخر إلى أن انتقل إلى رحمة الله.

وللأستاذ الدكتور (فؤاد) قصّةٌ بعيدة عني، ولكنها جديرة بأن تُروى للقارئ العربي ليستفيد منها؛ فقد تلقّى دراسته العليا في ألمانيا حتى نال الدكتوراه منها، وتزوج امرأةً ألمانية أنجبت له ابنة وابناً - وأقامت معه في القاهرة حتى أنهت الابنة دراستها العامة، فعيّنتها في السفارة الألمانية، وبعد مُدّة نقلتها إلى الدراسة في ألمانيا لتفتَح لها أبواب الترقّي في ما زَعَمَتْ، وعندما أنهى الابنُ دراسته أَرْسَلَتْهُ إلى ألمانيا ليكمل فيها، وبعد سفره استأذنت من زوجها بالسفر إلى ألمانيا لزيارة الوَلَدَيْنِ، ولكنها لم تعد إلى مصر ثانية لا هي ولا ولداها، وعاش الرجل وحيداً إلى وفاته.

العون الثاني أتاني ممن لا أتوقع، كان من الدكتور (حسن إبراهيم حسن)، عميد الكلية في ذلك الوقت؛ إذ بعد أن استقر أمري في الكلية طلبتُ أنا الطالب في السنة الأولى مقابلته، فأذن وتقدّمتُ له بمذكرة أطلبُ فيها مَنَحَ مجانيّة الفقر لصديق عمري (وليم يني منقريوس الميري)، وسألني: هل أنت متأكد من حاجته؟ فأكدتُ له ذلك لكوني رفيقاً له منذ المدرسة الابتدائية لنا. فوافق ووَقَّعَ طلبي، والتحقَ (وليم) بقسم الفلسفة، وتخرّجنا معاً سنة ١٩٤٧م.

ومرة ثانية عندما اختارني القائمون على إنشاء جامعة أسيوط أحد الذين قرروا سفرهم في بعثات إلى أوروبا ليقوموا بالتدريس بعد عودتهم - ولكن خصصوا لدراستي اللغات السامية، فاعتذرت لأنني لم أكن قد درستها، ولا أنوي دراستها، ففضّل بوعدي بالتغيير إلى الدراسات الأدبية بعد

سفري إلى أوربا، ولكنني خفتُ أن لا يستطيع الوفاء بوعده، على الرغم من كونه حينذاك رئيسًا للجامعة، فأصررتُ على الاعتذار ولم أذهب لهذا السببِ وعدة أسباب أخرى، كان أهمها بدء ظهوري للقراء كاتبًا عن الأدب العربي.

ومع ذلك صرنا صديقين إلى آخر عمره. ومنذ سنوات دُعيتُ إلى أحد المؤتمرات في أسيوط، فوجدتهم مجتمعين على عزو إنشاء الجامعة إلى الدكتور (سليمان حزين)، مع عدم ذكر دور الدكتور (طه حسين) ودور الدكتور (حسن إبراهيم)، فأبنتُ لهم الحقيقة، فعادوا إلى بحثٍ جديدٍ دقيقٍ عن نشأة الجامعة، فتيَّنَ لهم صحة ما قلتُ، فصَحَّحوا وثائقهم.

والثالث الأستاذ (عبد الوهاب حمودة) أستاذ الدراسات الإسلامية، الذي كان (زعل) مِنِّي عندما اعترضتُ على تعريفين للحديث بديا لي متشابهين تشابهًا تامًا، وكان له حديثٌ دينيٌّ صباحيٌّ أسبوعيًّا. وكان سببًا في التحاقي بالإذاعة كما سأرويه.

والرابع أستاذي الدكتور (حسين مؤنس) أستاذ التاريخ الإسلامي، فقد أعجب باتساع ثقافتي، وحاول أن أكون مساعدًا له في كلِّ منصبٍ تقلَّده، فقد تقلَّد رئاسةَ الإدارة الثقافية بوزارة التربية، فانتدبني رئيسًا لمركز تحقيق المخطوطات فيها، ثم تركنا الوزارة حينًا حتى اختير رئيسًا في دار المعارف بمصر، فاختراني عضوًا في إدارة النشر.

وخامس الأساتذة وأهمهم أستاذي - بَلّ والدي الروحي - (مصطفى السقا)، فقد توطدت علاقة الإشراف على رسالتي إلى أن ظنّ كثيرون أننا أقارب، وعاملني هو معاملة الأب. وأهم أمثلة هذه العلاقة عندما رأى ما بذلت من جهد في إعداد رسالة الدكتوراه، وبدا عليّ الضعف البدني، لما رأى ذلك طلب مني أن أعطيّه مسوّدَة أحد الفصول لتبييضها لي، وكان ذاك أمرًا ضروريًا حينذاك، لدفعها إلى مَنْ يطبعها على الآلة الكاتبة (التايبتر). وفي آخر حياته جمع ابنه وطلب منها أن يسمح لي بأخذ كلّ ما أريد من مكتبته - ولو كانت كلها - بعد وفاته، وتم ذلك فعلاً.

وآخر الأساتذة المعيّنين لي الدكتور (شوقي ضيف)، وأمره محيّر لي إلى اليوم؛ فقد بدأ التعارف بيننا، إذ (زعل) مني عندما انتقدت رأيًا لأستاذنا الدكتور (طه حسين) وأنا بالسنة الثانية من الكلية، وأطال الحديث عن الكبار والصغار في السن.

ثم صرتُ بعد التخرُّج أحدَ الطلاب الذين يكثرون زيارته في بيته. وأوصي هو (مدرسة الجزويت)، فعُيِّنْتُ فيها سنتين ثم تركتها. وعرفني بـ (عبد المنعم الخصري) صاحب دار الفكر العربي، فأصدرتُ عنده أنا وصديقي (وليم يني) بعض الكتب المدرسية، وشرع هو يكلّفني بترجمة كتاب (تاريخ الأدب الفرنسي)، ولكن لم يقدر له التنفيذ. وعرفني بمستشرق إيطالي ناشئ، جاء إلى مصر ليزداد معرفة باللغة العربية

والتحدّث بها، فترددتُ عليه في أحد الأديرة بالزمالك. ولما وقع بيننا تردد في اختيار موضوع رسالة للدكتوراه، اقترح عليّ أن أتناول أحد المعاجم. وكان طبيعياً - بعد إعداد الرسالة - أن يختار لي أستاذي المشرف الدكتور (شوقي) والدكتور (حمودة) والدكتور (فؤاد) من المناقشين، وطالت مدة بقاء الرسالة عنده قبل المناقشة دون تحديد موعدٍ للمناقشة، فتحدّثتُ مع الدكتور (شوقي) في ذلك أكثر من مرة، وأخيراً أعلن أنه مستعد لإجراء المناقشة في الموعد الذي يحذره الدكتور (حمودة)، ففعل.

وجاء يوم المناقشة التي جرّت رخيّة طيبةً عند الأربعة الأولين، ثم جاء دورُ الدكتور (شوقي)، فإذا به يفاجئني باعتراضات لا قيمة لها، فاستبدّ بي الغضبُ وفقدتُ ما أحمله له من حُبٍّ واحترامٍ. وكان ممّا أخذه على الرسالة أنها تدرس حركة المعاجم العربية منذ مبدئها إلى منتهاها في العصر الحديث، فرددتُ: أنّك سبقَ وتناولتَ حركة الشعر العربي من مبدئها إلى منتهاها، فكان ردّه أنّه قسّم الشعرَ إلى مذاهب، فأجبتُ: إنني قسمت حركة المعاجم - أيضاً - إلى مدارس. وتلقّى جمهورُ الموجودين إجابتي الاثنتين بالتصفيق الحاذق؛ ممّا أثار - في ما يبدو - غضبَ الدكتور شوقي، وحين خلّت لجنة المناقشين للاتفاق على التقدير الذي يمنحونه للرسالة، انفردَ بتقدير (جيد جداً)، ولكن بقية المناقشين وجدوا في ذلك إجحافاً بها، وأصرُّوا على (ممتاز) وألحوا، إلى أن وجد الدكتور شوقي أنه لا بُدَّ أن يتفقَ معهم لتكون بالإجماع.

وحانت ترقية الدكتور (سيد حنفي حسنين)، وكان الدكتور (شوقي) حينئذ رئيسًا للقسم، الذي كان إذ ذاك له حق تشكيل لجان المحكمين في الترقيات، وشكل الدكتور (شوقي) لجنة منه، ومن الدكتور (محمد كامل جمعة)، ومنّي، وأرسل التشكيل إلى مجلس الكلية فوافق عليه، وأرسله إلى مجلس الجامعة الذي اعترض على أن يكون كل المحكمين من داخل القسم، وطلب إخراج أحد الأعضاء الداخليين، واقترح اسم أستاذ من خارجه، فإذا بالدكتور شوقي يخرجني أنا، وكان الدكتور (كامل) أستاذًا، وكنت أنا أستاذًا ذا كرسي، أي أعلى منه منصبًا. وأرسل التشكيل الجديد إلى الجامعة، فطرحته كله، وشكلت لجنة من الدكتور (محمد أحمد خلف الله) وكيل جامعة الإسكندرية، والدكتور (عبد العزيز الأهواني)، ومنّي، وتولت هذه اللجنة الحكم على الدكتور (سيد)، وكان العمل كله انتقامًا إلهيًا لما حدث معي، ويومها لم تصدر مني كلمة واحدة.

وفي أواخر أيامه انتقل من المنيل إلى الدقي، وأقام في العمارة المجاورة للعمارة التي أقيم فيها، فكنت أترددُ عليه أنا وزوجتي، فسمعنا منه ما يدل على أنه أحس بخطئه معي.

الإذاعة

لما صرتُ طالبًا في السنة الرابعة من قسم اللغة العربية واللغات الشرقية، وكنتُ أحد ثلاثة طلبة من قسم الامتياز: أحدهم عراقي هو ناصر العاني، والثاني أردني هو ناصر الدين الأسد - فقد كنتُ أرجو عند التخرج محتفظًا بالامتياز أن أعين معيدًا بالقسم أو موظفًا بالمكتبة العامة، فإن تعذر ذلك كنتُ أرجو أن أعين في دار الكتب التي كنتُ على صلة طيبة بها.

وتمّ التخرجُ كما كنتُ أتمنى، ولكن لم يتم شيء مما كنتُ أتمناه، فطلبتُ منحة دراسية تمكّني من التفرغ للدراسات العليا، ولكنني لم أحصل عليها أبدًا!

وتوسّط لي الدكتور (مصطفى السقا) عند الدكتور (عبد الوهاب عزام)، فعرض عليّ أن يسعى لتعييني في الإذاعة، أو في صحيفة (الأساس) التي كان الحزب السعدي - الذي فاز في الانتخابات ورأس الوزارة مع حزب الأحرار الدستوريين - ينوي إصدارها، وكان ممّن عُيّن فيها زميلي أول قسم الفلسفة (أنيس منصور)، ولكنني اعتذرتُ لأنني كنتُ أعتقد أنني لا أصلح لمخاطبة الجماهير.

وانقضت شهور عطلة الصيف دون أن أعين في أي مكانٍ على الرغم من تعيين جميع زملاء دفعتي. وبدأت دراسة السنة الجديدة، فترددتُ على المكتبة بحثًا عن موضوع للماجستير، وفي أحد الأيام التقيتُ أستاذي (عبد الوهاب حمودة)، فسألني عن مكان تعييني، فرويتُ له كلّ أمري،

فسألني: أتحبُّ أن أسعى لك في الإذاعة؟ فوافقتُ فوراً، فضرب لي موعداً أن نلتقي معاً في الساعة الخامسة من مساء اليوم التالي أمام البنك الأهلي، الذي كانت الإذاعة في ذلك الوقت تقع في الشارع الذي خلفه (الشريفين). والتقينا فعلاً، واصطحبني إلى دار الإذاعة، وقدمني إلى الأستاذ (عبد الوهاب يوسف) الذي كان يُشرف على قسم المذيعين، فأجرى لصوتي الاختبارات اللازمة، فتبيّنتُ صلاحيتي، فهنّأني (عبد الوهاب يوسف)، وعرفني أنّه لا بُدَّ من بعض التجارب والتدريبات قبل أن يتمَّ تعييني الفعلي، وأعطاني جدولاً زمنياً لهذه التجارب.

وكان المذيعون في تلك الفترة: (علي الراعي) كبير المذيعين، و(أنور المشري) المذيع الأول، ثم (تماضر توفيق)، و(صفية المهندس)، و(حسني الحديدي)، و(سعيد أبو السعد). وأكثرهم خريجو قسم اللغة الإنجليزية. وحرصتُ أن يكون عملي في الفترة الصباحية التي تبدأ في السادسة وتنتهي في الثامنة والنصف، وبذلك فرّغتُ اليوم كله لدراستي، وحرصتُ - أيضاً - أن أعملَ في فترة (صفية المهندس) التي كانت المذيعَ الوحيدة التي قدّمت لي كلّ العون في تجاربي، حتى صرتُ المذيعَ الفعليّ في بعض الأحيان. وامتدت فترة التجارب حتى استغرقت أكثر من شهر دون أن أُعيّن، فاتصلت بـ (عبد الوهاب يوسف)، و(عبد الحميد يونس) - من كبار العاملين بالإذاعة - فعجزا عن تلبية طلبي، فعرفتُ أن الأمر يحتاج إلى واسطة نافذة الكلمة.

وفي حديث دار بيني وبين أستاذي (مصطفى السقا) حكيتُ له شأني، وكان صديقهُ الدكتور (عباس حسن) أستاذُ النحو في دار العلوم معارًا - أيضًا - إلى مدرسة البوليس (اسمها الحالي كلية الشرطة)، فروى لي ما وقع لي، فحكى الخبر لـ (كريم ثابت) المستشار الصحفي للملك (فاروق)، الذي كان على صلة وثيقة بالمدرسة، فلم يمر يومٌ أو يومان حتى صدرَ قرارٌ تعيني.

وبدأت حياتي العملية في الإذاعة، وبدأتُ معها الحربُ غيرُ المعلنة ضدي، تلك الحرب التي لم أعرف على وجه اليقين أصحابها وأسبابها، وإن كنتُ أعتقد أن السببَ كوني من قسم غير قسم بقيّة المذيعين. فقد أشيع أولاً أنني وقعت في غرام صفيّة المهندس للسبب الذي ذكرته آنفاً، ولم نأبه لا هي ولا أنا لهذه الإشاعة. وأشيع أن الذي عيّني هو الملك فاروق، ولما كان ذلك سنة ١٩٤٨م، وخرجتُ أنا من الإذاعة سنة ١٩٥٠م - فإن الأمر لم يهمني.

ولكن هناك إشاعة أسفّت وتصدّيتُ لها، فقد راجت مقولةٌ تزعم أنني لا أعرفُ لغةً أجنبية، وكأنني خريجٌ مدرسةٍ وكليةٍ غير ما تخرّج منها الزملاء. وجاءني من أخبرني بهذه الإشاعة، ولما كنتُ في غرّة الصبّاء فقد تحمّستُ للإجابة الوافية، وسألتُ: هل المقصود باللغة الأجنبية الإنجليزية؟ لقد درستُها عشرَ سنوات، أو الفرنسية التي درستُها ستَ سنوات، أو الألمانية أو اللاتينية اللتان درستُهما ثلاثَ سنوات، أو ربما

المقصود لغة شرقية مثل الفارسية التي درستُّها ثلاث سنوات، أو التركية التي درستُّها ستين، فأُسْكِنْتُ هذه الإجابةُ الإشاعةَ إلى الأبد.

وحصلتُ على الماجستير، فكانت جائزتي خصمَ ثلاثة أيامٍ بزعمِ أنني تغيبْتُ فيها، ولم يحدث ذلك!

ويبدو أنَّ علاقتي بمُراقب الإذاعة لم تكن طيبةً، فقد دخلتُ عليه ذات يومٍ لأمر ما، فوجدتُ عنده الصديق (سعد عبد الوهاب) الذي صار من مشاهير المغنِّين في ما بعد، وكان أحدُ الزملاء شكاه لأمر ما، فما إنْ ظهر شخصي عند باب الحجرة، حتى أعلنَ المراقِبُ: «اثنان في الإذاعة يسبيان لي المتاعب»، وأشارَ إلينا دون أنْ أكونَ على صلةٍ بأي شكوى حيثنَّذ!

وكان ممَّا توليته حقيقةَ الرسائل، التي كان (عبد الوهاب يوسف) رئيسًا لها ومذيعًا، وكنتُ أنا أتلقي أسئلةَ المُستمِعين، وأبحثُ عن إجاباتها إنْ لم أكن أعرفها، وأقدِّمها إلى (عبد الوهاب).

وتوليتُ منفردًا الإشرافَ على ما سُمِّي (المسابقة الكبرى)، وكانت تضمُّ جميعَ النصوص الأدبية، من قصائد وأغان وقصص وتمثيلات... إلخ.

وصرتُ مذيعةً للمواد المسجَّلة في قسم (الأحاديث والمحاضرات) مع الشاعر (محمود حسن إسماعيل) و(عبد العزيز سلام). وأتاح لي هذا المنصبُ الفرصةَ لمعرفة كبار قارئ القرآن والمتحدثين في ذلك الوقت، مثل: الشيخ (أبي العينين شعيشع)، و(عبد العظيم زاهر)، و(عبد الفتاح

الشعشاعي)، ومثل: الدكتور (إبراهيم سلامة)، و(أحمد حسن الباقوري)، و(محمود شلتوت)، و(عبد الواحد خلاف).

وكان لـ (عباس محمود العقاد) قصة خاصة؛ فقد كان عضواً في المجلس الأعلى للإذاعة، وكان يغضبُ لأيّ تأخيرٍ يطرأ على الموعد الذي حدّته الإذاعةُ لتسجيل حديثه المسائي الأسبوعي. ولما كان التسجيل في تلك الأيام على أشرطة من الحديد الصلب - فقد كان الوفاء بالمواعيد غايةً في الصعوبة، ويُسبّب الكثير من الارتباك عند المهندسين، وفي أحد الأيام تأخّر التسجيل دقائق دون أن تقع غلبة العقاد، فتسلّل المهندس إلى الاستديو، فرأى العقاد منشغلاً في حديثٍ معي؛ إذ كنتُ أسجّل حديثه لأول مرة، وكنتُ أحدَ الشبان الذين يترددون على مجالسه الأدبية يوم الجمعة في بيته، فأدرك المهندس أنّ العقادَ يمكن أنّ ينبسطَ معي، فيتساهل في مواعيده، فصرتُ منذ ذلك الحديث المذيع المسجّل لكلّ أحاديثه.

والتقيتُ الشاعر (صالح جودت) الذي كان يرأس تحرير (مجلة الإذاعة) وقتئذٍ، وكان رقيق الإحساسٍ يُرحّبُ بالشباب، فنشر لي بعض الأفكار وما ترجمته عن الإنجليزية من قصص على اختلاف بلاد مؤلفيها، وكانت بيننا جلساتٌ ثقافية لطيفة.

وألحقت بلجنة اختبار المتقدمين إلى الإذاعة ليكونوا قراء جددًا للقرآن الكريم، ولما كانت هذه اللجنة مجانيةً دون مكافأة، كان أعضاؤها يتحيّنون الفرصَ للتهرب منها، وبعد مُدّةٍ لم أجِد فيها غيري، وصرت الحَكَم الوحيدَ

لهم. وفي ذات يوم تقدّم للاختبار أمامي قارئ لا يصلح صوته للميكرفون أبداً، ويبدو أنّه أدرك من صوتي أو قَسَمَاتِ وجهي أنّي حكمتُ عليه بالفشل، فاعتذرَ بالمرضِ وَرَجَانِي أَنْ أُتَبَّحَ له فرصةٌ ثانيةٌ فأعطيتُهُ، ولكنه لم يكن أحسنَ حالاً في المرة الثانية، وكتبْتُ تقريراً بعدم صلاحيتِهِ، ولكنني فوجئتُ به يقدّمُ قراءةً صبيحةَ اليوم! وعندما وصلتُ إلى الإذاعة فوجئتُ من الزملاء الذين كانوا قد حَرَفُوا حكمي، يقولون لي: إن جماهير المستمعين قد انتقموا لك إذ لم يمهلوا القارئ حتى ينهي قراءته، بل انهالوا تليفونيا بالنقد والعيب والسبِّ على القارئ والإذاعة. وكانت حجةُ الإذاعيين أنّ رئيس الوزراء أوصى به!

والتقيتُ الشاعر (محمود حسن إسماعيل)، الذي كان رئيساً لقسم الأحاديث والمحاضرات، ولكنَّ إحساسي به كان ضعيفاً؛ لأنَّ بابَ مكتبه كان مغلقاً دائماً، وكان يعتمدُ على مساعديه في تصريف أمور القسم غالباً، ومن ثَمَّ كان إحساسي أنّه يعيش في عالمٍ من خياله وشعره، لا عالماً الواقعي.

والتقيتُ المطربَ (سعد عبد الوهاب)، الذي كان من عمري، فنشأتُ بيننا صداقةٌ، ولم تنقطع بتركي للإذاعة، فقد التقيتُهُ في مطار القاهرة بعد أعوام طويلة، فإذا به يقابلني بالأحضان.

وحضرتُ لأوّل مرة إحدى حفلات أمّ كلثوم في المسرح القومي بحديقة الأزبكية، ولما كنتُ لم أعود السّهر فإنّني غادرتُ المسرح بعد الوصلّة الأولى.

والتقيتُ العالم الديني الدكتور (أحمد حسن الباقوري)، الذي كان شاباً، فكان كثير الاعتناء بمظهره وملبسه، فكان متميزاً بين العلماء، ثم كثر اللقاء بيننا في معهد الدراسات الإسلامية الذي كان هو رئيساً له، وانتدبتُ أنا للتدريس فيه، فوجدتُ الشيخ قد فقدَ اهتمامه المفرط بملابسه وهيئته.

كذلك التقيتُ المقرئ (أبي العينين شعيشع)، الذي كان يقاربني في العمر، فنشبت بيننا صداقةٌ سمحت له أن يتبسّطَ معي في الحديث، ويحكّي لي بعض ذكريّاته ونوادره.

والتقيتُ القارئ الكبير (مصطفى إسماعيل)، وعندما دخلتُ الاستديو لأسجّل له، وجدته منفرداً يجوّد القراءة، ولما تساءلتُ عرفتُ أنّه اعتاد أن يفعل ذلك، فيسلك زوره ويرطب صوته.

ومن المصادفات الغريبة أن يصدرَ قرارٌ تعييني رئيساً لركن الشباب، في اليوم نفسه الذي يوافق فيه رئيس جامعة القاهرة على تعييني معيداً بكلية الآداب!

ولما كان رئيس الجامعة معاراً في الوقت نفسه لرئاسة الإذاعة، ولما كان لقائي به في الجامعة، سألتُه: هل أستطيع أن آخذ موافقته على تعييني، وفي الوقت نفسه موافقته على تركي الإذاعة؟ فوافق.

الرقابة:

عندما كنتُ في الإذاعة بين سنتي ١٩٤٨م و ١٩٥٠م، كان عدد العاملين فيها نحو ٣٠٠، ولما كانت الإذاعة تعمل كل أيام الأسبوع وليس لها يومٌ محدد للإجازات - جعلتُ أنا يومَ الجمعة من أيام عملي؛ لِقلة العاملين فيه، وقلة المترددين على الإذاعة، وقلة العمل؛ مما يعطيني فرصة كبيرة للقراءة وللاشتغال بإعداد رسالة الماجستير التي كنتُ أعدّها للجامعة.

وفي صباح أحد أيام الجمعة جاءني نصُّ الحديث الذي اعتاد الدكتور (حسين فوزي) أن يُلقِيه في مغرب يوم الجمعة أسبوعياً عن الموسيقى الكلاسيكية. فأرسلتُ الحديث إلى الرقيب الذي كان مكتبه مع قسم الأخبار، وكانت الأوامرُ توجب ألا يذاع شيءٌ إلا بعد موافقة الرقابة عليه. وما أسرع أن عادَ إليَّ النصُّ ممهوراً برفض الرقيب إذاعته! وكان من الممكن رفض إذاعة الحديث استناداً إلى رأي الرقابة. ولكنني قرأتُ النصَّ فوجدته يتناول (بورودين) الموسيقي الروسي، فحاولتُ أن أتفاهم مع الرقيب محتجاً بأنَّ الموسيقي روسيٌّ حقاً، ولكن كان قبل العهد الشيوعي الذي تُقرَّر الأوامرُ عدم إذاعة أي شيء يتصل بها! فأبى أن يستجيب لرأيي. وانتظرت إلى أن جاء كبيرُ رقباء الإذاعة ظهراً، فعرضتُ عليه الأمر، فرفض رأيي.

وبلغ بي العنادُ مبلغه، فأرسلتُ الحديثَ إلى الرقيب العام، وكان في ذلك الوقت الوزير (محمد هاشم) زوج بنت (حسين سري) رئيس الوزراء، فكان هو الوحيد الذي أيد رأيي ووافق على إذاعة الحديث.

تدلُّنا هذه الحادثة على أن الرقابة - وخاصة الرقباء الصغار الرتبة - كانوا يميلون إلى الأخذ بالأخوطة، وتلمس السبل للمنع.

ومن الغريب أنني اضطررتُ إلى مُهاجمة الدكتور (حسين فوزي) بعد سنوات عندما عُقد صلح (كامب دافيد) بين مصر وإسرائيل، وإذا به يكون أول المصريين المسافرين إلى إسرائيل، وألقى هناك بعض محاضراتٍ ذكرت الصحفُ أنه أثنى فيها على إسرائيل، وعاب المصريين والعرب. فرددتُ على كلامه في (الأهرام) بأنَّ له حرية أن يعتنق أيَّ رأي، ولكنني أخذتُ عليه أن يقولَ ما قال في بلدٍ هو عدو الأمس.

الفصلُ الثاني

في الجامعة

تَعْيِينِي مَعِيدًا

لم أجد نفسي في الإذاعة على الرغم أنني بدأت أشغل مراكز لها بريقها، فكنْتُ أكتب طلبات للعمل في إحدى الجامعات حينئذ. ومما كتبتُ طلب إلى قسم الفنون في آداب الإسكندرية، ولكنني لم أتلُقْ أيَّ جواب! وأخيرًا، حانَ تحقُّقُ الأملِ المنشود سنة ١٩٥٠م؛ فقد أعلنت آداب القاهرة عن حاجتها إلى معيدين في قسم اللغة العربية، فتقدَّمتُ إليها، وبعدَ مدَّةٍ أعلنوا أنهم عيَّنوا (يوسف خليف)؛ لأنَّه حاصلٌ على الماجستير بتقدير (ممتاز)، وأنا حاصلٌ عليها بتقدير (جيد جدًا). وبهذه المناسبة أبلغني أحدُ الأُمراء (من مريدي أمين الخولي) أنَّه قال في أحد الأيام: «لو كان حسين نصار أعدَّ رسالة الماجستير مع غير السقا لحصل على تقدير (ممتاز) لا (جيد جدًا)».

وبعد أسابيع عُنِيتُ في (معهد اللهجات) التابع لقسم اللغة العربية، وقلَّ مُرَّتَبِي الجامعي عن الإذاعي، وعرفتُ بعد أعوام أنَّ الذي عيَّنني في المعهد هو الدكتور (فؤاد حسنين علي) رئيس المعهد، وعلى الرغم من ذلك كانت محاضراتي في المعهد والقسم معًا.

وأخبرني الصديق الدكتور (عبد القادر القط) أنَّ الدرجة التي عُنِيتُ معيَّدًا فيها كانت درجته التي أخلاها بسبب سفره في بعثته إلى إنجلترا.

وجرى في أحد الأيام في مجلس الكلية جدالٌ حول الحاصلين على الثانوية (تخصُّص علمي)، من هيئة التدريس في الكلية، فوجدنا ثلثَ

أعضاء مجلس آداب القاهرة، وثلاثة من رؤساء أقسام اللغة العربية في الجامعات المصرية وعدداً كبيراً من الأساتذة البارزين حاصلين على الثانوية العلمية؛ ولذلك طالبنا بعدم وضع حواجز صماء بين التخصّصين تمنع منعاً باتاً.

وطبيعي أنّ محاضراتي كانت خارج القسم، فدرّستُ في أقسام: التاريخ، والجغرافيا، والفلسفة، واللغتين الفرنسية والإنجليزية، وكنتُ عادةً أختار موضوعاتٍ غير بعيدة عن تخصّصات هذه الأقسام ليُقبِلَ عليها الطلابُ. فاخترتُ في قسم التاريخ والجغرافيا أقدم المؤلفات العربية في هذين العِلْمَيْنِ، وفي الفلسفة قصة (حي بن يقظان) القريبة من قصة (روبنسون كروزو)، الإنجليزية التي كنّا ندرسها في التعليم العام، وفي قسمي اللغتين الإنجليزية والفرنسية أعمالاً من الأدب الحديث وخاصةً الأدب القصصي. وأفدتُ من هذا التدريس معرفةً أكثر بالأقسام الأخرى، وصار لي فيها أصدقاء مدّى الحياة، بل حضرتُ حفلات زواج أكثر من واحدة من الطالبات.

وفي السنة الأولى من الكلية أشرفتُ أنا وزميلي (يوسف خليف) على الجانب الترفيهي، فأقمنا عدة حفلاتٍ جعلتْنا نتعرّف بعدة طلبة من خارج قسم اللغة العربية.

تَعْيِينِي مُدَرِّسًا

حصلتُ على الدكتوراه سنة ١٩٥٣م، أيام أزمة كلية الآداب التي أطاحت بالعميد وجماعة من هيئة التدريس، بل من فطاحل الهيئة، فأقامت الجامعة عميد كلية التجارة (الدكتور حسين كامل سليم) مقام العميد، ثم فعلت الأمر نفسه مع الدكتور (محمد متولي) الأستاذ بقسم الجغرافيا. وفي هذه السنة حصل (رياض العتر) من قسم الآثار، ثم (خليل صابات) من قسم الصحافة على الدكتوراه، وكنا من أقسام الكلية حينذاك، ولكن دكتور (متولي) لم يُعَيَّنْها على الرغم من وجود درجتي (مدرس) خاليتين بالكلية. وتوالى الحاصلون على الدكتوراه - وكنت منهم - إلى أن صرنا سبعة.

و ذات يوم جاءني دكتور (حسن محمود) الزميل في قسم التاريخ، وكان قبلًا أحد الموظفين في الكلية العارفين بأمرها، جاءني وأخبرني أن دكتور (محمد متولي) يعدُّ اقتراحًا غريبًا للتعيين؛ فقد أقام اقتراحه على أساس تاريخ تعيين كُلِّ منّا معيّدًا، وكان ذلك يوقع بي ضررًا شنيعًا لأنني لم أُعَيَّنْ معيّدًا إلا بعد حصولي على الماجستير، بل يؤخرني عن عددٍ من الزملاء الذين كانوا لم يحصلوا على الدكتوراه بعد، إلى جانب أنه لا توجد أيُّ علاقة بين المعيد والتعيين مدرّسًا.

فكتبْتُ شكوى رسمية إلى رئيس الجامعة، جعلتها عن طريق العميد، وأقمتُ التدرُّج في تعيين المدرس على أحد أساسين: إمّا تاريخ الحصول على

الدكتوراه، وهو ما كان يجب اتباعه منذ بدء الأزمة، أو بحسب رتبة الدكتوراه، فيبدأ بالحاصلين على الامتياز، ثم الحاصلين على جيد جداً، فاستشاط دكتور متولي غضباً واتصل بأستاذي (مصطفى السقا)، وقال له: «هل يصح من ابني حسين نصار ما حدث منه؟»، ولكنني أفهمت أستاذي أنني لن أسحب شكواي لأنني أدافع عن الحق، فاضطر دكتور (متولي) أن يُقلع عن اقتراحه، بل يقلع عن أمر التعيين طول مدة عمادته حتى صرنا ١١ معيداً حاصلًا على الدكتوراه.

ثم جاء الفرغ؛ فقد عُيِّنَ الدكتور (يحيى الخشاب) عميداً، واستحقَّ دكتور (إبراهيم عبده) في قسم الصحافة الترقية إلى (أستاذ)، ولكن تربيته في المستحقين للترقية في الكلية السابع عشر. ولما كان صحافياً وعلى صلة طيبة بالوزارة، فقد استطاع أن يحصل لكليته على (١٧) درجة، ورُقِّي فعلاً، فوفرت لنا هذه الترقية كل الدرجات التي نحتاج إليها لتعيين مدرسين، بل فاضت درجات لعدد بعدنا.

وكشفت هذه الأزمة اثنتين:

الدكتور (محمد متولي) الذي أخبرني الصديق الدكتور (محمد صبحي عبد الحكيم) ذات مرة أنه قال في حوار له: «اليوم الذي لا أفعل فيه شراً لا أحسبه من عمري»! وبعد ترك الكلية عُيِّنَ محافظاً للمنوفية، وبلغ من شره أن عزله الرئيس (جمال عبد الناصر)، وعيِّن محافظاً آخر طلب منه تسليم العمل مبكراً، وكل ذلك دون أن يُحطَّر دكتور (متولي)، فذهب في الصباح

إلى المحافظة، ولما أراد الدخول إلى غرفة المحافظ منعه الحارس، وقال له: «إن سيادة المحافظ في الداخل».

والثاني الدكتور (يعقوب بكر)، الذي اتفق كلُّ المستحقين للتعين على مبدأ للتدرُّج في التعيين تبعاً لتاريخ الدكتوراه، ثم عرض الأمر على دكتور متولي، فرفض قائلاً: «ربنا بعث لي مَنْ يريد أن يعطيني منحة، فلماذا أرفضها؟».

وأذكر أمراً لعله كان بشيراً بما سيقع في المستقبل؛ فقد أراد الدكتور (يحيى هويدي) عميد الكلية أن يقوم بإجازة أسبوعين، ويبدو أنه لم يكن في الكلية وكلاء للعميد، فاخترني لأنوب عنه في الإجازة، وفوضني بكلِّ صلاحيَّات العمادة، ففعلتُ ولم يُنكِر شيئاً مما قمتُ به في تلك المدة.

ولما انتُخبَ الصديق الدكتور (محمد صبحي عبد الحكيم) عميداً طلب مِنِّي أن أتولَّى وكالة الكلية، فاستجبتُ مشروطاً أن تكون وكالة الدراسات العليا والبحوث؛ لأنني لا أحبُّ العملَ مع الجموع الغفيرة من طلاب (الليسانس).

ولما اختيرَ نائباً لرئيس الجامعة قام بقسطٍ وافرٍ من الدعاية لي هو والدكتور (عبد المحسن طه بدر)؛ لأنتُخب للعمادة. وقد تمَّ ذلك بفضلها، وأظن أن الدكتور (عبد المحسن) كان يظنُّ أنني سأختاره وكيلًا، ولكنني لم أفعل لأنني أكره أن يكون العميد والوكيل من قسم واحد، إلى جانب أنه لم يكن يُحسن التعاملَ مع الزملاء.

والعجيب أن الصديق الدكتور (عبد العزيز حمودة) - الذي صار عميداً للكلية - وقعَ في تجربة الدكتور (يحيى هويدي)، فاخترني للعمادة نيابةً عنه في إجازته، فاحتججتُ بأن ذلك غير طبيعي بعد أن كنتُ عميداً، ولكنه أصرَّ واستطاعَ أن يُقنَعَ رئيس الجامعة، وبذلك شغلتُ عمادةَ كلية آداب جامعة القاهرة ثلاثَ مرَّاتٍ.

والذي دفع دكتور (عبد العزيز) إلى هذا الموقف أننا اشتركنا في رحلة إلى (ألمانيا)، تنقلنا فيها بين خمس مدن، وقضينا وقتاً لطيفاً. وأذكر عندما كُنَّا في (هامبورج) التي كنا نعرف أن فيها شارعاً تُعرَض فيه نساءٌ عارياتٌ كلية في فترينات، فاقترحتُ على المرشدة التي عهدت بها (ألمانيا) إلينا، إرشادنا إلى هذا الشارع، فهدتنا إلى طريق الوصول، واعتذرت عن مُرافقتنا. فذهبنا وما إن دخلنا الشارعَ حتى أسرعنا السَّيرَ خوفاً من أن يُجبرنا أحدُ القوادين الذين يمتلئ الشارع بهم على الدخول، وكان إسراعنا بحيث إننا لم نحقق آيةً عارية!

انتخابي عميدًا

كان العميد في ذلك الوقت يُختار بالانتخاب. ويرجع الفضل في انتخابي - كما أبت - إلى اثنين من الأصدقاء.

أعمال وقرارات:

تعيين رؤساء الأقسام:

يمتاز قانون الجامعات بالوضوح التام في أمر تعيين رؤساء الأقسام؛ إذ كان يُقرّر أنه إذا وُجدَ في القسم المراد تعيين رئيس له، ثلاثة أو أكثر من كاملي الأستاذية، يُرَشَّحُ العميد واحدًا من أقدم ثلاثة بالقسم للرئاسة، وإذا كان في القسم أستاذان كاملا الأستاذية رَشَّحَ العميدُ أقدمهما للرئاسة، وإذا كان في القسم أستاذ واحد وجبَ أن يُرَشَّحَ للرئاسة، وإذا كان في القسم أساتذة مساعدون فقط رَشَّحَ أقدمهم للإشراف على القسم، إلى أن يُرَفَّقَ أحدهم إلى الأستاذية، فتنتقل الرئاسة إليه. ومهما يكن فالعميد له حق الترشيح فقط، أمّا التعيين النهائي فمِنْ صلاحيات رئيس الجامعة.

وعلى الرغم من هذا الوضوح، توجد أحيانًا ظروفٌ تُجبرُ العميد على الخروج عنه، وقد صادفني ذلك في بعض الأحيان؛ فقد توفي رئيس قسم التاريخ، ولم يكن فيه إلا اثنان كاملا الأستاذية: الدكتور (سيد الناصري) وهو الأقدم، والدكتور (رءوف عباس)، وفي مهلة دخل عليّ الزميلان الدكتور (عبادة كحيلة)، و الدكتور (محمد أمين)، ورجواني ألا أرشَّحَ (الناصرى) لعصبيته الشديدة التي تمنعه من التفاهم مع كل زملائه في

القسم، وفي الوقت نفسه عرفت أنه كان رئيسًا لإحدى لجان الامتحان من أسبوعين، وأنه كاد يضرب زملاء فيها بالكرسي لاختلافه معهم! فعدلتُ عن ترشيحه ورشّحت الدكتور (رءوف)، وبعثت الترشيح إلى رئيس الجامعة الدكتور (حسن حمدي)، فامتنع عن اعتماده على الرغم من مكالماتي معه وتوضيحي له الأمر، وأخيرًا هُديتُ إلى أن أطلبَ منه أن يسأل الدكتور (أبا الوفا التفتازاني) نائب رئيس الجامعة، فأيدَ كلامي، فوافق الرئيسُ على رأيي.

وكافأني الدكتور (رءوف) شرًّا مكافأةً، فقد ادَّعى في مذكراته أنني طلبتُ منه سرًّا أن يعدّ رسالة ماجستير لنهى السادات، فرددتُ عليه في (المصور)، وقلتُ بما أن الأمر كان بيني وبينه منفردَيْنِ فلا يعرفه أحد، فإني أتركه للعالم بما أعلن وما أخفي جلَّ جلاله.

وشهدَ قسمُ اللغات الشرقية خصومةً عنيفةً بين رئيسه الدكتور (أحمد السعيد)، وزميلته الدكتورة (زاكية إبراهيم)، ولم تفلح كل الوساطات بينهما بسبب الدكتورة (زاكية). وانتهت الفترة الثانية من رئاسة الدكتور (أحمد السعيد)، وصار القانون يمنعُ المدَّ أو التجديدَ له، ولم يكن في القسم أستاذٌ كامل غيرهما، ف وقعتُ في حيرةٍ نقلتها إلى الرئيس الدكتور (حسن حمدي)،

فنصحني أن أتولَّى أنا الإشرافَ على القسمِ فترةً تنهي رئاسة الدكتور (أحمد السعيد)، ويصير لنا الحقُّ في تعيينه لمدةً تعدُّ جديدةً له.

تَعْيِينُ الْمُعِيدِينَ:

وكانَ تَعْيِينُ المعيدِينَ الجدد في الأقسام إحدى المشاكل التي عانيت منها. وعندما صرْتُ أستاذًا اقترحتُ على الدكتور (شوقي ضيف) - الذي كان رئيسًا لقسم اللغة العربية حينذاك - أن نقترحَ تَعْيِينَ أول الليسانس معيدًا، فوافق. واستجابت الكلية لاقتراحنا، وكرَّرنا الأمرَ في السنة التي بعدها، فَقَطِنَتِ الأقسامُ الأخرى وَحَاكَّتْنَا بعضُها، فاستجابت الجامعة. ولما تكررَ الأمرُ أصدرت الوزارة القانونَ الذي ينصُّ على تعيين مَنْ يحصل في امتحان الليسانس على أكبر مجموع معيدًا.

واعترض الدكتور (عبد المحسن طه بدر) بأنَّ ذلك يجعل تعيين المعيدِينَ يعتمدُ على سنةٍ واحدةٍ قد يمتازُ فيها الخريجُ صدفةً. فاقترحتُ على الجامعة العودةَ إلى نظام الامتياز القديم، والذي كانت الجامعة قد ألغته وألحنا حتى استجابت الجامعة. ولكنَّ الجامعة استقرت على النظام الأمثل (النظام التراكمي)، أي: إنَّ الذي يعد درجة التخرج هو متوسط ما يحصل عليه الطالب في سنوات الكلية الأربع كلها.

ووافق مجلس الكلية على تعيين (عماد أبو غازي)، الذي كان أول الطلاب في قسم التاريخ، وأرسلت الكلية الترشيحات إلى الأمن، فوردَ

إليها اعتماد كل الترشيحات إلا (عمادًا)، فأخطرت الكلية القسم، ومضت شهورٌ طوال، وأخيرًا ورد الاعتماد فعُيِّن، وعرفنا أن السببَ يَسَارِيَّتَهُ، وأن الموافقة عليه لم تَرُدْ إلا بعد تدخل أبيه وأقربائه.

ولكن ذلك لم يقض على كل المشاكل، فقد رفض قسم التاريخ في كثير من السنوات أن يرشح أحدًا من خريجه للتعين.

وفي عمادتي رفض قسم اللغات الشرقية ترشيح الخريجة الأولى الحاصلة على الامتياز، على الرغم من ترشيح الكلية لمن حصل على (جيد جدًا) من الخريجين! ولما سألنا عن السبب صرح الدكتور (السباعي محمد السباعي) - مُثِّل القسم في المجلس - بأنها سيئة السمعة، فقلنا له: إن هذه تهمة خطيرة، وتحتاج إلى برهنة! وأمهلناه إلى الجلسة القادمة، ولما لم يقدم شيئًا في تلك الجلسة رشح المجلس الخريجة للتعين.

الترقيات:

من غرائب الكلية التي كان لي مشاركة فيها وأنا وكيل لها - ما وقع في ترقية الدكتور (حمدي إبراهيم) إلى (أستاذ) في اللغة اللاتينية؛ فقد كان عندنا في القسم الكلاسيكي ثلاثة زملاء عرفنا أقدمهم ترقية (محمود صقر)، فجاء تقريره من لجنة الترقيات التي كان مقررها في الإسكندرية - مقرر مقررها (رئيسها) الأستاذ (زكي علي)، الذي كان أستاذًا في جامعة

القاهرة ثم انتقل إلى الإسكندرية - وإذا بهذا التقرير يرفع الزميل إلى مستوى فوق تصوُّرنا في الكلية.

ثم جاء تقريرها عن الدكتور (حمدي)، الذي عرَّفناه في الكلية مثلاً للرصانة وحب العلم، فإذا به يُعلنُ عدم جدارته بالترقية، فشكَّل مجلس الكلية لجنة من خمسة أعضاء لدراسة التقرير دراسةً متأنيةً، وكان هؤلاء الأعضاء الدكتور (عبد العزيز الأهواني)، و الدكتور (فاطمة موسى)، و الدكتور (مجدي وهبة)، و الدكتور (فايز إسكندر)، وأنا.

وبحكم كوني الوكيل درستُ التقريرَ دراسةً فكريةً بعيدةً عن الجوانب العلمية، فاكشفتُ فيه عيوباً فكرية كثيرة، فدونتُها في تقرير عرضته على زملاء اللجنة فوافقوني، وعرضنا التقرير على مجلس الكلية فأيدَ اللجنة على ما دَوَّنتُ، وقرَّرَ ترقيةَ الزميل، وتمَّ ذلك فعلاً.

ولما عرفَ الأستاذ (زكي علي) ذلك استشاط غيظاً وجاء إلى القاهرة، ويبدو أن أحد الزملاء صرَّحَ له أنني كاتبُ التقرير، ففوجئتُ به داخلاً عليَّ في غرفتي محتجاً، ثم قال لي إنه سيشكوني إلى وزير التعليم العالي، فأجبتُ: ليتك تفعل لأطلعَه على بقية العوار في التقرير. فخرج من عندي، ولم يحاول أن يقدمَ أيَّ شكوى!

وعجبتُ أن يتكرَّر الأمرُ نفسُه مع الزميل الثالث الدكتور (أحمد عثمان)، وكنتُ قد صرْتُ عميداً، ومُقرَّرُ اللجنة زميلٌ من القسم هو الدكتور (عبد المعطي شعراوي).

ويبدو أنّ قسم الكلاسيكيات كان مصاباً بالأشخاص المشكلة؛ فإبني أذكر عندما كنتُ في السنة الأولى وعُيِّنَ مَنْ يدرسنا اللاتينية كان زملاء يهتُوننا لأن الدكتور (السلاموني) لن يدرّسنا.

ومع ذلك وقع حادث بيني وبينه وأنا وكيل الكلية؛ فقد أنجز أحد طلاب القسم رسالته تحت إشراف الزميل الدكتور (عبد المعطي شعراوي)، فشكّل لجنة لمناقشته، ووُزِّعَتْ عليهم الرسالة، وبقيت مدة عندهم ثم حُدِّدَ يومٌ للمناقشة بموافقة الدكتور (السلاموني)، ولكنني فوجئتُ قبل هذا اليوم بأيام باعتذار من الدكتور (السلاموني) لأنه مريض! فأجَّلتِ المناقشة، وحُدِّدَ لها موعدٌ آخر، ولكن تكرر الاعتذار، فتدخلتُ وطلبتُ من الدكتور (عبد المعطي) أن يُخَبِّره أنّه إذا تكرر الاعتذار مرةً أخرى، سأطلب من مجلس الكلية تغيير اللجنة وتشكيل لجنة لا يوجد فيها الدكتور (السلاموني)، فتمت المناقشة.

المناهج الدراسية

أنا لا أعرف على وجه اليقين الفئة التي تُحطّطُ منهج الدراسة في الجامعات المصرية، ولكنني أظنُّ أنهم جماعةٌ من التربويين وممثلين لبعض الكليات يضعون منهجًا واحدًا، يفرضون تطبيقه على الجميع! وأظنُّ أنهم يسهون أو يُهملون أنَّ الجامعةَ تضمُّ عدَّةَ كليات يتماثل بعضها في مواد دراستها، ويختلف بعضها إلى درجة التنافر بل التضاد، وأنَّ التفكير العلمي السليم سلَّم بهذا الاختلاف، وخلَص إلى وضع عدة مناهج، كلها علمي خالص، بمعنى أنَّه يعتمد على تفكير علمي سليم، وقواعد عقلية ضابطة، فهناك المنهج التحليلي، والتجريبي، والتطبيقي، والرياضي.

بل نجد من الخطأ العلمي اتِّخاذَ منهج واحدٍ يُطبَّق في كل مواد الدراسة في الكلية الواحدة، التي تضمُّ مواد عقلية صرفة، مثل: النحو، والجغرافيا، ومواد إنسانية فردية، مثل: علم النفس، والآداب، ومواد جماعية مثل علوم الاجتماع.

ولذلك كان أساتذتنا يرفضون كلَّ الرفض أن يفرض القائم بالتدريس على طلابه كتابًا واحدًا - من تأليفه أو تأليف غيره - مقررًا عليهم، وكانوا ينصحون بالتوسع في الاطلاع ليختار الطالب منها ما يراه معبرًا عن تفكيره، إلى جانب ما يهديه إليه تفكيره الشخصي. يضاف إلى ذلك في كليات الآداب دراسة ألوان التعبير، فيكون ما يصل إليه كل دارس - أستاذًا كان أو طالبًا - ممثلًا حق التمثيل له: فكريًا ولغويًا.

بل يصل الأمر في هذه الأيام إلى درجة أن يُطلب من القائم بالتدريس أن يحدّد الكتاب المقرر، وعند الامتحان أن يضع إجابةً نموذجية لكل سؤال، وكأنّ الدولة تحارب ما تُسمّيه (تلقين المعرفة)، ولا أسميها (تلقين العلم)، في التعليم العام عندما يكون التلميذ طفلاً، وتفرضه وتشجعه في التعليم الجامعي الذي يتلقاه شاب وصلت قواه الفكرية إلى حد النضج!

ولذلك أقترح أن تُكلّف الجامعة مَنْ يتفق الأساتذة والمفكرون على تميّزه في أحد العلوم الجامعية، مثل: الدراسات اللغوية - النحوية - الأدبية - المقارنة - التجريبية - الرياضية - البحتة - بإعداد منهج مثالي للدراسات في هذا التخصص، بل قد ينفرد في أحد التخصصات، مثل: المعاجم - الأجهزة الحديثة، فيحتاج إلى وضع منهج دراسي له، وتُنشر المناهج التي وضعتها الجامعات، وتُنَاقش في مؤتمرات واجتماعات ومقالات إلى أن يستقرّ الرأي على كلّ واحد منها، فيُطبع هذا الواحد باسم كلّ مَنْ شارك فيه.

وتُقام دورات تدريبية لكل من يُرقى إلى (أستاذ مساعد) في هذه الكتب المختارة، قبل أن يُسمح له بالإشراف على أية رسالة.

ويُكتب سجلّ سنويّ تُستعرض فيه أحوال الدراسات العليا، ويجب أن نكفّ عن مقولة (عدم نشر الغسيل الوسخ).

كذا تُعنى الجامعات التي تسعى إلى النهضة بمناهج الدراسة فيها، ولا تكتفي باستشارة العاملين فيها، بل تستشير مَنْ تسمع بأسمائهم من المبرزين في الأفكار الأخرى. وقد شاركتُ أنا والصديق الدكتور (عز الدين

إسماعيل) عميد كلية الآداب بجامعة عين شمس في وضع منهج الدراسات العربية في إحدى الجامعات الإيرانية، ووضعتُ منفردًا ما يماثلها لجامعة (أم القرى) في مكة المكرمة.

الدِّرَاسَاتُ الْعُلْيَا

تنصُّ اللوائحُ الجامعية على أنَّ الاشتغال بالدراسات العليا من شأن الأساتذة والأساتذة المساعدين، وذلك ما حدث معي طبعًا. ومن أول الرسائل التي ناقشتُها رسالة عن الزمخشري المفسّر المعتزليّ، أعدّها طالبٌ إيرانيّ تحت إشراف الدكتور (يحيى الخشاب)، الذي اختارني للمناقشة.

ومن أول الرسائل التي أشرفت عليها رسالتان: إحداهما لـ (محمود الربداوي السوري) في النقد، وثانيتهما لـ (عدنان سلمان العراقي) في الدراسات اللغوية. ولما حصلنا على الماجستير صمّمنا الاثنان على البدء في إعداد الدكتوراه تحت إشرافي، ولما كنتُ ما زلت أستاذًا مساعدًا بل حديث الترقية ذكرتُ لهما أن ذلك غيرُ ممكن. وتحت إلحاحهما نصحتُ لهما أن يعرضا الأمر على رئيس القسم الدكتور (سهير القلماوي)، وفوجئتُ بأنها وافقت، فبدأ الطالبان رسالتيهما تحت إشرافي.

وأعتقد أنَّ الطلبة الجادين كانوا يفضلون رسائلهم تحت إشرافي لما اتصفت به من:

١- جدّ في العمل.

٢- وسهولة اتصال، بل خصصتُ يومًا خالصًا للقائهم وحدهم.

٣- وحرصٍ على المنهج العلمي، بل كنتُ أعد نفسي أستاذًا لمناهج البحث أكثر مني أستاذًا للغة أو الأدب العربي. وقد أتاح لي ذلك الإشراف على

رسائل في اللغتين: السواحلية والهوسا عندما انتدبت للتدريس في معهد (كلية) الدراسات الإفريقية، وأنا لا أعرفها لأن هَمِّي كان المنهج.

٤- لم أكن أَفْرِضُ على طلبتي آرائي، بل كنتُ أُمْنَحُهُم الحرية الكاملة للتعبير عن آرائهم، وعندما كانوا يختلفون عن آرائي كنتُ أكتفي بتنبيههم إلى أنني لن أدافع عن هذه الآراء وسأترك لهم مهمة الدفاع.

وحرصت فيمن أشرفت عليهم من طلبة أن:

١- أصِلَ بكل واحد منهم إلى أقصى قدراته العلمية.

٢- ألا أندمج في شخصيته، وأعدّ رسالته رسالة لي أيضًا، وأطلب لها في المداولة أعلى الدرجات لمجرد إشرافي عليها، بغض النظر عن مستواها العلمي.

ووقعت معي ظاهرة لا أنساها:

عندما أنهيت إعارتي إلى العراق وعدتُ إلى مصر، حضر معي عددٌ من طلبتي العراقيين وغيرهم لإعداد رسائلهم تحت إشرافي في مصر، أذكرُ منهم (سنية محمد العراقية)، و(يوسف بكّار الأردني).

والأمر الذي يؤسفني أن الفساد وصل إلى الدراسات العليا، فقد انصرف كثيرٌ من الأساتذة عن مواصلة الردّ على طلبتهم، وقراءة مُسَوِّداتِ رسائلهم، وإبداء الآراء فيها لتجويدها.

في أحد الأيام نوقشت طالبةُ الفلسطينية (وجيهة السطل) في رسالتها للماجستير، تحت إشراف الدكتور (يعقوب بكر) عميد الكلية، وحصلت

على تقدير (ممتاز). وبعد أيام اتّصلت بي لأشرف على رسالتها للدكتوراه، فعجبتُ، ونبهتُها إلى أن دكتور (يعقوب) لن يحال إلى التقاعد قبل حصولها على الدكتوراه، وتساءلتُ عن سبب ذلك، فقالت: «أريد أن أتعلم»، وذكرت أنّه لما تقرر إشراف دكتور (يعقوب) عليها، اتصلت به قبل أن تبدأ لتستلّقى توجيهاته، فنصحها بالعمل، ولما أنهت الفصل الأول قدّمته إليه فلم يتناوله، وطلب منها الاستمرار في العمل، وعندما أنجزت الرسالة سلمتها له، فبقيت عنده (٣) أيام، ثم أعادها إليها دون أن تجد فيها أية إشارة على الاطلاع!

وذكرت لي إحدى الطالبات - وكانت على صليّة طيبة بي - أن الأستاذ المشرف على الدكتوراه ساومها عن نفسها، وألحّ في ذلك حتى اضطرت إلى أن تلجأ إلى غير جامعة القاهرة لإعداد الدكتوراه!

وأستاذ الدراسات الإسلامية عندنا يطلبُ ممن يتقدّم لإعداد رسالته معه الانخراط أولاً في دراسة تجويد القرآن، ويكاد يرفض جميع الطالبات، ويجبر من يعمل معه على التعبير عن آرائه هو لا آراء الطالب!

وروت لي دارسة أنّ الأستاذ الذي كانت تريد العمل تحت إشرافه في جامعة عين شمس، جعلها تبحث عن موضوع وتبحث عن مراجعه وعناصره، ثم رفض أن تعدّ البحث تحت إشرافه، مُعلنًا أنه سيقوم هو نفسه بإعداده!

وروت لي إحدى الدراسات أنَّ المشرفَ عليها أرغمَها بعدَ إعدادِ معظم الرسالة على التنازل عنها!

وروي لي الدكتور (علاء عبد الهادي) أنَّ طالبةً روت له أنَّ أستاذًا مكلفًا بمناقشة رسالتها عطَّلَ المناقشةَ حتى تُسلِّمَ له نفسها، وطال الإباء وتأخرت المناقشة، وبعد مدة التقى الدكتور (عبد الهادي) تلك الطالبة، وسألها فأجابت: «تمت المناقشة»، ولم تزد في الجواب على هذه الكلمة.

وقد يتساءل متسائل: ألا يخشى مثل هذا الأستاذ من لجان المناقشة؟ فأجيبه بما سمَّيته سنتي: ١٩٨٩ و ١٩٩٠م في (الأهرام): (اللجان الملاكى)، فقد كان لكل واحد من هؤلاء المشرفين عددٌ من الأساتذة المناقشين لا يتجاوزهم إلى غيرهم؛ لأن اختيار أعضاء اللجان صار من حق الأساتذة المشرفين، وكانت النتيجة المحتومة الآن أنَّ صرنا نسمعُ في النتائج دائمًا (درجة الشرف الأولى)، وتوارت الثانية، واستحالت درجة (جيد)، وطبيعي أنَّ تنتقل عدوى عدم القراءة من المشرفين إلى المناقشين.

و ذات يوم هالنا ما وصلت إليه الدراسات العليا أنا وصديقي الدكتور (شكري عياد)، وتحالفنا أن نبذل الجهود للوصول بالطلبة الذين نُشرفُ عليهم إلى أقصى قدراتهم العلمية، وأن نعطيهم التقدير الذي يستحقونه فعلاً دون إفراط. وبعد مدة جلسنا لمناقشة فعلنا، فتبيَّن لنا أننا أفسدنا أكثر من زملائنا، لأننا منحنا بعض طلبتنا (جيد جداً)، مع أنَّ زملاءنا يعطون من هو أقل منهم (ممتازاً)، ولما كان قانون الجامعات واحداً، فقد حرَّمنا

هؤلاء الطلاب من المنافسة على التعيين في إحدى الجامعات، فنكونُ حَرَمَنَا الطلبة الذين أشرفنا عليهم مع حرصنا على إعدادهم كَلَّ الحرص، وجعلنا الطلبة يَدْرُسُون على الضعفاء، فاستقرَّ رأيُنا على أنَّ الإصلاحَ يجبُ أن يكون شاملاً أو عامًّا، وإلا وجب اللجوءُ إلى المُسَكَّنات.

وذاث يوم كنتُ أنا والدكتور (شكري) مشتركَيْن في امتحانٍ شفوي لطلبة السنة التمهيدية للدراسات العليا، فدَخَلَت إلينا طالبتان في نحو الأربعين من العمر، فلما سألناهما لَرَّيعطينا إجابةً تؤهِّلُ للنجاح، وترك الدكتور (شكري) أَمَرَ الدرجات لي، فلم أستطع أن أطمئن إلا بعد اطمئناني إلى أنهما لا تصلحان للتعليم الجامعي، وأنَّ إرسائهما لا يعني حَرَمائهما من العمل لأنهما تعملان فعلاً في التعليم العام، فحكمتُ برسوبهما.

وأرى أنه يجب أن يُعقد في كُلِّ كلية اجتماعٌ سريٌّ سنوي لطلبة الدراسات العليا من جميع الأقسام، يديره اتحادُ طلاب الكلية، ويرأسه رئيسُ الاتحاد. ويُدَوَّنُ محضَرٌ بكلِّ ما دار في الاجتماع، يُقرَّرُ فيه كُلُّ ما يختص بالفساد، ثم يُقدَّمُ المحضر إلى عميد الكلية لإجراء الخطوات التي يقتضيها بعد إجراء التحقيق الضروري لإثبات مدى الأقوال من الصحة.

لنَّ يصلحَ حالُّنا، بل جميعُ أحوالنا، إلا إذا حاربنا الفسادَ وكلَّ ما يؤدي إليه، مهما كانت مكانةُ مُرتكبه العلمية والإدارية والشخصية، حرباً شاملة لا هوادةَ فيها.

فأنا أؤمنُ أنَّ فقدَ العقوبةِ والمثوبةِ هو الذي جعلَ الفسادَ يستفحلُ،
ويصل إلى ما وصل إليه، ممَّا يجعل محاربته تكاد تكون مستحيلةً.

غُيُوبُ الْقِسْمِ

وأذكر أنني كنت أضيقُ بأشياء في القسم، وقد بذلتُ الجهدَ لتخليصه

منها:

- ضقتُ بأنَّ القسمَ خلا من بعض التخصصات، مثل الدراسات الإسلامية واللغوية، بعد سفر الأستاذ (السقا) إلى السعودية بعد تقاعده، وانتقال الدكتور (عبد الحلیم النجار) إلى جامعة عين شمس بسبب تعذُّر ترقيته في القاهرة وإمكانها في عين شمس، وبسبب ما حدث لتلاميذ الأستاذ (أمين الخولي).
- فوضعتُ بيانًا بالتخصُّصات التي يجب أن يضمَّها القسم، وعدد الساعات المطلوبة من كلِّ تخصُّصٍ، والعدد القائم بتدريسها فعلاً، وبذلك عَرَفْنَا ما يحتاج القسم إليه من التخصصات، وعملتُ على شغله.

- وضقتُ - أيضًا - بالنظرة غير اللائقة إلى مُدَرِّسي اللغة العربية في التعليم العام، وأرجعتها - في ظني - إلى أنَّ تفكيره يختلف عن تفكير زملائه، والسببُ في ذلك كَوْنُهُ في الغالب قرويًا، وأنَّه لا يشارك في وقائع العصر الحديث لأنَّ دراساته في الغالب قديمة.

وبذلتُ الجهود إلى أن وُفِّقْتُ على تعيين الطالب الأول في اللسانيات إجباريًا أو شبه إجباريٍّ، وفرضتُ على كلِّ مَنْ تعيَّن من أوائل الطلاب التخصُّص الذي يحتاج إليه القسم مع ترتيب الحاجات،

وأدخلتُ في الدراسة التخصصات الحديثة، مثل: القصة، والمسرحية، والاتجاهات الأدبية الحديثة.

- وجعلتُ الإعارة إلى البلاد العربية دوريةً بحسب أقدمية كلِّ عضو في التعيين مدرّسًا.

- وجعلتُ التعاونَ بين القسم وغيره من الأقسام شاملاً، وقمتُ أنا شخصياً بالمشاركة في الإشراف على بعض الرسائل في قسمي: اللغة الإنجليزية، واللغة الفرنسية.

- وكونتُ - وأنا رئيس القسم - مع الدكتور (مصطفى الجويني) رئيس قسم اللغة العربية في بنات عين شمس، والدكتور (مصطفى مندور) رئيس القسم في آداب المنيا - مثلثاً للتعاون في كلِّ أمور الأقسام الثلاثة، يستشير أحدهما زميليه قبل أن يُقدِّم على خطوة ذات أهمية، فانتفعتُ أقسامنا انتفاعاً كبيراً.

خُصُومَاتٌ فِي الْقِسْمِ

وأظنُّ أنَّ الوقتَ حانَ لأرويَّ بَعْضَ الخصوماتِ التي وقعتَ فيها الكليةُ عامةً، والقسمُ خاصةً في أوائلِ الخمسينيات:

نَشَبَتْ خصومةٌ عنيفةٌ في القسمِ بين (أحمد الشايب) رئيسه، و(أمين الخولي) وكيل الكلية، واستمرَّت حتى شملت عددًا من هيئة التدريس في الكلية والقسم. وبلغت من العنف أنَّ رُفِعَتْ شكاوى إلى مجلس ثورة ١٩٥٢م الذي كان قد تَوَلَّى الحكمَ واحدةً بعد أخرى. وبعدَ تردُّدٍ تدخلَ المجلسُ فأبعدَ جماعةً من الفريقَيْنِ كان منهم علماء لا يُعَوِّضون. أبعدَ العميدَ الدكتور (زكي محمد حسن)، والوكيلَ الأستاذ (أمين الخولي) إلى دار الكتب، والأستاذ (الشايب) إلى دار العلوم، والدكتور (فؤاد حسنين)، وغيرهم.

وأظنُّ أنَّ ما وقعَ لـ (السيد خلف الله) كان أحدَ أسبابِ هذه الخصومة؛ فقد كان يعدُّ رسالته عن (القصص الفني في القرآن)، فنها إلى (الشايب) أنَّه انتهك في بعض آرائه بعضَ تعاليم الإسلام، ووَصَلَتْ إلى الأزهر شكوى من مجهولٍ تزعمُ ذلك. واختلف الراوون في مُرْسِلِ الشكوى، فقال بعضهم: (الشايب)، وآخرون: (شوقي ضيف) بتأثير من (الشايب)، واشتدت الشكوى فأدَّتْ إلى إبعادِ (خلف الله) من الجامعة.

وتُذكِّرني هذه الخصوماتُ بخصوماتٍ نشبت في القسم، إلا أنَّها لم تؤدَّ إلى

ما أدَّتْ إليه هذه:

فقد كان أكثرنا يعرفون ما بين الأستاذين: (سهير القلماوي)، و(شوقي ضيف) من تنافس، وروى لي الدكتور (أحمد خلف الله) وكيل جامعة الإسكندرية أنه عرف أنني مرشح للترقية، وأن اللجنة المطلوب منها تقييم أعمالي تَجَمُّع بين الأستاذين الذي قُدِّرَ أنهما اللذان لن يتفقا على رأي بشأن ترقيتي! فبادرَ هو بفحص أعمالي وكتابة تقرير متوازن، فوافقا عليه ورُقِّيتُ. ولما روى لي هذا حاكيتُه في كثيرٍ من الترقيات التي شاركتُ في الحكم عليها، وقد فعلتُ ذلك في ترقية الدكتور (جابر أحمد عصفور)، التي كان يشاركني فيها الأستاذان: (سهير القلماوي)، و(مهدي علام)، فأفلح الأمرُ.

وكان بين الدكتورة (سهير القلماوي) والدكتور (محمد كامل أحمد جمعة) خصومةً مماثلةً، وكانا زميلي دفعة واحدة في ما سمعتُ، وكان الدكتور (كامل) يتهم الدكتور (طه حسين) بأنه حاباها في دراستها وما زال يُحاييها، وكان دكتور (كامل) بذِيء اللسان، لا يسمع اسم الدكتورة (سهير) إلا أخذَ يقذفُها بالسبِّ.

وأظن أن الوقت حان للحديث هنا عن تلميذي وزميلي الدكتور (عبد المحسن طه بدر)، الذي لا يمكن النيلُ منه في عميقِ عِلْمِهِ وسعةِ ثقافته، غير أنه كان أَمِيلَ إلى المنع منه إلى العطاء، ويعد عمله مثالية منه.

فعندما صرنا في مجلس الكلية لم تكن تمرُّ ترقيةٌ دون أن يجدَ فيها ما يعترضُ عليه، حتى إن إحدى الترقيات مرَّت في سهولةٍ دون اعتراض.

فدوّى صوت أحد الزملاء: «أين أنت يا دكتور عبد المحسن؟ والعجيبُ
أنّه قَبِلَ هذا الإعلان بالضحك!

ورأى ذات مرة تلميذتي الدكتورة (وفاء كامل) تجالسني في القسم،
وكنْتُ في ذلك الوقت رئيسه، وكانت قد اضطرت لأسباب شخصيّة إلى
الاستقالة من القسم، والعمل في جامعة الكويت. لما رآها ظنّ أنها تريد
العودة إلى القسم، فأعلن: «لا تظني أنك تستطيعين العودة بعد استقالتك»،
وكانت لم تفعل! ومن عجائب القدر أن الدكتورة (وفاء) الآن أستاذة
بالقسم؛ تنفيذًا لقرار الرئيس مبارك بقبول كُلِّ مَنْ كان يعمل في الكويت
عندما هاجمها صدام حسين.

وبلغ الشدوْذ مدًى غريبًا في ترقية الدكتور (أحمد علي مرسى) إلى أستاذ
للأدب الشعبي؛ فقد التحق بالكلية وهو صغير السنّ، ودأب على الدّرسِ
دون فتورٍ على صِغَرِ سنّه في كلّ المستويات الجامعية التي نالها بجِدّه،
وجاءت ترقّيته إلى أستاذ وأنا عميد الكلية. وقَدّم مستنداته وأعماله إلى
اللجنة الدائمة للترقية، فحكمت بأهليّته لهذه الدرجة. وعُرض تقريرُ
اللجنة على مجلس القسم، فقابل الترقية على غير ما اعتدنا في الكلية، وكتبَ
تقريرًا علميًا آخرَ عاب فيه تقريرَ اللجنة. والأمرُ الذي له دلالتُه أنّ رئيسَ
القسم الدكتور (يوسف خليف) لم يكن هو الذي قدّم إليّ التقرير الجديد في
غرفتي، بل الدكتور (عبد المحسن)، وصرّح لي بموقف القسم الجديد. ولما

قرأت التقرير ورأيتُ عنفه أعدته إلى الدكتور (عبد المحسن)، ناصحاً بتخفيف لُغته مع إبقاء كلِّ أحكامه واتهاماته.

ولما كانَ أهمُّ الاتهامات أن الدكتور (أحمد) تقدّم للترقية ببحوث كان قد سبق أن ترقى بها إلى (أستاذ مساعد) - طلبتُ من الأرشيف تقريرَ ترقّيته إلى (أستاذ مساعد) وتقرير لجنة الأستاذية، وتقرير القسم، ودرستها، وتبيّن لي أنّ التقارير الصحيحة تكشفُ أخطاء تقرير القسم، وجدارة الدكتور أحمد بالترقية، فدونتُ ذلكَ لنفسي.

وفي يومٍ انعقاد مجلس الكلية، كانَ من موضوعاته ترقية الدكتور (أحمد)، فقرأتُ على الأعضاء تقريرَ لجنة الترقّيات، ثم تقرير القسم، ثم تصديتُ للكلام، فاعترضَ الدكتور (عبد المحسن)، فأثبتُ له أنني أتحدّثُ بصفتي عضواً لا عميداً، وكشفتُ كلَّ ما وقع فيه تقرير مجلس القسم من أخطاء. وعندما فرغتُ طالبتُ من الأعضاء أن يوقع الموافقون على الترقية، فكانت الأغلبية، ثم طلبتُ من المعارضين رفعَ الأيدي، فارتفعت أيدي عضوين اثنين، هما: رئيس القسم، والدكتور (عبد المحسن). ثم تمَّ اعتمادُ الترقية في مجلس الجامعة بعد ذلك في سهولة.

ومن الوقائع التي تكشفُ طبيعةَ الدكتور (عبد المحسن) ما حكّته لي تلميذتي في قسم اللغة الفرنسية (نادية فهمي)؛ فقد اشتغلت في لبنان مُدَّة بعد تخرُّجها، وأُعير هو إلى الجامعة العربية في بيروت، فرأت أن تدعوه إلى بيتها باعتباره أحدَ أساتذة جامعة القاهرة التي تخرجت فيها، فلمَّا دخلَ

سكنها في بيروت رآه يمتلئ بالتُّحفِ الجميلة بحكم غناها، فإذا به يسألها عن مرتبها، وكيف اشترت ما يراه أمامه؟ فصممت أن تقطع صلتها به.

وقد سبَّب التحاقُ السيدة (جيهان السادات) بالقسم كثيرًا من المشاكل؛ فقد كنتُ في ذلك الوقت رئيسًا للقسم، ولكنني كنتُ في الموصل بالعراق تلبيةً لدعوةٍ من جامعتها لمدة شهر. وعندما عدتُ إلى القاهرة بشرني الدكتور (أحمد مرسى) والدكتور (جابر عصفور) بهذا الالتحاق، وكان تعقيبي: «لا أدري أبشراني بخير أم بشرًا!»، لأنني أعرف أن كثيرًا من أعضاء القسم إما شيوعيون أو يساريون، أو مجرد معارضين للرئيس السادات.

ثم عرفتُ أنَّها التحقت في أول الأمر بقسم اللغة الإنجليزية لإتقانها إياها، ولكن كان يدرِّسُ لها الأدبَ العربي من القسم الدكتور (أحمد مرسى)، والدكتور (جابر عصفور) جادَها وأبانَ أنَّها أحوَجُ بحكم مركزها إلى العربية منها إلى الإنجليزية، فاستشارت الدكتورة (سهير القلماوي)، فأيدت ما قاله الزميل، فطلبت التحويلَ إلى قسم اللغة العربية، وبعدَ ممانعةٍ من إدارة الكلية اضطرت إلى الموافقة.

فألحَّ الزميلان أن أساعدها في دراسة النحو الذي كان يقومُ بتدريسه الدكتور (إبراهيم الدسوقي جاد الرب) ذو الشخصية الانطوائية، وكان منهما إلحاحٌ حتى استجبت.

والتقينا في أول غرفة على يسار الداخل للفيلا، وكان مكتبها يشغلها، ودار حديث عادي بيننا، ثم شرحتُ لها واحداً من أبواب النحو، وكان انطباعي الأول - والذي تأكد واتسع في ما بعد - أنها تحسن لقاء الضيف الغريب ولا تشعره بأي كبرياء، وكأنها لا صلة لها برئاسة الجمهورية. وتعددت اللقاءات، فصرتُ أكثر معرفة بها، وأحكم تقديراً حتى ارتبطنا بصداقة باقية إلى اليوم الحالي.

ويسبب هذه الصداقة، وما توليت من مناصب، أشاع اليساريون أنني صرتُ ساداتياً، أي: من أتباع السادات، على الرغم أنني - طول حياتي - لم أشتغل بالسياسة، ولم أكتب شيئاً في الدفاع عن السادات أو سياسته. وأُرسلت منشورات ضدي خارج مصر، حتى وصل بعضها إلى السويد كما حكى لي مستشارنا في استوكهولم الدكتور (بهى الدين زيان).

وعقد الدكتور (عبد المحسن بدر)، والدكتور (مصطفى سويف) وشتها اجتماعات، ويثوا دعاياتهم ضدي في انتخابات تجديد عمادتي حتى رَسَبْتُ.

ووقف الدكتور عبد المحسن موقفاً غريباً في رسالة الدكتوراه للسيدة جيهان رءوف (جيهان السادات)؛ فعندما أتمت رسالتها طلبت المشرفة عليها الدكتورة (سهير القلماوي) تشكيل لجنة لمناقشتها، وكان ذلك بعد وفاة زوجها الرئيس محمد أنور السادات، فشكّلت من الدكتور (عبد العزيز حمودة) من قسم اللغة الإنجليزية؛ لأن الرسالة تدرس وجود النقاد

الإنجليز في الأدب العربي، و الدكتور (إبراهيم عبد الرحمن) من آداب عين شمس، ووُزعت الرسالةُ عليهما، وبعد أيام اتصل بي الدكتور (عبد العزيز)، وذكر أن الدكتور (عبد المحسن) اتصل به تليفونيًّا، وسأله: «هل ستقبل مناقشة (جيهان) التي كان زوجها كذا وكذا؟» فقلتُ له: «هل أتصل بك أيُّ إنسانٍ من جهتها أو من جهة الحكومة، وطلب منك أن تحاييها؟»، فأنكر. فقلتُ: «إذن الأمر عندك وعند ضميرك العلمي مثل أي طالبة أخرى». وبعد أيام اتصل بي الدكتور (إبراهيم)، فكرَّر الحديث، وكرَّرتُ الوضعَ نفسَه، وتمَّت المناقشة، ومُنحت الدكتوراه.

وأثناء وكالتي وعمادتي على الكلية هالَّتني القطيعةُ التي فرضها الرئيس (جمال عبد الناصر) بين القسم والمجتمع الخارجي والرأي العام؛ لأسباب متعددة، فأقامت مهرجانين أدبيين عالميين لقيا نجاحًا كبيرًا. وقد أعانني فيها الرئيس (محمد أنور السادات)، الذي وهب الكلية بعض المال، وأذن لها باستقبال المتقدمين لها ما عدا أبناء دول الصمود الخمسة. وأعانني في إدارة المهرجانين والحكم على ما يُقدَّم فيها من أبحاث أستاذي الدكتور (عبد العزيز الأهواني)، وتلميذي الدكتور (جابر عصفور)، وحرَّرنا التعبيرَ فيهما من كُل القيود، حتى علَّق أحدُ المشتركين الأمريكيين: «ما كنتُ أحسب أن الحرية في إحدى الجامعات المصرية وصلت إلى هذا الحد»، حتى إننا عرضنا (تاجر البندقية) لـ (وليم شكسبير)، وكان ذلك بعد اتفاقية

(كامب دافيد) مباشرة، ولم أُمْنَع إلا شيئاً واحداً اقترحه مخرج المسرحية، هو تعليق (الكوفية) الفلسطينية المشهورة بشكل بارز على المسرح.

والأمرُ الغريبُ أن الدكتور (يوسف خليف) أرادَ بعد أن تبَيَّنَ نجاح المهرجان الأول أن يُشْرِفَ عليه قسمُ اللغة العربية، فرفضتُ وذكرْتُ له أن الكلية كُلَّها مشاركةٌ فيه؛ ولذلك يُشرف عليه وكيل الكلية، ولذلك أشاعَ أَنِّي أرفضُ كُلَّ بحثٍ يأتينا من أبناء القسم. ولحسن الحظِّ شكَا هذا المنعُ المزعومَ الدكتورَ (إبراهيم الدسوقي جاد الرب) إلى الدكتور (الأهواني)، فعاتبني، فأنكرتُ صحَّةَ الأمر، محتجاً بأنه هو نفسه أحدُ المُحكِّمين في المهرجان!

وكان التحكيمُ جاداً وعادلاً، وأذكرُ أننا رفضنا بحثاً لرئيس قسم في كلية بنات عين شمس، بينما قبلنا بحثاً لمدرس مساعد في قسمنا (سيد البحراري).

أ. د. شوقي رياض: رأيتُه عدَّةَ مرَّاتٍ في المجلس الأعلى لرعاية الفنون والآداب والعلوم الاجتماعية (المجلس الأعلى للثقافة بعد ذلك)، ثم انتقل منه إلى كلية الآداب.

وبعدَ مُدَّةٍ تبيَّنَ أَنَّهُ محبٌّ للمال، غيرُ بعيدٍ أن يتركبَ بعضَ الأخطاءِ من أجل الحصول عليه، واتَّخَذَ مِن (ملازم) المحاضرات طريقةً إلى ذلك. فحوَّلَ محاضراته أولاً إلى ملازم يبيعها للطلابِ بنفسه، وأدَّى به الأمرُ إلى الوقوف في غرفة أساتذة القسم لمُحَاسِبَةِ الطلابِ ورآه ذات مرة

الدكتور (عبد المحسن طه بدر) فَوَبَّخَهُ أمام طلبته، وطَرَدَهُ مِنَ الْحُجْرَةِ، وحرَّم عليه أن يكون ذلك ثانية في الحجرة.

و ذات مرة قرَّر القسمُ خمسَ قصائد يدرِّسُها خمسةٌ مِنَ الزملاء لخمسة من الأقسام، فأَسْرَعَ هو وطَبَعَ القصائدَ مع شرح لها، وأعطاهَا مُعَاوِن الكلية ليتولَّى بَيَّعَهَا. ولَمَّا عَلِمَ زملاؤه المشاركون معه في تَدْرِيسِ النصوص، عَاتَبُوهُ وحاولوا أن يتفاهموا معه، ففشلوا. فحذفوا قصيدَتَيْنِ مِنَ الخمس المقررة، ولكنه أمرَ المُعَاوِنَ أَلَّا يَبِيعَ إِلَّا الخُمُسَ مجتمعةً، فشكا الطلابُ والزملاءُ، ووصلَ الأمرُ إلى العميد، فمَنَعَ بَيْعَ القصائدِ مفرقةً أو مجتمعةً.

وقبل أن يوافق العميد على إعارته بنحو خمسة شهور، سَافَرَ إلى المملكة العربية السعودية للعمل فيها دون إخطار جامعة القاهرة. ولَمَّا بَدَأَ العامَ الدراسيَّ الجديد، ولم يَأْتِ (د. شوقي) عَرَفَتِ الجامعةُ مَا فَعَلَ، فطلبت منه العودة، فلم يبالِ، فاضطرت الجامعةُ إلى إقالته. والغريب أن الجامعة السعودية لم تبقه فيها إلا سنة واحدة واستغنت عنه!

فعاد إلى مصر، وبذل جهودًا متواصلة للعمل وفشلت كلُّ جهود زملائه الذين تعاطفوا معه، وفي المرة التي نجح فيها فرض على الطلاب ملازم ثم ملازم ثانية، ثم سعى إلى أن يجبرهم على ملازم ثالثة وجهرُوا بالشكوى والسب، وخاصة في أن مؤتمَر الطلاب الذي كانت الكلية تعقده شهريًّا. بل سعى الطلاب إلى النَّيْلِ مِنْ قسم اللغة العربية وأساتذته، وكانت عضوةٌ تدرِّس من القسم حاضرةً في المؤتمر، فروت لنا مَا حَدَثَ وَمَا قِيلَ.

وحانَ وقتُ التجديد، فأرادَ زملاءُ الكلية أن يوافقوا مجاملةً له، مرةً
ثالثة.

ولكنني رفضتُ التجديدَ، قائلاً: «إن الزميل لم يحترم نفسه ولا مكانه،
وإن الأحق بالرعاية الطلاب لا الأستاذ».

وأخيراً، فُطِنَ القسمُ إلى أن يستجيب لرأيي، ويقلَع عَن طلبِ التجديد،
وانتهت علاقةُ (د. شوقي رياض) بجامعة القاهرة.

د. هاشم السويقي:

كان أحدَ تلاميذي في القسم، ولاحظتُ فيه طموحاً كبيراً وفقراً شديداً،
ومرّت سنواتٌ، ووصلَ إلى السنةِ الرابعة، ولكنه اعتذرَ عن أداء الامتحان
في هذه السنة؛ لأنّه كان زميلاً للطالبة (جيهان السادات)، وخشي أن
يجاملها الأساتذة فيقدموها عليه، وأدّى الامتحانَ في السنة التالية، وكان
نصيبه الأول، وعُيِّن معيداً.

وبعدَ سنواتٍ قلائل كنتُ في مجلس، فسمعتُ مَنْ يذكر أن هاشماً في
سيّارته، فتساءلتُ في دهشةٍ لأنّي لم أحصل على سيارةٍ إلا عندما أُعِزْتُ إلى
العراق، فقليل لي: إنَّ وباءَ الدروس الخصوصية انتشرَ في الكلية انتشارَ النارِ
في الهشيم، وإنَّ هاشماً أحدُ البارزين في هذا الوباء!

ومرّت سنواتٌ، وحانَ أوانُ ترقيته إلى أستاذ، وقُدِّمَ بحوثاً إلى لجنة
الترقيات، فاكشفتُ أن ثلاثةً منها مسروقةٌ من مجلة علمية عربية تصدرُ
خارجَ مصر، وقدمتُ بذلك تقريراً إلى رئيس الجامعة، فعَرَفَ هاشم أنَّ

كُلَّ آمَالِهِ انهارت، وَأَنَّ كُلَّ مَا كَافَحَ مِنْ أَجْلِهِ انهار، فمات محسورًا في
شبابه.

التَّزْشِيحُ لوزارة الثقافة

أظنُّ أَنَّهُ يجبُ عليَّ بادئ ذي بدءٍ أَن أُعْلِنَ أَنَّ أَحَدًا مِنَ المسؤولين لم يَعْرضْ عليَّ تولِّي أية وزارة البتَّة، ولكنَّ منذ صرْتُ رئيسًا للأكاديمية والإشاعات ترشحتني لوزارة الثقافة مِن وقت إلى آخر، بل ناداني بعضُ الزملاء بلقب (معالي)، الخاص بالوزارة في مصر.

ولكنَّ في أحد أيام الصيف، وكنت أنا والدكتور (صبحي عبد الحكيم) في شاليهَيْن متجاوِرَيْن في المعمورة، وكان هو في ذلك الوقت رئيسَ مجلس الشورى، فذكر لي أَنَّ الرئيس (السادات) استدعى كلَّ الكُبراء لاجتماعٍ مُهمٍّ يُعقد في الظهيرة. وبعد الظهر التقيتُ الدكتور (صبحي)، فذكر لي أَنَّ الرئيس مُقدِّمٌ على تغييراتٍ كبيرة، وكانَ يحبُّ التغييرَ بين وقتٍ وآخر، ونصَّحني أَن أجعله يفهمُ أَنِّي راغبٌ في وزارة الثقافة. ولكنِّي أفهمته أَنِّي أحبُّ (منصور حسن)، ولا أريدُه أَن يحسَّ أَنَّ لي يدًا في إخراجِه مِنَ الوزارة.

وبعد أيامٍ حدثَ التغييرُ، وأخرج (السادات) (منصور حسن) إلى مجلس النواب، فرفضه واعتزل.

وثارت الشائعاتُ حولي وحول (عبد الحميد رضوان)، وبعد أيامٍ عيَّن (عبد الحميد) وزيرًا للثقافة، وشَنَّ حربًا شعواءَ عليَّ هو وخصومي في الأكاديمية، والتقيتُ الأستاذ (صفوت الشريف) في أحد شوارع المعمورة، فذكر لي أَن سببَ هذه الحرب تفكيرُ الرئيس في إسناد الوزارة إليَّ، وأنَّ (عبد

الحميد) استقبل الرئيس في سوهاج، وأقام استقبالا خرافيا له. وراجت شائعات أنه تبرع للحزب الوطني بخمسة ملايين جنيه. ثم أخبرني أحد أقربائه أن التبرع كان بمليون فقط، وكان ذلك طبيعيا لأنه من أسرة ثرية تمتهن بيع الماشية في سوهاج.

والأمر المؤسف أنه أحس أنني خطر عليه، فحاربني إلى أن خرجت من الأكاديمية.

أما أنا فقد نشرت مجموعة من الدراسات في الأهرام؛ لأبين دور مصر الثقافي، والرسالة التي أدتها للعالم وخاصة العالم العربي. وأن مصر تحتاج إلى وزير خاص للثقافة يستطيع أن يضطلع بالأعباء التي تفرضها عليه. وقد أدت هذه الدراسات إلى خصومة بيني وبين الأستاذ (إبراهيم نافع) رئيس تحرير الأهرام، الذي رفض أن ينشر ردّي على الوزير الذي تحداني ودعاني إلى حوار بيننا، فقبلته واشترطت أن يكون الحوار مباشرا وعلنيا في التلفزيون.

الأمْنُ

كان الأتوبيس يقف قريباً من باب الجامعة الرئيسي، وفي أحد الأيام نزلت واتجهت إلى الدخول، ووقفت عند الباب أمام الحرس لإبراز بطاقتي الرسمية التي تسمح لي بالدخول، وفوجئت بأن جيبِي خالٍ من كل شيء، وبحثت في بقية الجيوب فوجدتها خالية أيضاً، وظهرت على وجهي أمارات الحيرة، وإذا بالضابط يناديني: «ادخل يا أستاذ حسين»، فاندعشت، وسألته عن معرفتي، فأجاب: «أنت حسين نصار أول قسم اللغة العربية»، فتبين لي أن الحرس في تلك الأيام كانوا يعرفون من الطلاب الأوائِل والمشاغبين كليهما.

وفي مجتمع مزدحم بشباب في العشرين من العمر طبيعي أن يقع عبء هذا على الأمن أو الحرس الجامعي، وطبيعي لبشريتهم أن يختلف سلوكهم بين المتشدد والمتساهل.

وأذكر أنني دخلت أحد المدرجات لألقي محاضرتي، فلاحظت بعد مدة وجود طالب بجوار الشباك يتسّم من وقت إلى آخر، فعجبت من ذلك. وبعد المحاضرة ذهبت إلى الغرفة التي يقع فيها مكتبي، وجاء بعدي الطالب المُتسّم، ووقف أمام مكتبي، وشرع في حديث هادئ في أول الأمر ثم علا صوته، فسمعه الدكتور (عبد المحسن بدر) الذي كان في الغرفة المجاورة، فجاء وهذا الطالب، ثم أخرجه معه.

وحدث أن لطمَ أحدُ الطلابِ الدكتورَ (مصطفى سويف) على سُلَمِ الكلية الرئيس؛ لأنه ظن أنه يتآمرُ ضده. وكان الدكتور (مصطفى) يسعى إلى مُساعدته وعلاجه في مستشفى (بهان) في المعادي.

ومن الصدف - أيضًا - إنشاءُ جامعة عين شمس في ذلك الوقت، واختيارُ الدكتور (مهدي علام) الذي كان أحد أصحاب الأحاديث التي أُسجِّلها، وكان على معرفة بي، فاقترح عليَّ التقدُّمَ للجامعة الوليدة، وأنني سأكونُ أحدَ المُعيَّنين، ولكني لم أفعل لأنَّ جامعة القاهرة كانت قد ظهرت في مجال التعيينات.

وقبل عِمَادتي رُشِّحْتُ أنا للسفر خارج مصر مع ثلاثة من زملائي في الكلية، فوردت الموافقة عليهم جميعًا ما عداي. ومَرَّ شهرٌ دون أن يردَّ الأمنُ، فدخلتُ إلى العميد الدكتور (عز الدين فريد)، وشكوتُ له، فطلبَ الأمنُ تليفونيًّا، فقالوا له: «ولماذا لريأت هو شخصيًا ليسأل عن أمره ويتسَلَّم رَدنا؟»، وفعلاً، تمَّ الأمرُ كما قالوا.

وكان أحد الطلبة العراقيين، يُدعى (عدنان سلمان)، يُعدُّ تحت إشرافي رسالةً دكتوراه، وكان صديقًا لطلبة عراقيين من الإخوان المسلمين. ولما أنجزَ رسالته شكَّلت له لجنةٌ لمناقشته، ولكنه استدعوه في العراق لمرضِ أمِّه قبل المناقشة، فأذنتُ له بالسفر، وعند عَزْمِهِ على العودة إلى مصر حَدَّثْتُ له موعدًا للمناقشة، ولكنه فوجئ في مطار القاهرة بِمَنْعِ دخوله مصر، فسافرَ

إلى الأردن، واتَّصل بي من هناك، وحكى لي المنع ورجائي التوسط له، فاتصلت بالأمن ورجوتهم أن يمنحوه يومًا أو يومين لإجراء المناقشة ثم يعود إلى العراق، فوافقوا، وبعد المناقشة فوجئت أنهم أعطوه شهرًا كاملاً.

الجماعات الإسلامية:

لما كان الرئيس (أنور السادات) يسعى لتقليص قدرات الاتجاه اليساري، الذي استفحل واستولى على السلطات في أواخر عهد (جمال عبد الناصر) - عمد إلى تشجيع التيارات الدينية، وعلى رأسها (الإخوان المسلمون)، ولكنهم لم يقفوا عند الحد المرسوم، بل جاوزوه وانتهكوا كل نظام جامعي، حتى إن تلميذي الدكتور (أحمد علي مرسى) نصّحني ألا أسير منفردًا في الكلية، وأن يصحبني حرس الكلية في كل مكان، وفعلاً وقعت خلافات، وعانيت منهم كثيرًا.

وذهبت ذات يوم إلى آداب الإسكندرية لمناقشة إحدى الرسائل، فأخبرني العميد أن أربعة من طلبة كلية العلوم دخلوا على العميد، وأغلّقوا الأبواب وأهانوه، وعندما عدت إلى القاهرة سألت تلميذتي السيدة (جيهان السادات) عن الأمر، فنفت السماع، وحكّت الخبر لزوّجها، فطلب (نعيم أبو طالب) محافظ الإسكندرية، فأنكر القصة، وذكر أن عددًا من الطلبة أرادوا أن يشرحوا أمرًا للعميد، وأن ذلك قد تمّ دون اعتداء أو إهانة، فقال الرئيس لزوجته: «قولي لأساتذتك أن يقلعوا عن المبالغة وتهويل الأمور».

وعندما حدث العداءُ بين الدولة وذوي التيارات الإسلامية، استدعى
التليفزيون عمداء الكليات ليرووا وقائعهم مع الطلبة، وكانَ مِنَ المتكلمين
عميدُ علوم الإسكندرية، فحكى مَا كَانَ مِنَ الطلبة كما سمعتهُ، وسمعه
الرئيسُ (السادات)، فسَبَّ المحافظُ!

أشخاصُ التقيتهم

التقيتُ في الجامعة أساتذة وزملاء لي، كان لأكثرهم أثرٌ طيّبٌ في حياتي،
ولبعضهم تأثيرٌ غيرٌ حميد.

الدكتور طه حسين:

يستطيع قارئُ ما كتبتُه أن يدركَ أن (طه حسين) كان له فضلٌ مباشرٌ أو
غيرٌ مباشرٍ عليّ وكثيرين غيري.

ولكنني لم ألتقه إلا مرتين: إحداهما في الزمالك، والثانية في الهرم، وكنتُ
مع أستاذي (السقا) في المرتين.

ولم يدرّس لي في الجامعة؛ لأنه كان حينئذٍ مشرفاً على جامعة
الإسكندرية، غير أنه جاء جامعة القاهرة وألقى محاضرتين عامتين عن
الشعر الجاهلي والإسلامي.

وعندما صدرت مجلة (القصة) كتبتُ مقالين عن مفهوم القصة عنده،
أخبرني صديقي (ثروت أباظة) أنه أعجبَ بهما، وأثنى عليهما.

وتكشفُ قراءتي في كتبه أن مصرَ كانت في خاطره في كلِّ مكانٍ حلَّ به،
وأنه لم يقرأ أو يسمع أو يجد أمراً استجاده إلا تمنى أن يوجدَ في مصر، وأنه
بذلَ كلَّ جهدٍ لتكون مصر أحسنَ حالاً في كلِّ شيء.

وأعجبُ مَنْ يعيرون مجانية التعليم التي فرضها (طه حسين)، ويدَّعون
أنها سببُ انحدار التعليم في مصر، ولا ينسبون هذا الانحدار إلى سببه

الحقيقي، وهو عدم إنشاء جامعات تسع الأعداد الهائلة التي أقدمت على التعليم.

ولو كانوا مثلي ممن ذاقوا التعليم برسوم، لعرفوا كيف حرم ذلك مصر من طلاب أذكىء، كانوا قادرين على جعل مصر أحسن مما هي عليه.

الأستاذ عباس محمود العقاد:

جعل (عباس العقاد) بيته في مصر الجديدة صالوناً أدبياً مفتوحاً كل يوم جمعة قبل الصلاة، فشرعنا أنا وصديقي (وليم) نترددُ عليه، إضافةً إلى أن ركوب (مترو) مصر الجديدة الذي كان فاحراً وشبه خال في ذلك اليوم، قد أتاح لنا فرصة طيبة للنقاش أو القراءة.

وكان (العقاد) في الركن الداخلي من شقته على يسار زائره، لا يُغيّر ذلك الموضع. وبطبيعة الحال كان يستأثر بالكلام وإجابة كل ما يُقدّم إليه من أسئلة، وكان حديثه شيقاً وثرياً.

وتعرفتُ في صالونه بالأستاذ (نظمي لوقا)، وزوجته الروائية (صوفي عبد الله)، وبالشاعر (عبد الرحمن صدقي) مدير الأوبرا المصرية.

وأهديتُ إليه أوّل ديوان شعر حقّقته لـ (سراقة البارقي)، فكان يُسمّيني (الأستاذ سراقة).

وكانت معاصرته الدكتور (طه حسين) غصّة في حلقه، واتسعت هذه الغصّة، فشملت تلاميذه الجامعيين.

وفي أحد الاجتماعات ذكر (العقاد) (طه) بما جعل الحاضرين يضحكون، ودُهِشْتُ إذ التفتَ إليَّ وعَقَّبَ بما كان يقول عن الجامعيين! فقلت: «أعتقد أنني أعرف مكانك تمامًا، ومكان (طه حسين) تمامًا، وأستطيعُ أن أفرِّقَ بينكما». وبقيتُ بعد هذا القول دقائق قليلة، ثم انصرفتُ عازمًا على عدم العودة إليه ثانية. وتمَّ ذلك، وبخاصةً أنني سافرتُ إلى العراق. والأمرُ الذي أسفتُ له أن أحدَ المتردِّدين عليه أخبرني أنه سأل عني قبل وفاته!

الدكتور إبراهيم بدران:

رجلٌ صوفيٌّ كريمٌ، غايةٌ في التدبُّن، غير أن هذا جعله يميلُ إلى الدكتور (أبي الوفا التفتازاني)، وكيل الكلية، ورئيس إحدى الفرق الصوفية بالوراثة عن أبيه، ويفضله عليَّ. ولم يكن الإداريَّ الصالحَ للفترة، فقد كان في عهد الرئيس (أنور السادات)، الذي كان يريد حرب الاتجاه اليساري الذي غلبَ على الدولة في آخر عهد الرئيس (عبد الناصر)، وآمنَ أن تشجيعَ التيارات الدينية و(الإخوان المسلمين) عمادُه في جهادِه، فاستفحل أمرُ الطلبة ذوي الاتجاهات الدينية، وعانيتُ أنا وزملائي عمداء الكليات المرَّ في كَبِّحِ جمَّاحهم، وكانت عبارته المشهورة في الدفاع عن أعمالهم: «إنهم شبان يدافعون عن أخواتهم»!

وذات يوم أرادَ الطلبةُ عرضَ أحد أفلام السينما كما اعتادوا أن يفعلوا من قبل، فدخل أربعة ذوو لحى طويلةٍ من الطلبة للاحتجاج، فقلت لهم: «أن

تقولوا: إن السينما حرامٌ - لا أتفق معكم، أمّا إن قلتم: إنّ الفيلم خليع، أتفقُ معكم، وأمنعُ عَرَضَه أنا دون أن أنتظر احتجاجاً من عندكم، ولكن لستم أنتم مَنْ يحكم بخلاعيته وإنما الكلية، وأنا أفوضُ هذا إلى دكتور (أبي الوفا) الذي لا يشكُّ أحدٌ في تدينه»، فسكتوا مُبَيَّتِينَ في أنفسهم أموراً.

فلما شرع طلبةُ اتحاد الكلية في العرضِ بعد الانتهاء من الدراسة عصرًا - هاجم المحتجون من الطلبة، فتصدّى لهم طلبةُ الاتحاد الذين كانوا استعدوا لهذا الهجوم، فتغلبوا عليهم ودَحَرُوهم. فأرسلَ المُحتَجُّونَ مَنْ يستنفرُ أنصارهم في المدينة الجامعية، فجاءوا بجلايبيهم وعصيَّهم، فدارت معركةٌ جُرحَ فيها بعضُ الطلبة، واتصلَ رجالُ الأمنِ - بعد عجزهم في الاتصال بي - بالدكتور (صبحي عبد الحكيم)، نائب رئيس الجامعة والعميد السابق للكلية، فاستطاعَ الاتصالُ بي وإخباري بما جرى، وأنَّ الأمر وصلَ إلى قسم الشرطة.

وفي اليوم التالي التقيتُ طلبةَ الاتحاد المجروحين، والدكتور (صبحي)، وحاولنا أن نجعلَ الدكتور (بدران) يتخذُ موقفًا حاسمًا من المعتدين فرفضَ، وأوصيتُ أنا الطلبةَ المجروحين بعدمِ التنازل عن تهمّةِ الاعتداء، ولكنَّ شيئاً لم يحدث لتدخلِ الدَّولة!

الدكتورة سَهير القلماوي:

درّست لي النقدَ الحديثَ في السنة الثالثة أو الرابعة، وكانت متحفظةً لا أذكر أن أحداً منّا اتصلَ بها سائلاً أو مستوئلاً.

وبدأ التعارفُ بيننا بعد أن صرْتُ من هيئة التدريس، وأخذتُ أعجب بها، ونشبتَ بينها وبينني وبين زوجتي صداقةٌ وثيقةٌ، فصرنا نزورُها في العباسية، ثم في المعادي بعد انتقالها إليها؛ ولذلك عدّني بعضُ الزملاء من أنصارِها الذين يخاصمون الدكتور (شوقي ضيف).

وبلغَ من حُبِّها لي أن خَرَجَتْ مِن تَصْويتِ مَنَحِ الجوائز لتهنئتي بالحصول على الجائزة التقديرية.

وكنْتُ أُعْجَبُ بِحُسْنِ رئاستها للقسم وإدارتها له ودفاعها عنه، وقد استعنتُ بها وأنا رئيسٌ للقسم لتكونَ وسيطاً لي عند رئيس الجامعة.

وفي مرضِها الأخير زرتها أكثرَ مِن مرة، مرة أنا وزوجتي، ومرة نحن والدكاترة (عبد المحسن طه بدر)، و(جابر عصفور)، و(نصر أبو زيد)، وعند وفاتها اشتركتُ أنا و(جابر) في تشييع جنازتها، غير أنه هبطَ إلى قبرها مع جثمانها وأنا لم أفعل.

الدكتور نجيب البهيّتي:

كان الدكتور (نجيب البهيّتي) أحدَ مدرسيّ الذين أُعْجِبْتُ بهم. وبعدها عُيِّنْتُ في الجامعة أصابَ هذا الإعجابُ شيءٌ من التغير، فقد كان

زميلًا للدكتور (سَهير) في الدراسة، واعتقدَ أنَّ الدكتور (طه حسين) يُحايِبها لأنه هو الذي أَدخَلَها قِسمَ اللغة العربية، ونفَرَ نفورًا كبيرًا عندما أرسلها في دراسة علمية إلى فرنسا، وأرسل الشكاوى والالتماسات في كُلِّ مكان، فأرسلَ إلى فرنسا أيضًا.

وَرُوِيَ لي نادرةٌ يجبُ ذكرُها؛ فقد قيل لي: إنَّ نجيبًا بقي في فرنسا ستة أشهر دون أن يغيِّرَ ساعته من التوقيت المصري إلى الفرنسي، ذاهبًا إلى أن أمرَ التوقيت يطعنُ في وطنيَّته!

ولم يكن قد حصلَ على الدكتوراه عندما عُيِّنْتُ أنا و(يوسف خليف) معيدين، فكلفنا (أحمد الشايب) رئيسَ القسم بأداء محاضراته بدلًا منه لتفرُّغه للدراسة، ورَجَا الأستاذَ (مصطفى السقا) أن يقومَ بالإشرافِ عليه، وأن يتعهَّده بالعمل حتى يحصلَ عليها، وتمَّ ذلك فعلاً.

ولكنه قضى حياته في مصر - واعتقد في المغرب أيضًا - يطعن في (طه حسين) و(سَهير)، في كُلِّ مناسبةٍ وكلِّ مكانٍ.

وقد طلبَ مِن (السقا) أن يتوسَّطَ له في دار الكتب المصرية لتطبع رسالته عن أبي تمام، فلبَّى الطلبَ مشرطًا ألاَّ يتعرَّضَ لـ (طه حسين) في المقدمة، وفوجئ بعد طبع الكتاب بأنَّ (نجيبًا) لم يستطع أن يفِي بوعدِهِ!

وأذكر أنني احتجتُ إلى كتاب (العرب قبل الإسلام)، للمستشرق الإنجليزي دي لاسي أوليري، وعندما طلبته من مكتبة الكلية ذكروا لي أنَّ (نجيبًا) استعاره منذ زمن، ويرفضُ إرجاعَهُ، فرجوتُه أن يرجعه لأستعيَره،

فرفض، وانتهى الأمر بعد تدخل الأستاذ (السقا) والاتفاق على أن يعطيني (نجيب) الكتاب إعارَةً منه لا مِن المكتبة لمدة أسبوع، ثم أعيده إليه هو.

وعندما هاجر (نجيب) إلى المغرب، وعقد العراق مؤتمرًا عالميًا عن (أبي تمام)، التقينا أنا والدكتوران (عبد المحسن بدر) و(أحمد مرسى) معه في الفندق الذي ينزل فيه أعضاء المؤتمر، وعرفتُ ذلك، فانتظرتُ لقاءه ورحبتُ به ترحيبًا شديدًا، فإذا به يلقانا بفتور، ويتحاشى لقاءنا ما أمكن ذلك!

ومن غرائب المصادفات أن الدكتور كان يستأجر شقةً قبل سفره من القاهرة، وأنه كَوّن فيها مكتبةً لا بأس بها، وعند هجرته إلى المغرب أعطى أحدَ أقربائه مبلغًا من المال ليدفع إيجارها كلَّما حل موعده. وتمَّ ذلك إلى أن نفذَ المبلغ، ولم يُرسل (نجيب) إيجارًا جديدًا مدة، فتنازل قريبه عن الشقة، وتبرَّع بالمكتبة لدار الكتب المصرية؛ مما زاد (نجيبًا) ألمًا وشقاء! وقد توفي الدكتور نجيب في المغرب، ودُفن هناك.

الدكتور عبد اللطيف حمزة:

وكان من أساتذتنا المقربين إلينا الدكتور (عبد اللطيف حمزة)؛ لأنه كان المشرف الدائم على النشاط الاجتماعي للقسم، ويشارك مع أسرته في كلِّ الرحلات.

وكان من أول من اشتغل بالأدب المصري العربي، ثم تحول إلى المقالة الصحفية، وذلك عندما تعذرت ترقيته إلى أستاذ بسبب القانون الجامعي في ذلك الحين، فانتقل إلى قسم الصحافة، واستمر في دراساته حول المقالة الصحفية، وبرز في هذا القسم.

الدكتور محمد كامل حسين:

وزامله في بدء العناية ببواكير الأدب المصري العربي أستاذنا الدكتور (محمد كامل حسين)، الصديق المقرب من الطلاب، وذو الشخصية المرحية المحبوبة؛ ولذلك كان بيته مملوءاً بطلبته، وكان هو أول من استضاف أعضاء الجمعية الأدبية المصرية، وكان هو الذي دفعني إلى القيام بتدريس الأدب المصري بعده.

وكان من دعاياته قوله: «اسمي يدل على تشييعي؛ فأنا محمد الكامل الحسين». ولريكن شيعياً، ولكنه كان على صلة طيبة بالمتمين إلى فرق الشيعة في كل مكان والدارسين لأفكارهم من الأوربيين. وقد يسر له ذلك الحصول على عدد من كتبهم السرية للاطلاع عليها، ولكنه كان قد اتفق مع الدكتور (طه حسين) أن تقضي المكتبة العامة الليل كله ساهرة في تصويرها، وتم ذلك فعلاً، وحقّقها ونشرها الدكتور (محمد كامل حسين).

الدكتور محمد عبد الهادي أبو ريذة:

من أساتذتي الذين أعجبت بهم الدكتور (عبد الهادي أبو ريذة) الزائر الدائم للمكتبة العامة، فإذا احتاج إلى الراحة ففي سُلم المكتبة مكانٌ للجميع.

وفي أواخر حياته أُعيرَ لجامعة الكويت، فبلغ من إعجابهم به أن خَرَقُوا قوانين جامعتهم، فلم يحيلوه للتقاعد عندما بلغ السبعين.

الأستاذ أحمد الشايب:

الذي رأس القسم مُدَّةً، وكان يلجُ المدرِّج مع بدء المحاضرة، فيتجه إلى كرسيه فيقعدُ، ويستمرُّ في إلقاء محاضراته دون أن تبدر منه حركة أو تواصل معنا إلى نهاية المحاضرة، فيخرج.

وفي السنة الثانية درَّسَ لنا الشُّعْرَ الأموي، فركَّز الدراسة على (النقائض) التي عرِّفَتْ بعد سنواتٍ أنَّها كانت مَوْضِعَ دراسةٍ لأحد تلاميذه. وعامةً، كنت أحسُّ أن تدريسَه لتاريخ الأدب أقربُ إلى دراسةِ النصوص، وأنَّ تدريسَ الدكتور (شوقي ضيف) للنصوص أقربُ إلى تدريس تاريخ الأدب.

وعندما عُيِّنْتُ معيدًا بالقسم كَلَّفَنِي أنا وزميلي يوسف خليف أن ننسخَ له الكتابَ الذي يحتوي على فهرس شعراء معجم (لسان العرب).

الدكتور محمد جمال الدين سرور:

درّس لي التاريخ الإسلامي، وأذكر له أنه كان خبيرًا بالامتحانات ورصد نتائجها وإعداد كشوفها، وقد نقل هذه الخبرة إلى كثيرين من أبناء جيلي.

الدكتور حسنين محمد ربيع:

صديق قديم في الكلية، ثم عملنا معًا في (مركز تحقيق التراث) بدار الكتب المصرية.

وفي أثناء عمادته للكلية اتصل به بعض المسئولين عن كلية البنات في السعودية، الذين عمل معهم مدة طويلة، أحبوه فيها ووثقوا بأرائه - اتصلوا به وسألوه أن يرشح لهم من يعينونه عندهم مستشارًا للغة العربية، فاختارني ورشّحني. وكنت في ذلك الوقت في أشد الحاجة إلى مبلغ كبير من المال أدفعه لـ (جمعية الإسكان) بنادي هيئة التدريس بجامعة القاهرة، مقابل شقة في العمارة التي كانوا على أهبة بنائها. ولولا ما حصلته من هذه الإعارة ما استطعت أن أشارك في العمارة، وأحصل على الشقة التي أقطنها الآن.

واستمرّ يرشّحني لعضوية المجمع إلى أن أقنعتني أنا بعدم الترشيح.

ولما رشّح الدكتور (محمد محمد عبد الحميد مرسى)، ابن أختي (رضا)، مدرسًا في جامعة أسيوط، وتأخّر اعتماد الأمن لتعيينه، ولحسن الحظ كان الصديق الدكتور (حسين ربيع) في ذلك الوقت نائبًا لرئيس جامعة

القاهرة، فحكيتُ له الأمر، فإذا به يتصل بي تليفونيًّا ثاني يوم، ويطلب أن أمرَّ عليه في الغد لتسلم الموافقة. ولما كنت مشغولًا في الغد، أرسلتُ إليه أخا صاحب الطلب، فإذا بالدكتور حسنين يُسلِّمُ الموافقة عليه وعلى زميل له يحتاج إلى الأمر نفسه.

وَلِبَعْضِ مَنْ لَقِيْتُهُمْ قَصَصٌ تَسْتَحِقُّ أَنْ تُوضَعَ أَمَامَ الْقَارِئِ عَلَى الرَّغْمِ مِنْ سَوِيئِهَا:

- سمعتُ من أكثر من زميل من قسم الفلسفة أن الدكتور (ع.ع.و)، أستاذ الاجتماع المنتدب في الكلية، يميلُ إلى النساء ميلًا شديدًا يسوقه إلى التفوُّه بعباراتٍ غير لائقة. قال ذات مرَّة وهو يشرح نظرية النسبية: «المسطرة في يد كل واحد ٣٠ سم، ولكنها في يد (نازك) تصير ٣٥ سم»، وكانت (نازك) زميلة جميلة في قسم الفلسفة. وسمعتُ أنه أُعيرَ بعد مُدَّةٍ إلى كلية الآداب بالمغرب، فحدثت منه فضيحةً هناك.

- وكنت أشاركُ في لجنة رصد درجات الامتحان في السنة الأولى من الكلية، فسمعتُ صوتَ الدكتور (فؤاد حسنين) يعلو صائحًا: «هذه الدرجة لا يمكن أن أرصدها»، وعرفنا أنها درجة إحدى الطالبات، وأنها حصلت في الامتحان التحريري على ١٠/٩، وحصلت في الامتحان الشفوي على ١١٠/١ وأخذ الدكتور (فؤاد) صحيفةً

النتيجة، وعرضها شاكيًا إلى العميد، فكُون لجنةً أخرى، فامتنحت
الطالبة، ومنحتها ١٠/٧، وراجعُ أنَّها خَفَضَتِ الدرجة مجاملةً
للأستاذ. ولكننا جميعًا نعتزُّ بأنَّه كان عالمًا ممتازًا في تخصصه وله
كتبه المشهورة.

- ونذكرُ له أنه أعير للسعودية، وفي أحد المجالس أنكرَ (ابنُ باز) إمام
السعودية - وكان كفيًا - وجودَ مجازٍ في القرآن لأنَّهم يعدونه كذبًا،
وينزهون القرآن عنه، فقال له الدكتور (ع.ع.و): «ولكن ذلك في
غير صالحك يا مولانا»، فتساءل، فأجاب: «القرآن يقول: ﴿وَمَنْ
كَانَ فِي هَذِهِ أَعْمَى فَهُوَ فِي الْآخِرَةِ أَعْمَى وَأَضَلُّ سَبِيلًا﴾» [سورة
الإسراء: الآية ٧٢]

ودرسْتُ الأدب العربي لطلبة قسم اللغة الفرنسية، فأحبُّتهم وأحبُّوني،
وكنْتُ لديهم مثل الصديق، فجاءني الدكتور (رءوف كامل) المشرف على
القسم، وعاب العلاقة بينهم وبينني، وذكر أنَّه يريد قَصْرَ العلاقة بين طلبة
القسم وباقي الطلاب؛ حفاظًا على شخصيتهم وتميزهم.

وكان الطلبة ينقسمون فئتين: (أ) لم يدرسوا من اللغة العربية إلا نصيبًا
تافهًا، و(ب) درسوا من العربية مثل بقية الطلاب. وكان من الطبيعي أن
تتفوق درجات أمثالهم عندي على درجات فئة (أ)، على الرغم من تساهلي
معهم، وأراد ذات مرة أن أُسوِّيَ درجات الفئتين، فرفضتُ.

ويبدو أنه كان يحاول أن يُؤثّر في درجاتي؛ لأنه هو نفسه كان لا يلتزم العدالة، فشكاه بعض الطلاب وكشف التحقيق صحة ذلك فأبعد من الجامعة.

والتقيت من جامعة الإسكندرية الأساتذة:

- الدكتور (محمد زكي العشماوي)، الذي كان مقرّر اللجنة الدائمة للترقيات، فكان في منتهى الدماثة والرّقة، ولما كان بعض زملائي في القسم يساريين، مثل: الدكتور (عبد المنعم تليمة)، و(الدكتور عبد المحسن طه بدر) - كنتُ أطلب منه أن يُبعدَ عن لجان ترقيتهم مَنْ يحاسبهم سياسيًا، ويقتصر على تقديرهم علميًا، فكان يبذل الجهودَ لتحقيقِ طلبي.

- الدكتور (عبد الرّاجحي)، الذي كان صديقًا قبل تعيينه في الجامعة، وكان نعم الرفيق في مناقشات الرسائل، مع مكانته العلمية التي لا يستطيع أحدٌ إنكارها.

عرفته عندما كان موظفًا في جامعة الدول العربية، ثم اشتدت الصلةُ بيننا عندما انتقل إلى جامعة الإسكندرية واشتركنا في مناقشة رسائل تحت إشرافي أو إشرافه، وعندما انتقلنا معًا إلى الرياض.

- الدكتور (مصطفى الجويني)، والدكتور (مصطفى مندور)، اللذين تحرّجا في الإسكندرية، ولكنهما عملا في عدة جامعات، وكنا نحن

الثلاثة نعم الأصدقاء، نتبادل الرأي في كل شيء، وخاصة عند الإعلان عن التخصصات التي تحتاج إليها أقسامنا، وعند التعيين أيضًا.

- الدكتور (محمد زغلول سلام)، ابنَ محافظتي، ورفيقي في التخصص للأدب المصري، وإنَّ كان متنوِّعَ الثقافة والتأليف في ألوان الأدب العربي.

أَيْلُولُ الْأَسْوَدُ

أعتقد أنه يَحْسُنُ أولاً أَنْ أَوْضَحَ عددًا من المبادئ الخاصة بي؛ لأنها المهادُ الذي يُوجِّهُ سلوكي في حياتي كُلِّهَا.

فأنا ليس لديَّ أيُّ أملاكٍ، وأعيشُ على راتبي الجامعي، وما يدرُّه لي ما أُصْدِرُهُ مِنْ كُتُبٍ ومَقَالَاتٍ وأَحَادِيثٍ، وهو شيءٌ هزِيلٌ لا يقيِّمُ حياةً إذا انقطعَ الراتبُ الحكوميُّ.

وأنا لم أنخرط في أيِّ حزبٍ، وإن كانت بعضُ أحزابِ الحكومة دَوَّنت اسمي فيها دون عِلْمِي، بل وصلتُ إلى رُتبة (رئيس اللجنة الإعلامية للحزب الوطني في الجيزة) ! أَعْلَمَنِي بذلك (حسين مهران) أمين الأكاديمية ذات يومٍ، وأنَّ اجتماعًا سَيُعَقَّدُ اليوم تحت رئاستي في مقرِّ الحزب الذي كان بجوار مديرية أمن الجيزة، وذهبت فعلاً لأعرفَ حقيقةَ الأمرِ، فلم أجد اجتماعاً ولا أحداً أَعْرِفُ منه الحقيقةَ، وكان ذلك الاتصال الوحيد بيننا.

وليس معنى ذلك أنني لا فكر سياسياً عندي، لقد كنتُ في صباي وفدياً مثل أغلب الشعب المصري، وفي شبابي صرتُ قومياً عربياً أو من أن لا بقاء حقيقياً لجميع العرب دون التنسيق الكامل بينهم إن استحالَت الوحدةُ.

وكان قسم اللغة العربية يضمُّ الأضدادَ السياسيَّةَ، يضمُّ أقصى اليسار في الدكتور (عبد المنعم تليمة)، وأقصى اليمين في الدكتور (يوسف خليف)، لا يفوقه إلا تلميذه الذي كان في الوقت الذي أتكلَّمُ عنه معيداً (صبري

المتولى)، ثم يندرج باقي الزملاء، وإن كانت جبهة اليسار أنشطَ فكرًا وأعلى صوتًا.

والتحقت بالقسم الطالبية ثم المعيدة (جيهان السادات)، فرگزت كل إدارات المخابرات والأمن عليه أنظارها، وعرفت كل ما يجري ويُقال فيه؛ لأن الزملاء كانوا يصرون بأرائهم جهارًا.

ووقعت اتفاقية (كامب ديفيد)، ودعا الرئيس كل أعضاء القسم لنحتسي الشاي وتبادل الآراء معه، واعتذر أعضاء نسيئهم عن الحضور، وذهب باقي الأعضاء.

وشرح الرئيس وجهة نظره، واعترض اليساريون عليها، بل ذكر الدكتور (جابر) أنه قضى ليلة باكيًا حزنا على هذا الصلح، وأعلنت الدكتورة (نبيلة إبراهيم) أنها لا توافق عليه ولا تعارضه، وأما أنا فلم أتكلّم لسببين: أولهما أنني وجدت الرئيس لا يأبه لأية معارضة، وثانيهما: أنني كنت قد ذكرت رأيي قبلاً، فقد سألتني السيدة (جيهان) فور الاتفاق، فسألته: «هل وازن الرئيس بين مكاسب الاتفاقية وخسائرها موازنة شاملة دقيقة.»، فقالت: «وازن». وقد سكّت وقتها غير مطمئن، ولكنني وأنا أدون ما أكتبه أعتقد أن (السادات) كان على حق في هذا الاتفاق، وعلى من يخالفني أن ينظر إلى سيناء، ثم إلى الجولان والقطاع المقطعة المتناثرة من فلسطين.

واستمرَّ الاختلاف بين (السادات) ومعارضيه، واشتدَّ إلى سبتمبر الذي وُصِفَ بـ (أيلول الأسود)؛ استلهامًا مما وقع في الأردن، فَسُجِنَ مَنْ سُجِنَ، وَأُبْعِدَ مَنْ أُبْعِدَ، وَشُرِّدَ مَنْ شُرِّدَ.

وكان مُصَابُ القسم أَفْدَحَ مِنْ أَيِّ قسم آخر في الجامعات المصرية؛ فقد أُبعد منه جميع اليساريين، وكُنَّا في الكلية في يوم إصدار القرارات عارفين أنَّ الرئيس سيتخذُ قراراتٍ مهمةً، ويَقِيَّ عددٌ منَّا في غرفة العميدِ نضربُ أخماسًا في أسداسٍ إلى الساعة الثانية على غير العادة، ثم انصرفنا إلى بيوتنا.

وبعد تناول الغداء والتأهب للنوم، جاءنا الدكتور (أحمد مرسي)، فذكر أنَّ أخبارًا وصلت إلى الجامعة، وأن مصابًا فادحًا حلَّ بالقسم، وعدَّدي أسماءَ مَنْ أُخْرِجُوا، وأشارَ أَنْ نَتَّصِلَ بالسيدة (جيهان) لنعرف جليَّة الأمر، فاتَّصلْتُ بمسكنها في القاهرة، فقالوا لي: «إنها في الإسكندرية»، فحاولنا الاتصالَ بها هناك، فلم نَوْفُقْ، فقلت للدكتور (أحمد): «إنني سأعاود الاتصال في المغرب»، فغادر. وتمَّ الاتصالُ فعلاً، فأخبرتني أنَّها كانت تعرفُ الأمرَ، ولكنها لم تكن تعرفُ الأسماءَ، وكان ممَّا قلتُ: «إنني لا أستطيع أن أنكر أنَّ لهم انتماءً سياسيًا وتصريحاتٍ معارضةً، ولكنهم لا يُعَوِّضون علميًا»، ورجوتُها أَنْ تتحدَّثَ الرئيس بشأنهم. وبعد حواراتٍ قال الرئيس: «إنَّه فعل ذلك خيفةً أَنْ تحتجَّ إسرائيل بشيءٍ مما يقولون وتنسحب من الاتفاق، ووعدَ أَنْ يُعيدَ النظرَ في جميع الحالات عندما يتمَّ تنفيذُ الاتفاقية، وتجلو إسرائيل عن سيناء».

وفي تلك الأثناء جاءت إلى القسم من السويد مذكرة تطلب استعارة الدكتور (جابر عصفور) ليدرس الأدب العربي في إحدى جامعتها، فرد الدكتور (يوسف خليف) بأنه لا يوجد في القسم أستاذ بهذا الاسم، ولكن الكلية استمرت في النظر في الإعارة. ووصل الطلب إلى الرئيس لأنه كان أصدر قرارًا بمنع كل من أخرجهم من الجامعة من السفر خارج مصر، فطلبت من السيدة (جيهان) أن تسأل عن أسباب إبعاد الدكتور (جابر) بالذات، فكان أخطر ما جاء في الإجابة أنه يتردد على السفارة الروسية، وكان ذلك حقًا.

فقد اتصلت به السفارة الروسية ذات يوم، وعرفته أن وفدًا سيأتي من الاتحاد السوفيتي، وطلبت منه أن يعرفهم الثقافة العربية. وأخبرني الدكتور (جابر) بذلك، فنصحته أن يقول ذلك للرئيس عن طريق السيدة (جيهان)؛ لأنه يتردد على بيتهم، فإذا وافق الرئيس كان خيرًا، وإن عارض حسم الأمر، ولبي نصيحتي فعلاً، فلما أخبرتني السيدة بسبب الطرد ذكرتها بهذا الأمر، وبأن الدكتور (جابر) أخطر الرئيس بهذه الزيارات، فتذكرت وذكّرت الرئيس بها، فوافق على سفره.

ولكن قبل أن تتحوّل هذه الموافقة إلى شيء ملموس اغتيل السادات، وامتنع مدير مكتب وزير الداخلية (النبوي المهندس) من إدخال طلب الإعارة إليه تنفيذًا لأوامر السادات، وجاءني الدكتور (جابر) وحكى لي الموقف.

ولما كانت الدكتور (نادية متولي) رئيسة قسم اللغة الألمانية صديقة لي، وكان زوجها من كبار رجال الشرطة، طلبته ورويت له الخبر، وطلبت منه أن يُدخِل طلب الإعارة إلى الوزير لأننا سمعنا أن السادات سمح بالسفر. وفعلاً أَدْخَلَ مدير مكتب الوزير الطلب، فتذكر موافقة المرحوم، فوافق على سفر الدكتور (جابر) إلى السويد، فقضيت هناك المدة التي أبعد فيها زملاؤه عن الجامعة.

وعاب علي بعض الزملاء، ومنهم الدكتور (أحمد شمس الدين الحجاجي)، عدم الاستقالة احتجاجاً على الإبعاد، فكشفت لهم موقفي، وما مكّني من خدمات للزملاء.

وكان أحد تلاميذ الدكتور (جابر) قد أنهى رسالته وشكّل له لجنة لمناقشته من الدكتور (الطاهر أحمد مكي)، و الدكتور (طه وادي)، فحللت أنا محل الدكتور (جابر) وناقشنا الرسالة. وصدر من بعض الزملاء في أثناء المناقشة كلامٌ يعيب الدكتور جابر، فرددت عليهم بأن الدكتور (جابر) لا يُعاب علمياً، وأن الكلية في انتظار أن يُعاود الرئيس دراسة الأمر كله.

كما جاءني زوجة الدكتور (نصر حامد)، الأولى وطلبت شهادة تُفيد أن زوجها عضو هيئة تدريس في الكلية، فذكرت لها أن ذلك مستحيل الآن، ولكن يمكن أن أعطيها شهادة بما كان عليه قبل القرارات، وأجعل تاريخ الشهادة سابقاً عليها، فوافقت وتم الأمر.

وجاءني دكتور (عبد المحسن) محتجاً بأنني لم أدعُ دكتور (مختار الوكيل) لحضور اللجنة العليا للترقيات في كلية الإعلام - وكنتُ رئيسها - لأنَّه كان من المبعدين، فأنكرتُ وطلبتُ دكتور (مختار) تليفونياً، وجعلته يتصل بالدكتور (عبد المحسن)، فذكر له أنني أرسلتُ إليه رسالةً استدعيه، ولكنَّ الأمنَ منَعه. وكانت حُجَّتِي في استدعائه أنَّ المجلس الأعلى للجامعات لم يخطرني بإبعاده، وأنَّ عضويةَ اللجنة لا يُشترَطُ فيها كَوْنُ العضو من داخل الكلية.

الفصل الثالث

مع الجامعة

المعاهد

قمتُ بالتدريس في عددٍ من المعاهد العليا:

١ - معهد الدراسات الأفريقية:

لريكن في قسم اللغات من معهد الدراسات الأفريقية في أول أمره -
هيئة تدريس معينة غير الدكتور (تغريد عنبر)، فانتدبوا لرئاسته الدكتور
(تمام حسان) من كلية دار العلوم، وبعد سنوات أغير الدكتور (تمام)
لإحدى الدول العربية، فانتدبني عميدُه سنة ١٩٧٨م لرئاسته وتعاونًا أنا
والدكتور (تغريد) سنواتٍ إلى أن رُقيت إلى أستاذ مساعد، فصار من
صلاحياتها الإشراف على القسم، فاستقلتُ يومَ موافقة مجلس الجامعة على
الترقية.

وكانت تجربة لطيفة، أشرفتُ فيها على رسائل في اللغتين السواحيلية
والهوسا. ولما كنتُ لا أعرف اللغتين كان همّي سلامة منهج البحث
والتفكير العلمي. وصار من تلاميذي من تولى التدريس في القسم
ورئاسته. وكوّنّا أنا والدكتور (تغريد) الجمعية اللغوية المصرية، التي
قامت حينذاك بنشاط ملحوظ في إلقاء المحاضرات اللغوية العامة بين
الجمهور.

٢- مَعْهَدُ الدِّرَاسَاتِ الْإِسْلَامِيَّةِ:

عندما أنشئ (معهد الدراسات الإسلامية) واختير للتدريس فيه جماعة من أساتذة كلية الحقوق بـ (جامعة القاهرة)، اختاروا صديقهم الدكتور (محمد صبحي عبد الحكيم)، فاختراني لمشاركتهم. وقبلتُ أنا إذ كنتُ أسْكُنُ حينذاك العجوزة، وأستطيعُ الذهابَ إلى المعهد ماشيًا، وكان رئيسه فضيلة الدكتور (أحمد حسن الباقوري)، فأعدتُ اللقاءَ معه، وكان قد انقطع بتركي للإذاعة، وزاولتُ العملَ في المعهد إلى أن غادرتُ مصر.

ولما عدتُ من إعارتي بالسعودية، استدعاني للتدريس الدكتور (عبد الفتاح التطاوي)، ورأستُ القسمَ فيه، ثم صرتُ عضوًا في مجلس الإدارة، ولما بلغتُ التسعين قدمتُ استقالةً، فرفضها العميدُ الحالي.

٣- مَعْهَدُ الْمَخْطُوطَاتِ الْعَرَبِيَّةِ:

عرض عليَّ الزميل الدكتور (ناصر الدين الأسد) أن أتولَّى إدارةَ (معهد المخطوطات العربية) بجامعة الدول العربية، ولما كرَّرَ العرضَ قدمتُ طلبًا بذلك، فُرِّعَ إلى مجلس انتخابٍ من الدول العربية، فكان التصويتُ لصالحِي.

وتوليتُ الإدارةَ تحت رئاسة الدكتور (عبد العزيز السيد) الذي كان حينئذ رئيس المنظمة الثقافية، وزاملتُ فيه مجموعةً من أطيب الأصدقاء:

الدكتور (أيمن فؤاد سيد)، والدكتور (محمود الطناحي)، والدكتور (عبد الفتاح الحلو)، و(دينامو) المجلس عاشق المخطوطات الأستاذ (محمد رشاد عبد المطلب).

وعرضتُ على المسئولين تصويرَ جميع المخطوطات العربية في كلِّ مكان على سنواتٍ متعددة، وعدم اللجوء إلى اختيار ما نصوّره؛ لأنَّ ذلك قد يفقدنا مجموعةً من أهمِّ الكتب، ولكن اعترض عليَّ بأنَّ ذلك يحتاج إلى أموال طائلة، وأنَّ كثيرًا من هذه الكتب عديمة القيمة، ولكنَّ كان دفاعي قولنا المشهور: «من أجل الورد يُسقى العَلِّيق».

وعزمتُ أن أدوّن في المعهد أسماء المشتغلين بتحقيق أيِّ كتابٍ وعنوانه، وما ينوون تحقيقه، ولكنَّ الأصدقاء يئِنوا لي أنَّ هذا حلمٌ يستند إلى أمانة البَشَرِ وصدقهم، وذلك أمرٌ غير متوفّر في كثيرين؛ ولذلك سيؤدي هذا السجّل إلى الإضرار بحركة التحقيق، فأقلعتُ عن هذه النية.

وقد تأكدتُ بعد ذلك من صدق قول الأصدقاء؛ فقد كنتُ أحقُّ كتاب (دُرّ السحابة فيمن دخل مصر من الصحابة) للسيوطي، ورآني أحدُ العلماء في دار الكتب، فذكر أنَّه فرغ من تحقيقه وبعث بأصوله إلى المطبعة، فأعرضتُ عن الكتاب على الرغم من نصيحة الأستاذ (فؤاد سيد)، وتحققتُ نصيحته؛ فقد مات هذا العالم دون أن يصدر هذا الكتاب، ولم أصدره أنا أيضًا.

وبعد أشهر من العمل أرادت الجامعة أن أعين في المعهد وأترك الجامعة، فرفضت على الرغم من الفرق الكبير بين المرتبتين.

٤ - جامعة مضر للعلوم والتكنولوجيا:

عندما تولي الدراسة العربية فيها الدكتور (أنس الفقي)، وفتح المسئولون فيها أبواب التوسع أمامه، وكان هو ذا آمال واسعة، عند ذلك انتدب جماعة من أساتذة الجامعات المصرية الذين عرفوا في مجال تحقيق المخطوطات، مع تنوع اختصاصاتهم.

وأشهد أنني التقيت هناك عدداً من الزملاء الراغبين في التوسع والتقدم الدائمين، ومن الشباب الطموحين الذين أتوقع لهم مستقبلاً لامعاً، أقول هذا بعد أن اتصلت ببعضهم، وأشرفت على تحقيق (تفسير الحاكم الجشمي). وأدعو الله أن يؤيد كل من يعمل لخير العلم.

٥ - أكاديمية الفنون:

في مساء أحد الأيام كنت أحتسي الشاي في منزل الصديق الشاعر (صلاح عبد الصبور)، فإذا به يفاجئني بالقول: «لماذا لا تتولى رئاسة أكاديمية الفنون؟»، وكان جوابي: «هذا أمر لم يخطر على بالي»، ثم تبادلنا أحاديث شتى، دون أن نعود إلى ذكر الأكاديمية.

حقًا كان (صلاح عبد الصبور) الرجل الثاني في وزارة الثقافة، وكنتُ أنا من عُشّاق السينما، والتحقّت عضوًا بناديبها في قاعة (إيوارت) في (الجامعة الأمريكية)، وأتردّدُ على حفلات الموسيقى الكلاسيكية التي كانت تقيمها فرقة الإذاعة صباح كل يوم جمعة، وأحضر حفلات الباليه التي كانت تحييها فرقٌ قادمة من بلدان أوروبا وخاصة فرنسا. ولكنّ ذلك لم يفصل فكري عن الجامعة.

وحقًا كنتُ على معرفة بالوزير (منصور حسن)، فقد أقيمتُ وأنا عميدٌ لكلية الآداب احتفالًا دوليًا بأستاذنا رائد الفكر المصري الحديث الدكتور (طه حسين)، وكان من فقرات هذا الحفل مسرحية عن أزمة الجامعة بسبب كتابه (في الشعر الجاهلي)، فصاغها الزميلان الدكتور (سمير سرحان) و(الدكتور محمد عناني)، فقدمّا عملًا نال إعجاب الجميع، وطلبتُ من الوزير أن يأذنَ لنا بتقديم العرض على المسرح القومي (الأزيكية) فاستجاب مشكورًا، ومن ثمّ دعوتُه أن يحضر الحفل، ففعل، وشاهدَ النجاح الذي حظينا به وهنأنا عليه، وكان ذلك بدءَ صِلَتنا، ولكنّ ذلك لم يجعلني أظنُّ أن أُرشّحَ للأكاديمية.

وحقًا كان كثيرون - وأنا أحدهم - غير راضين عن مسلك الدكتور (رشاد رشدي) - رئيس الأكاديمية حينذاك - في إدارتها، واتّضح لي بعدُ أن الوزير كان أحدَ غير الراضين، والساعين إلى تغييره على الرغم من صِلَتِهِ بالرئيس السادات.

وعندما أريدُ الحديثَ عن أكاديمية الفنون يجب أن أتحدث عن وزير الثقافة (منصور حسن)، الذي تعرفتُ به - كما ذكرتُ - عندما كنتُ عميداً لكلية الآداب.

وانقضى وقتٌ وإذا بـ (صلاح عبد الصبور) يهمس لي في المجلس الأعلى للثقافة أن الوزير يرغب في رؤيتي، فليئتُ طلبه، وإذا به يعرض عليَّ رئاسة الأكاديمية، فذكرتُ له أن شخصيتي تختلفُ عن شخصية الدكتور (رشاد رشدي) الذي كان في هذا الوقت رئيساً لها، وأن فكري يخالف فكره، وبعض أدائه فيها، فقال: إن هذا ما دعا إلى التفكير فيّ. فطلبت منه أن يمهّلني شهراً سأقضيه في الإسكندرية، وأمعن التفكير في الأمر، فوعد بأن يجعل منصب رئيس الأكاديمية معادلاً لمنصب رئيس جامعة، وأن يجعل ذلك قانوناً عاماً.

ولما عدتُ من إجازتي بالإسكندرية التقيتُ الوزير، ففاجأني أن الأمر حُسم، فقد عرض تعييني رئيساً للأكاديمية على الرئيس السادات، فنفذتُ القرار.

ولم أذهب إلى الأكاديمية خالي الذهن عما جرى فيها؛ فقد كنتُ أسمع كثيراً من الأقوال وقرأتُ في الصحف عن بعض القرارات والأعمال، ولكن أهم من كل ذلك وأكثر يقيناً أنه لما شاع خبرُ ترشيحي للأكاديمية، وقبل اتخاذ قراري، توافد عليَّ في كلية الآداب عددٌ من طلبة الدراسات العليا بالأكاديمية واحداً بعد الآخر يُعلنون شكاوى متنوعة، أبرزها طالبٌ أنهى

رسالته وحازت رضا المشرف عليه، فتقدّم لتشكيل لجنة لمناقشته، ففوجئ بالأكاديمية تُنكر رسالته، وتنكر أيّ صلة بها، فلجأ إلى الشكوى الرسمية، واستطاع إثبات أنّ الأكاديمية سبق أن وافقت على عنوان رسالته وعلى انتقاء المشرف، وكل ما يلزم ليكون طالب دراسات عليا، فكسب قضيته وأصدرت المحكمة أمراً بمناقشته. ولما عجزت الأكاديمية من التحلّل من القضاء، شكّلت لجنة لمناقشته، وبعد انقضاء ثلاثة أشهر اعتذرت اللجنة عن إتمام المناقشة بأعذار متنوعة، فشكّلت الأكاديمية لجنة جديدة لمناقشته، ولكنّ المشهد تكرر! ولم يُناقش الطالب إلا بعد رئاستي، واتخاذ قرار بتشكيل لجنة مناقشة منّي ومن وكيل كلية الآداب للدراسات العليا والبحوث، وكان على صلة بموضوع الرسالة، فتمّت المناقشة ومُنح الطالب الدرجة التي سعى لها.

وفي تلك الأثناء حاول رئيس الإدارة القانونية أن يعوّق عملنا، مدعيًا أنه غير قانوني، فذكرت أنّ ما يسعى إليه هو غير القانوني، وبعد ذلك حللت كل مشاكل الدراسات العليا.

وأرتني هذه القضية وأمثالها أنّ هناك خللاً في أرشيف الأكاديمية، فطلبت من القائمين عليه أن يُؤتوني بملف الدكتور (رشاد رشدي) الذي كان رئيس الأكاديمية وعُيّن بعده، فأتوني بملف لا يحتوي إلا على قرار تعيينه! فسألت عن وثائق أخرى، فأعلنوا أنه لا توجد وثائق أخرى، فأحسست أنّ الخلل يشمل جميع إدارات الأكاديمية، ثم تأكّدت أنه لا

يوجد شيء منظمٌ فيها، فأنشأت وحداتٍ منفصلةً، لكل وحدةٍ منها عملُها المستقل، وموظفوها المسؤولون، وتبين لي أنهم لا يعرفون ما تُوجبهُ عليهم وظائفُهم، فأخذتُ موظفي كل وحدةٍ وأوفدتهم إلى كلية الآداب، واتفقتُ مع العاملين فيها أن يُعرّفوا القادمين مهماتهم، بل أن يتركوا لهم مهامهم في الكلية ليقوموا بها تحت رقابتهم، وتعريفهم أخطائهم، وكرّرتُ ذلك مع كل وحدةٍ إدارية لتعمل مع نظيرتها في الكلية، وأظنني بذلك أرشدتُ كل وحدةٍ في الأكاديمية بمتطلباتِ عملها.

وفي أول اجتماع لنا، دعوتُ إليه جميع كبار العاملين بالأكاديمية، وكان ممّا قلتُ إنني وصلتني شكاوى في الجميع، ولكنني منذ اليوم سأتجاهلها وكأنها لم تكن. ولكن من يأتي بخطيئة جديدة سأحاسبه عليها وعلى القديم أيضًا، ولكنني لن أقبل إلا العدالة والحرص على العمل.

وذهب أمين الأكاديمية مع إحدى الفرق إلى الولايات المتحدة الأمريكية، وعند عودتهم قدّم لي إحدى الهدايا وألحّ في تقديمها مدعيًا أن تلك عاداتهم، فأبيتُ كل الإباء، ذاكرًا له أننا لن تعود مثل ذلك في كلية الآداب، وبذلك أغلق أحد أبواب الإغراء.

ولُقِّبتُ بـ (الخوجة)؛ أي: المدرّس، أي: أنهم فنانون مبدعون ولستُ مثلهم، على الرغم أن كثيرين من زملائي في كلية الآداب بل في قسم اللغة العربية سبق أن درّسوا وتولّوا مناصب في الأكاديمية.

ومنذ أول يوم لي في الأكاديمية طلبتُ من صديقي عميد كلية الحقوق أن يمدني بمتخصصٍ في القوانين الإدارية، فأمدني بالدكتور (محمد حسنين عبد العال)، فاشترطنا معاً في صياغة قانون للأكاديمية على نمطِ قانون الجامعات، مع بعض الاختلافات التي تفرضها طبيعة الاختلاف بين المنشأتين، وبعض ملاحظاتي على قانون الجامعة.

فقد جعلتُ من أسس الترقّي إبداعَ عملٍ ممتاز مسرحيٍّ أو سينمائيٍّ: إخراجاً، أو تمثيلاً، أو ديكوراً إلخ.

وقصرتُ تولي العمادة على دورتين فقط دون استثناء؛ لأنني وجدتُ عدداً من العمداء القدماء تحوّلوا إلى طُغاةٍ، لهم شلُّهم في كل معهد. وأنشأتُ مجالسَ ولجاناً لكل واحد من المعاهد، وللأكاديمية، ولترقيات الأساتذة مدعومة بأعضاء من الخارج، ولرأبّل أي قرار لرئيسها عليها وبنال موافقة الأغلبية.

ومن أغرب ما مرّ بي أن لجنة ترقيات معهد السينما اعتمدت ترقيةً إحدى المدرّسات، فاعتمدها وأرسلتها إلى وزير الثقافة للموافقة النهائية، وإذا برئيس اللجنة يطلبُ مني عدمَ الموافقة على قرار اللجنة، فذكرتُ له ما تم، فقال لي: إنه كان يتوقّع مني عدمَ الموافقة، فقلتُ له: «لو تمّ هذا لكان واجباً عليك بصفتك رئيس اللجنة أن تحتج عليّ!».

ولا أنسى تجربتي مع المرحوم الوزير (منصور حسن)؛ فقد كان تصرّفه معي تصرّف الأخ، وأعطاني حرية التصرفِ التامة في شؤون الأكاديمية،

حتى في بعض الأمور كنتُ أهاتفه لأستشيرَه، فكان يبادرني بأنه أعطاني حرية التصرفِ الكاملة، وكنتُ أنا وهو و(صلاح عبد الصبور) على وفاق تام، وكلُّنا أملٌ في إقامة أكاديمية تماثل أحسن الأكاديميات العالمي؛ ولذلك طلبتُ من مستشارينا الثقافيين في العالم ومستشاري الدول الأجنبية في القاهرة - أن يمدوني بلوائح أكاديمياتهم، وشكلتُ لجنةً فنيةً لترجمة ما يصلُ إليها واختيار ما يصلحُ لنا منه.

ونشرتُ في صُحفنا مقالاً أطلبُ فيه من كل مفكرٍ أن يكتبَ ما يعييه وما يتمناه؛ للاستفادة من كُلِّ ما يُعلن، وفعلًا كتب بعض الفنانين ما يتمنوه.

ونشرت مقالاً في (الأهرام) أقترحُ أن تُضمَّ كليةُ الفنون الجميلة وكليةُ الفنون التطبيقية ومعاهد الأكاديمية في كيانٍ واحدٍ يكون جامعةً للفنون، وقد وافقني نقيبُ الفنون حينئذٍ، غير أنه اشترطَ أن تتبع تلك الجامعة وزارةَ التعليم العالي لا الثقافة.

واعتقد أن أهمَّ ما صنعهُ للأكاديمية القانونُ الذي ساوى بينها وبين الجامعة، واستلهمَ لوائحها، وجعلَ منصبَ مديرها مساوياً لمنصب رئيس الجامعة، أي: وزيراً بلا حقيبة، وأعانني في الحصول على موافقة مجلس الشعب عليه وزير الثقافة الذي كان قد وعدني بذلك، ووَفَّى بوعده على الرغم من محاولات خصومه في الأكاديمية تعطيله أو التلاعب في بعض مواده.

يلي ذلك تشكيلُ لجان الإدارة والترقية، مما يجعل كل عملٍ في الأكاديمية قانونيًا، ويؤتم كل خروج عليه.

وحانَ وقتُ (عيد الفنِّ) الذي تُمنَح فيه الأكاديمية عشرَ جوائز، وكان توزيعُ هذه الجوائز مع منَح الدكتوراه أهمَّ الموضوعات التي لم أستطع الرِّضا عنها قبل مجيئي إلى الأكاديمية، وأطلتُ التفكير فيها، فاستقرَّ فكري على التقسيم الآتي:

١- جائزتان للفنِّ السامي لأبناء الأكاديمية.

٢- جائزتان للفنون الشعبية.

٣- جائزتان للصناعات الشعبية الجميلة.

٤- جائزتان للفكر السامي.

٥- جائزتان من حق الوزير.

و ذات يوم دخل عليَّ الدكتور (سيد عوض) الأستاذ بالمعهد العالي للفنون المسرحية، وذكر أنَّه أَلَفَ (أوبرا) على (مصرع كليوباترا) لأمير الشعراء أحمد شوقي، وطلب مني أن تعرضها الأكاديمية، فسألته عن تكاليف العرض فذكر حوالي (٨٠٠٠٠) جنيه، فذكرتُ له أنَّ ذلك ربما يستغرق ميزانية الأكاديمية، فرجاني أن أستعين برئاسة الجمهورية. ولما كنتُ أعرف أنَّ الرئيس (السادات) يحبُّ الفنَّ ويشجعه - وعدتُ بعرض الأمر عليه، وفعلاً طلبتُ مقابلته فوافق.

وَحَدَّدَ لي الساعة العاشرة مِن يوم الجمعة في استراحته بالقناطر الخيرية، وأرسل لي سيارةً أوصلتني إليه، فجلسنا إلى جوار إحدى الأشجار، وجري بيننا أطول حديث تبادلناه، شرحْتُ له فكرة (الأوبرا) وتكاليفها، ودافعت عن الدكتور (سيد)، ولكنه أَبْعَدَنِي عن الفكرة كُلِّها، وذكر أَنَّهُ يَتمنى أَن يُعرض (أوبرا) عن ضياع الأندلس بسبب تفرُّق العرب والمسلمين، ويُسقط عليها ضياع فلسطين لو استمر التفرُّق، وأَعْلَنَ أَنَّهُ على استعدادٍ لإشراكِ فريقٍ من الجيش لإنجاز العَرْضِ، وجَعَلَهُ مثيلاً لعرضٍ رآه في كوريا الشمالية، وأعجب به أيما إعجاب وهالته الحشود التي قدموها فيه، وأطالَ في الحديث عن هذه الأُمنية.

فكان جوابي أَنني أَشاركُ الأُمنية، غير أَنها تحتاجُ إلى وقتٍ طويل، فاعترضَ على طول الوقت، فقلتُ: «سأعطي الفكرة إلى مختصٍّ في الشئون الأندلسية، مثل الدكتور (محمود علي مكِّي)، ليصوغَ القِصَّةَ، ثم أُعطي القِصةَ إلى شاعرٍ مثل (صلاح عبد الصبور) لينظِّمَها شعراً، ثم أُعطي القِصةَ والشعر إلى موسيقارٍ مثل الدكتور (سيد عوض) ليؤلِّفَ الموسيقى»، فأبَدَى استعدادَه أَن يُمنَحَني سَنَةً لانتهاؤها منها، وطلبتُ أَنَا سَتَيْنِ، وافترقنا. ولكنه كَانَ فراقاً لا لقاءً بعده؛ لأنَّ يَدَ الغَدْرِ اغتالت الرجلَ، ونشرتُ أَنَا كُلَّ ما دارَ بيننا في (الأهرام).

واستدارت الأيامُ، وخرجتُ أَنَا مِن الأكاديمية، بل مِن كُلِّ ما يتصلُ بوزارة الثقافة، ولكنني تلقيتُ في أحد الأيام دعوةً للذهاب إلى مسرح

الجمهورية لحضور الحفل الدولي الذي ستعرض فيه (أوبرا) جديدة،
 وذهبنا والتقيتُ هناك الدكتور (ناصر الدين الأسد) قادمًا من الأردن مع
 غيره من الأصدقاء، وجاءت ساعة العرض ولم يظهر على المسرح أحدٌ،
 وانتظرنا طويلاً، وأخيراً ظهر (علي الحجّار)، فغنّى قطعةً من (مجنون ليلى)
 ثم أعلن أن (الأوبرا) سرقت من الموسيقي، وأنها تعرض في موعدٍ قادم،
 وكانت فضيحة!

دار الكتب:

في سنة ١٩٤٣م غادرتُ أسبوطَ إلى القاهرة للالتحاق بالجامعة،
 فاستضافني عمّي الأكبر (الحاج أحمد)، الذي كان في درب القزازين في
 قصر الشوق بالقرب من الحسين والأزهر، ولا يبعد عن دار الكتب التي
 كانت تقع في ذلك الوقت في باب الخلق إلا بنحو ربع ساعة سيراً على
 الأقدام.

وما أسرع ما عرفتُ الطريقَ إليها، فصرتُ من أكثر المتردّدين عليها.
 ولما كان دوامُ دارِ الكتب في ذلك الوقت صباحاً إلى نحو الظهر، ثم تغلق
 أبوابها وتعيد فتحها في الرابعة - كنتُ ترى لفيّفاً من مُريدي المطالعة
 محتشدين في السّاحة الصغيرة أمام بابها.

وكانَ النشاطُ كُلُّه في الدور الثاني، فكان على مَنْ يريد المطالعة أن يصعد
 سلّماً عاليّاً ليصلَ إلى الباب الرئيس للدار، ثم سلّماً ماثلاً، ثم سلّماً ثالثاً

ليصل إلى الدور الثاني، ويسلك طريقاً إلى الجزء الخلفي - حيثُ يستقيم طريقٌ يؤدِّي إلى القاعة الفسيحة للمطالعة في مواجهة الطريق، ولا يوجد في الجانب الأيمن من الطريق إلا بابٌ واحدٌ يؤدِّي إلى مخازن الكتب. وتكثرُ الأبوابُ في الجانب الأيسر، وكان أهمها عند مُستعير الكتب إلى خارج الدار: غرفة الأمناء وغرفة الفهارس، وقبلهما غرفةٌ اشتهرت باسم (غرفة الكتب الفرنجية)، وكُنَّا نرى في صدرها (أحمد رامي) شاعر الشباب، وصاحب أكثر أغاني (أم كلثوم). وكان في آخر قاعة المطالعة بابٌ صغيرٌ يؤدِّي إلى غرفة متصلة بالمخازن، عرفتُ في ما بعد أنها مكتبُ الأستاذ (فؤاد سيد).

وفوجئتُ في فصلي بالكلية بـ (زيوار)، أحد أمني الاستعارة الخارجية في تلك الغرفة، وكان في عمرنا، وبعد قليل لحقَّ به زميله (أحمد محمود الساداتي)، الذي كان أكبر منَّا لسنواتٍ.

ولما عُيِّنَ الدكتور (أمين مرسي قنديل) رئيساً لدار الكتب أصدرَ إعلاناً للمتدِّين أن مَنْ يجدُ كتاباً علمياً يحتاجُ إليه عند باعة الكتب في القاهرة - يُخطر الدار، فتشتريه، وتحجزه شهراً لمن أخطَر به؛ يمكن أن يُطالعه أو يستعيره، وكانت الإعارة الخارجية حيثُ مباحة، وبعد الشهر يكون الكتابُ مباحاً للجميع.

ولما كنتُ أنا غير راضٍ عن العمل في الإذاعة وراغباً في دار الكتب - عرضَ الدكتور (مرسي) على أستاذي (مصطفى السقا) أن يعيِّنني فيها، غيرَ

أنَّ الدرجة المناسبة لخريجي الجامعات هي السادسة، والموجود عنده الثامنة المخصصة للتعليم المتوسط، وذكر أنه مستعدٌ لتعييني فيها، ويبقى على استعدادٍ لنقلي إلى أول درجةٍ سادسة تأتي من وزارة المالية. وطبيعي أنني رفضتُ العرض.

واشتدت صِلَتِي بـ (زيوار)، حتى استذكرت عنده أياماً في منزله الذي كان في الخازندارة، أي: آخر شبرا وقتئذٍ، ولكنه رسب في امتحانِ السَّنة الأولى، وأقْلَعَ عن الدراسة. أما (الساداتي) فاستمرَّت في الدراسة إلى أن حصلَ على الدكتوراه في اللُّغات الشرقية الإسلامية، وعُيِّنَ في هيئة التدريس في القسم الذي أنشئَ خاصاً بها في كلية الآداب.

وكنْتُ أجلسُ غالباً في الصفِّ الأخيرِ مِنَ القاعة لا يجاورني فيه إلا أفرادٌ يشتغلون بنسخِ الكتب، خاصة المخطوطات، بالأجر طلباً للهدوء، وكنْتُ أفضِّلُ المقعدَ رقم (٧٧) لأنَّه في الطرف، فعرفَ السُّعَاءُ ذلك، فكانوا يجلبون لي ما أطلبُ استعارته داخلًا من كُتُبٍ حتى لو كنْتُ قد نسيتُ أن أدوِّنَ في استمارة الاستعارة رقمَ مقعدي.

وجعلتني كثرةُ تردُّدي عليها صديقاً لكثيرٍ مِنَ العاملين؛ ممَّا جعلهم يقدمون مساعداتٍ جمَّةً لي، وخاصةً بعد أن تبَيَّنَ لهم يقيناً أنني منضبطٌ في مواعيدي، حريصٌ على كلمتي، فقد دخل في صداقتي كثيرون، بل دافع عني (عبد المنعم موسى) في لندن. ذهبَ ذات يوم إلى مطعم (جامعة لندن)

عندما كان في بعثة إدارية علمية، ووجد فيه شخصاً يحمل السمات المصرية، ففَضَّلَ أن يجلسَ معه على منضدته، وتبادلا الحوار وإذا بهذا المصري الدكتور (يعقوب بكر) عضو هيئة التدريس في كلية الآداب، وإذا به يذكر اسمي ويكيّل لي نقائص متعددة، فتركه (عبد المنعم) إلى أن فرغ، فردّ عليه بما أجمه وفضّحه. فقد بدأ بالقول: هل من الجميل أن يذكر زميلاً له في العمل لشخص في غربة وفي بلد بعيد بهذا الشكل؟! ثم عقّب قائلاً: «أنا أعرف الدكتور حسين نصار جيداً، وليس فيه شيء مما ذكرت من نقائص»، ثم مدّحني، فاضطر الدكتور (يعقوب) أن يلوذ بالصمت.

وقدّم لي الأستاذ (فؤاد سيد) معاوناتٍ لا يمكن أن تُنسى؛ فقد احتجّت وأنا أعدّ الدكتوراه إلى مخطوط كتاب (الجميم)، الذي كان يقتنيه ويحقّقه المستشرق (كوينس)، ومنعه عن بقية القراء، ولكن الأستاذ (فؤاد) بفضل صلاته الطيبة الواسعة استطاع أن يجعله يخصّص لي يوماً فيترك فيه المخطوط لاستعمالي، إلى أن فرغت من الحاجة إليه.

وبعد مناقشة الرسالة رغبْتُ في طبعها، فصدّفت عنها دور النشر المصرية؛ لكونها رسالة في اللغة، الموضوع غير الرائج في مصر حينذاك، ولكبر حجمها. ولما دخل على الأستاذ (فؤاد) شخص سعودي ذكر أن التاجر السعودي الثري (حسن الشربتلي) منحه مبلغاً طائلاً، وأوفده إلى مصر ليطبّع بعض الكتب القيّمة باسمه، فلما سمع ذلك الأستاذ (فؤاد) أشار عليه بطبّع رسالتي، وقرّظها كثيراً، وأعطاه عنواني فاتصل بي، وجرى

الاتفاق بيننا على طبع ألف نسخة نشارك في اقتسامها مناصفة، وتمت الطبعة الأولى على هذا النحو، وإن كان تكرر طبعها كثيرًا بعد ذلك على يد الأستاذ (سعيد السحار)، وخاصة بعد حصولها على جائزة الملك فيصل العالمية في الدراسات الأدبية واللغوية.

وعندما عدت من إعاري إلى (جامعة بغداد) في سنة ١٩٦٧م وجدت الدار أنشأت (مركز تحقيق التراث المخطوط)؛ لأن الأستاذ (أمين الخولي) لما نُقل من الجامعة إلى الدار وجد العاملين في القسم الأدبي يحققون المخطوطات دون أن يستقصوا البحث عن أصولها ومقابلتها - دفعته مثاليته إلى إغلاق القسم. ثم أنشئ المركز أولاً لإلقاء محاضرات عن التحقيق، فانتدبوني من المحاضرين الذين أذكر منهم الأساتذة: (مصطفى السقا)، و(محمد أبا الفضل إبراهيم)، و(كامل المهندس)، والدكتور (حامد عبد المجيد)، والمؤرخ الدكتور (حسن حبشي).

وقررت الدار فيمن يريد الالتحاق بمركز تحقيق التراث أن يجتاز اختباراً شفويًا أمام لجنة من أساتذته. ومن طرائف هذا الاختبار أن كنت أنا والأستاذان (محمد أبو الفضل إبراهيم) و(فؤاد سيد) في إحدى اللجان، وجاء إلينا رجلٌ مكتمل الرجولة، وكان أمامي أحد أجزاء (ديوان أبي تمام)، فطلبت منه أن يفتح ويقرأ ما يصادفه، فكانت قصيدة في مدح الخليفة (المعتصم)، فطلبنا منه: ماذا تعرف عن أبي تمام؟ فذكر أنه شاعر جاهلي! فنبهناه إلى أنه يمدح المعتصم، فكان جوابه: «إنه ليس جاهليًا على

التمام، وإنما هو مخضرم»، وكانت الطامة عندما سألناه عن عمله، فذكر أنه مدرس أول للغة العربية في مدرسة شبرا الثانوية!

ولما صار الدكتور (محمود الشنيطي) رئيسًا للدار حوّل المركز إلى عامل في التحقيق وإصدار الكتب، وأنشأ لجائنا متنوعة للعمل في التخصصات المختلفة، وعيّن في كلّ منها باحثين من الجامعات أو الأزهر، وانتدب على رأس كلّ لجنة مشرفًا جامعيًا من الذين سبق لهم العمل بالتحقيق واستُجيدت أعمالهم، وبطبيعة الحال أشرفت على لجنة الدراسات الأدبية واللغوية.

وانتدب الدكتور (طه الحاجري) مشرفًا على المركز، فاستطلع رأيي في تحقيق (ديوان ابن الرومي)، الذي اشتهر بالشؤم والنحس فلم يُقبل أحدٌ على تحقيقه، فأبديت عدم اهتمامي بالشؤم فيه، واستعدادي لتحقيقه. وبدأت اللجنة في ذلك، فأعطاني الدكتور (طه) عددًا من البطاقات كانت آداب الإسكندرية قد أعدتها لتحقيق الديوان ثم أنصرفت عنه، وحثّ (حامد عبد المجيد) أعضاء اللجنة من العمل فيه، فأخافهم، ولكنني طمأننتهم وعملنا إلى أن انتهينا منه وجميعنا يفخر بتحقيقه.

وفي أول عهد (الشنيطي) أسند تحقيق (شرح كتاب سيويه) للسيرافي إلى مجموعة من هيئة التدريس اللغوية بالجامعة لتحقيقه، وهم الدكاترة: (رمضان عبد التواب)، و(فهمي أبو الفضل)، و(محمود فهمي حجازي)،

و(هاشم عبد الدايم). وفعلًا أصدروا الأجزاء الأربعة الأولى، ثم توقّفوا بسبب سفر بعضهم، وانشغال بعضهم، وانصراف الدكتور (الشنيطي).

ومرّت عدة سنوات دون أن يُكْمَل أحدُ الكتاب، فلما صرّت المسئولة العلميّة في الدار عهدتُ به إلى الباحثين في المركز، مع تكليف أساتذة جامعيين لغويين بمراجعة أعمالهم، وصدرت ستة أجزاء أخرى، ولكن كثرت الشكاوى في جزئين منها، وكُتِبَت مقالات في نقدهما، فراجعتها بنفسي، فتبيّنت صحّة النقد، فأخذتُ على نفسي عهدًا مراجعة كلّ ما صدر ويصدر من أجزائه، وأعاني - أيضًا - الدكتور (عبد الحميد السيوري)، الذي كان قد راجع أجزاء ودوّن ملحوظاته عليها، بل وصل الأمر بمن تولى تقسيم الكتاب على أجزاء إلى أن أسقط صفحات من بعض الأجزاء، فتبيّنها طالبٌ عراقيّ كان يعدّ دكتوراه تحت إشرافي فاستلحقّها.

وأذكرُ أنّه عندما أعلنت الدار أنها على نيّة تحقيق (شرح السيرافي)، حضر بعض العاملين في الأزهر، وقالوا: إنّ الكتاب كلّهُ قد فرغ طلبته الدراسات العليا بالأزهر من تحقيقه والمناقشة فيه، فرحبت الدار بطباعته، غير أنها قالت لهم: إنها تشترط منهجًا محدّدًا في ما تُحقِّقه، ومستوى معينًا من التحقيق في ما تطبعه، وأنها تُحوّل كلّ ما يأتيها من كتب إلى مراجعين مشهود لهم، فلم يأتها أيّ جزء من الكتاب!

وتدرّجتُ في العمل في لجليّ، فقمّتُ في الأعمال الأولى بالتحقيق، والباحثون يتابعونني في العمل، ويرون كيف أتصرّف في كلّ قضية أو عقبة،

وعندما اطمأنتُ إليهم كلَّفْتُهُم بالتحقيق مع إشرافي عليهم ومراجعتي لأعمالهم.

وأذكرُ من أعضاء لجنتي الدكتورة (سيدة حامد عبد العال)، التي حصلت على الدكتوراه من آداب عين شمس، وعُيِّنَتْ مدرسةً بآداب حلوان.

واستمرت لجانُ المركز في العمل، وأصدرت مجموعةً طيبةً من الأعمال إلى أن أبطلَ أحد رؤساء الدار (الصحافي سمير غريب) اللجان العلمية للدار كلها.

وبينما كنتُ في المصيف في بورسعيد، انتدبَ الدكتور (جابر عصفور) رئيسًا لدار الكتب سنة ١٩٩٧م، فانتدبني مسئولًا علميًا ورئيسًا للجنة العلمية لمركز تحقيق التراث، دون أن يخطرني لعلمه بصلتي الوثيقة بالمركز. ولما ترك الدكتور (جابر) رئاسة الدار ظننتُ أن عملي مرتبطٌ برغبته، فقدمتُ استقالتي، ولكنَّ الرئيس الجديد رَفَضَها، وكلَّفَنِي بمواصلة العمل. وكانت تلك استقالتي الأولى، وقدمتُ استقالتي الثانية قبل أن أصلَ في العمر إلى التسعين بشهر؛ ليكون لدى رئيس الدار الأستاذ (حلمي النمنم) فسحةٌ ليختارَ مَنْ يلي، فرفضَ وطلبَ مني مواصلة العمل. ووبرقني فيمن تَوَلَّى رئاسة الدار سرعة الإنجاز، مثل:

• الدكتور (محمود الشنيطي): احتجتُ مرَّةً إلى تصوير إحدى المخطوطات التي تقتنيها مكتبةٌ في تركيا، فجعلني أكتبُ طلبًا بذلك أدوِّن فيه كلَّ المعلومات المحتاج إليها، وأرسلُهُ إلى رئيسة قسم التبادل الثقافي بالدار، واطلع على رسالتها المرسلة إلى تركيا ثاني يوم.

• والدكتور (جابر عصفور): شكوا العاملون معي من بُطء تصوير ما نحتاج من مخطوطات، فنقلتُ الشكوى إليه، فطلبَ رئيسَ قسم التصوير وأنا جالسٌ أمامه، وأخبره بالشكوى، فأجابهُ بأنَّ القسم يضمُّ ثلاث آلات للتصوير: واحدةٌ منها معطَّلة، وثانيةٌ شبه معطَّلة، والعاملةُ واحدةٌ، فطلبَ رئيس المشتريات وأنا ما زلتُ عنده، وأمره بشراء جهاز تصوير فورًا، وتمَّ ذلك.

في مقابل ذلك أذكرُ أنني كنتُ أطبعُ أحدَ كتبي في الهيئة المصرية العامة للكتاب، وكانت الطباعة في ذلك الوقت ملزمةً [١٦ صفحة] فملزمةً، ولاحظتُ بعد جمع (٥) ملازم أو نحوها توقَّفت التجارب عني مدةً طويلةً، فشكوتُ إلى صديقي رئيس الهيئة، فأحالني إلى مديرة المطبعة (السيدة سميرة العرابي)، وعندما كلمتها فوجئتُ بأنَّ قالت لي: «إنَّ جهاز الطبع فسدت قطعةٌ منه»، وأنَّها بعثت مذكرةً للمسئول منذ ستة أشهر، وأنَّه ليرد عليها إلى اليوم، فسألْتُها عن ثمن هذه القطعة، فقالت: «نحو خمسين جنيهًا»! فقلتُ لها: «لو أخطرتني أحدٌ حال تعطلِّه لشريته من مالي الخاص»، فقد أدَّى تأخُّر المطبعة إلى خسائر جمة.

بدأت لجنة الدراسات الأدبية في تحقيق كتاب (منتهى الطلب من أشعار العرب) لابن ميمون، وأنهيّا تحقيق خمسة أجزاء، ولكنّ المطبعة كانت لا تطبع الجزء الواحد منه إلا في السنة الكاملة أو السنتين؛ ولذلك وجدنا - بعد طبع جزءين منه - السُّوريين قد حقّقوا كلّ أجزاء الكتاب وطبعوها، فانصرفت اللجنة عنه على الرغم من وجود ثلاثة أجزاء محقّقة في الأدراج! وأردت ذات يوم أن أحسم الأمر، فذهبتُ إلى غرفة رئيس الدار (الدكتور صلاح فضل)، واستقدّمتُ مدير المطبعة، فجاء، فقلتُ له: «إنّني سأعملُ (سَرَكِي) أدوّنُ فيه تاريخ كلّ عملٍ أو تجربة مطبعية أرسلها إليه، وتاريخ عودته منها، ثم أحاسبُه على التأخّر»، فرفض، وقال: «إنّ هذا (وأشار إلى رئيس الدار) يُرسلُ لي من وقت إلى آخر أمراً بطّبع أحد الأعمال، ووقّف العمل في أيّ شيء غيره»، وسكتَ الدكتور (صلاح)، فتبيّنتُ صحّة كلام مدير المطبعة، وقبلتُ عُذْرَه.

واعتادت الدار أن تهديني ما تصدره من مطبوعات، فلما أُعِرتُ للعمل في السعودية قَطَعَتِ الإهداءات على الرغم أنّي حافظتُ على إشرافي على لجنة الأدب، فلما عدتُ كان الدكتور (ناصر الأنصاري) رئيساً، وعندما عَرَفَ بهذا أصدرَ أمراً جديداً باستئناف الإهداء.

وعندما حصلتُ على جائزة الدولة سنة ٢٠٠٦م، احتفلت الدارُ بي، وكان يرأسها تلميذي الدكتور (أحمد علي مرسى)، وكان من خطباء الاحتفال تلميذي الدكتور (جابر عصفور).

وفي ذات يوم احتفلت الدارُ بي، وبالأستاذين: (فاروق شوشة)، و(أحمد عبد المعطي حجازي)، وأعطى الدكتور (صابر عرب) - الذي كان رئيس الدار - وسامين للشاعرَيْن، ووعد أن يمنحني وسامًا في موعد قريب، وبطبيعة الحال لريأت هذا الوقت إلى الآن!

وتذكرُ الأوساطُ الأدبيةُ طريقةَ حصوله على الجائزة التقديرية؛ فقد جاء التصويت عليها في المجلس الأعلى للثقافة في وقت كان يتولَّى فيه وزارة الثقافة، وكان ذلك كريهاً، بل كان الرئيس (حسني مبارك) قد منعه، فاتَّفَق الدكتور (صابر) مع رئيس الوزراء أن يستقيل من الوزارة قبل التصويت بيوم، وألا يُعلنَ قبول الاستقالة أو عدم قبولها. فلما تمَّ التصويت وحصل على الجائزة سَحَبَ استقالته.

وعندما بلغتُ التسعين من العمر أَصْدَرَتِ الدارُ كتابَيْن: أولهما: نَبَتْ حُصِرَت فيه أعمالي العلمية، قام بإعداده الدكتور (حسام عبد الظاهر)، وثانيهما: كتابٌ علميٌّ نشرْتُ فيه مجموعة من الدراسات حول نشأة الشعر المصري المنظوم باللغة العربية بعد الفتح العربي لمصر، وأقامت الدارُ ليلةً احتفالاً بهذه المناسبة، اشترك فيها الصديق الأستاذ (حلمي النمنم) وزير الثقافة.

في إحدى السنوات شُكِّلَت لجنةٌ مِنِّي وَمِن الدكاترة: (عبد السلام كفاقي)، و(عبد الحلیم النجار)، و(لطفی عبد البديع)؛ لعمل كُشَافٍ علميٍّ كاملٍ لمخطوطات (مكتبة طلعت)، وقضينا شهورًا أنجزنا فيها فهرسةً نحوَ خمسين مخطوطًا على نمط فهرسة مكتبة برلين، ثم انشغلنا في العام الدراسي الجديد، فَأَرْجَأْنَا العملَ إلى العُطْلَةِ الصيفية القادمة، ولكنها لم تقدم! ولَمَّا صرْتُ مِن ذوي الكلمة في دار الكتب بحثُ طويلًا عمَّا أنجزنا، وكلفتُ كلَّ الأصدقاء بالبحث عنه، فلم نجد له أثرًا. وهكذا تضيع الأعمال، وتهدر الأموال!

دارُ الأخبار:

أنشأ الأستاذ (علي أمين) في دار الأخبار ما سَمَّاه (القسم العلمي)، وجعله مسئولًا علميًا عن كلِّ ما تُصدِرُهُ الدار مِن صُحف ومجلات وكتب، ومنحه صلاحية الاعتراض على ما يراه خطأً في مقال أيِّ كاتب كبيرٍ أو صغيرٍ، واختار لرئاسته زميلنا في قسم الصحافة الدكتور (أحمد حسين الصاوي)، فاختار للعمل فيه مستشارين من الجامعة: الدكتور (محمد صبحي عبد الحكيم)، والدكتور (أحمد كمال زكي)، وآخرين مِن كُليَّات متنوعة، وأرادَ أنْ أعملَ معهم، غيرَ أَنَّهُ تخرَّجَ مِنِّي لأنِّي كنتُ أعلى منه درجةً في الكلية، فكلفَ الدكتور (صبحي) أنْ يجسَّ نبضي، ولَمَّا كنتُ في ذلك

الوقت محتاجاً إلى دَفْعِ رسوم ابني في مدرسة بورسعيد للغات - لَبَيْتُ شَاكراً.

وبدأتُ العملَ مِن الساعة الخامسة إلى الثامنة مساءً، وكانت تجربةً أَطْلَعَنِي على ما يدورُ في ما يُسمى (مطبِخ الصحافة)، ولكنني وجدتُ نفسي أعودُ بعد العمل إلى البيتِ مُنْهَكًا غيرَ قادرٍ على العمل الخاصِّ، والذي ظننتُ نفسي أَنِّي سأقومُ به بعد الثامنة، وكنتُ - إلى جانب ذلك - تغلبتُ على مشكلة رسوم المدرسة، فاستقلتُ وألححتُ حتى قُبِلْتُ.

الجمعيةُ المصريَّةُ لنشرِ المعرفةِ والثقافةِ العالميَّةِ:

أنشأتُ (دار فرانكلين) الأمريكيَّةَ للنشرِ ثلاثَ مؤسساتٍ للترجمة عن اللغة الإنجليزية، إحداها في بغداد، وثانيها في بيروت، وثالثها في القاهرة. واشتركُ في الفرع المصري عددٌ من كبار الأدباء المصريين، منهم أستاذتي الدكتورة (سهير القلماوي)، ثُمَّ رأتُ أن تنشر موسوعةً باللغة العربية، فاختارت (موسوعة كولومبيا).

وعندما قَرَعْتُ مِن ترجمة مقالاتها، اكتشفتُ أَنها أمريكيَّةٌ وأوروبيةٌ، فرأتُ أن تضيف إليها بعض المقالات العربية، فقدمتُ اقتراحاً بذلك إلى الدار الأمريكيَّة، فوافقتُ عليه. وعَهَدَ الفرعُ إلى جماعةٍ من الكُتَّابِ المصريين بالكتابة عن المواد المقترحة، وكَلَّفَنِي الدكتورة (سهير) بالكتابة عن مواد

الأدب العربي القديم، وزميلي الدكتور (شكري عياد) بمواد الأدب العربي الحديث، وصدرت الموسوعة فعلاً بعنوان: (الموسوعة العربية الميسرة).

ومنذ ذلك العهد ارتبطت بالدار، وصرتُ أحدَ أعضائها.

وفي سنة ١٩٦٧م أغلقت (دار فرانكلين) فرعَها: بغداد وبيروت، وعزمت على إغلاق فرع القاهرة. وفي هذا الوقت ظهر أخٌ للدكتور (عز الدين فريد) عميد آداب القاهرة، يعيش في الولايات المتحدة، فقدم للمصريين اقتراحين:

قَدَّمَ أَحَدَ الاقتراحين لي شخصياً، كَلَّفَنِي فِيهِ أَنْ أَقْدِمَ لَهُ عَنَّاوِينَ مَجْمُوعَةٍ مِنْ أَمْهَاتِ الْكُتُبِ الْعَرَبِيَّةِ، يَقُومُ هُوَ بِتَصْوِيرِهَا وَتَسْوِيقِهَا فِي الْوِلَايَاتِ الْمُتَّحِدَةِ، وَاقْتَرَحْتُ أَنَا الدُّكْتُورُ (عَاطِفُ الْعِرَاقِي) لِيَخْتَارَ الْكُتُبَ الْفَلَسَفِيَّةَ، وَالدُّكْتُورُ (حَسَنِ رِبِيع) لِيَخْتَارَ كُتُبَ التَّارِيخِ، وَضَمَمْتُهُمَا لِلدَّارِ.

وقَدَّمَ الاقْتِرَاحَ الثَّانِيَ لِمَجْمُوعَةٍ كَانَ يَعْرِفُهَا، أَغْلِبُهَا مِنْ كِبَارِ الْأَطْبَاءِ وَالْقَضَاةِ، يَرَأْسُهُمُ الدُّكْتُورُ (مَحْمُودُ مَحْفُوظ) وَزَيْرُ الصَّحَّةِ، وَ(أَمِينُ الْجَمَل)، وَ(سَيِّدُ هِدَارَةِ). كَمَا قَدَّمَهُ لَعَدِيدٍ مِنْ أَعْضَاءِ الْجَمْعِيَّةِ، وَعَرَضَ هَذَا الْاِقْتِرَاحَ عَلَى (دَارِ فِرَانْكِلِين)؛ أَنْ تُبَيِّعَ الْفَرْعَ لِمَجْمُوعَةٍ مِصْرِيَّةٍ بِثَمَنِ رَمْزِيٍّ، فَوَافَقَتْ عَلَى الْعَرَضِ، وَتَنَازَلَتْ لِلْمَجْمُوعَةِ - الَّتِي كُنْتُ أَحَدَ أَفْرَادِهَا - عَنْ جَمِيعِ مَا أَصْدَرَتْ مِنْ تَرْجُمَاتٍ، وَمَقَرُّهَا فِي كُورْنِيشِ النِّيلِ، وَمَا بَقِيَ مِنْ رَصِيدِهَا فِي الْبَنُوكِ، وَاتَّخَذَتْ هَذِهِ الْجَمْعِيَّةُ اسْمَ (الْمَجْمُوعَةِ الْمِصْرِيَّةِ لِنَشْرِ الْمَعْرِفَةِ وَالثَّقَافَةِ الْعَالِمِيَّةِ).

واستمرت الجمعية المصرية تؤدّي رسالتها، ولكن المدير التنفيذي (أمين الجمل) فقد ارتباطاتها القديمة، ولم يجد ارتباطاتٍ بديلةً، فأخذت في الانحدار.

وتوفي الدكتور (محموظ) و(الجمل)، فثارت المطامع في مركزيهما، واختلت الجمعية، فتسلّمت الرئاسة، وتسلّمت السيدة (عزة إبراهيم) الإدارة التنفيذية، واكتشفت أن وضع الجمعية سيءٌ، فاستطعنا أن نبين للجبهة القومية للترجمة بعض الكتب؛ مما يجعل الجمعية لتستمر في الحياة، ثم رأيت أنني بلغت من العمر ما يجعلني غير قادرٍ على بث الحياة في الجمعية، التي ما زالت تتخبط، على الرغم من الجهود التي تبذلها السيدة (عزة)، فاعتذرت عن رئاستها.

الجمعية الأدبية المصرية:

بذلت في إنجاز رسالة الدكتوراه جهودًا كبيرة كان لها أثرها في صحتي؛ فقد امتلأ جسدي دماطل صغيرة نسميها (فسافيس)، فاستشرت طبيبًا بعد طبيب دون أن أصل إلى دواء ناجع، وأخيرًا نصحتني صديق أن ألتجأ إلى طبيب نمساوي كبير السن يقيم في (شارع عدلي)، لا شك - بحكم عمره - في وفرة تجاربه، فلعل شيئًا قريبًا من حالتي مرّ به، ولم أتأخر في المرور به، فنفي أن تكون حالتي نتيجة عدوى، وإنما هي نتيجة إرهاق عضوي ونفسي، وأوصاني بالتغذية الطيبة - وخاصة الحلبة - وبعض

المقويات، وأمرني بعدم الانشغال بأي عمل، والترويح عن النفس والتنزه، فتذكرت الجمعية الأدبية المصرية.

فقد نشأت صداقة وثيقة بين عددٍ من أبناء قسم اللغة العربية بكلية الآداب (جامعة القاهرة)، ممن تخرجوا فيه بين سنتي ١٩٥٠ و ١٩٥٥ م. وأثمرت هذه الصداقة نشاطاً أدبياً، مارسوه في كل مكان اجتمعوا فيه، ثم استقر رأيهم على الحديقة الصغيرة التي في بيت الدكتور (محمد كامل حسين)، وكان ذا طبيعة ومزاج وفكر وفكاهة تقرُّبه إليهم، ثم اشتد عودهم ففكروا في إنشاء جمعية، دفعوا اشتراكات ضئيلة القدر، وتركوا بيت أستاذهم إلى مقار متعددة خارجه. فبدأوا بنادي المعلمين المطل على ميدان الأوبرا (الأولى)، ثم شقة في شارع (قولة) بعابدين، ثم اجتمعوا مع جماعة الأمناء في شارع إبراهيم باشا (الجمهورية)، ثم في شارع (توفيق)، إذ حصلوا على شقة واسعة الفراغ في أحد المساكن التي كانت تحت الحراسة، ويجاوره (استديو محمد الطوخي). وكان المفترض أن يدفع إيجار الشقة إلى الحارس (الوصي) أو إلى إحدى المحاكم، ولكن تعذر الدفع لأسباب لم ندر وقتها الدافع إليها. ولما استفحل الإيجار عجزنا عن الدفع وطردنا من الشقة، وإذا بها تؤول إلى (محمد الطوخي) لتلحق بالاستديو، فانتقلنا إلى مكتب (فاروق خورشيد) في ميدان الفلكي، وفي هذا المكتب ماتت الجمعية بعد عصور ازدهار.

وانضمتُ أنا إلى الجمعية وهي في نادي المعلمين، ويرأسها الأستاذ
(محمد فريد أبو حديد)، ثم تداولنا نحن الرئاسة بيننا.

وأذكر من الأعضاء المؤسسين: (فاروق خورشيد)، و(عز الدين
إسماعيل)، و(عبد الرحمن فهمي)، و(أحمد كمال زكي)، و(محمود الحنفي
ذهني)، و(محمد الدش)، و(محمد عوني عبد الرؤوف)، و(صديقهم
عبد الغفار مكاوي) من قسم الفلسفة، ثم انضمتُ أنا و(محمود علي
مكي).

وانضمَّ إلى الجمعية أصدقاء من غير قسم اللغة العربية، مثل الأساتذة:
(محمد عبد الواحد)، و(نصار عبد الله)، و(يوسف الشاروني)، وغيرهم.
وكانت الجمعية تنظر إلى أبناء قسم اللغة العربية على أنهم أعضاء فيها،
وإلى هيئة التدريس فيه على أنهم أعضاء مؤازرون.

وهكذا هيأت محاضرات ألقتهَا الدكتورة (سهير القلماوي)،
و(عبد الحميد يونس)، و(عبد العزيز الأهواني)، و(محمد مندور).

وربطَ (أبو حديد) بين الجمعية وجمعية التأليف والترجمة والنشر،
فأفست صفحات مجلة الثقافة لأعضاء الجمعية، بل صاروا رؤساء
تحريرها في آخر العهد.

وارتبطت الجمعية - أيضًا - بالأستاذ (سعد الدين وهبة)، فارتبطت
بمجلتي: (البوليس)، و(الشهر).

المَجْلِسُ الأَعْلَى للثقافة:

على الرغم من صَلَّتي بكثيرٍ من العاملين بالمجلس الأعلى للثقافة، لا أدري على وَجْهِ اليقين كيف بدأت صلتى العلمية به، وعلى يد مَنْ؟ وأوَّلُ ما أذكره أنَّ (يوسف السباعي) أرادَ أنْ ينشئَ ما يُشبه (الاتحاد العام)، ويضمُّ إليه كلَّ أدباء مصر، ولم تستجب لهذه الفكرة بعضُ الجمعيات الأدبية، وكان منها الجمعية الأدبية المصرية، فدعانا (السباعي) إلى المجلس مرتين، ولَمَّا لم يستطع إقناعنا أَهْمَلْنَا، وماتت الفكرةُ على ما أظنُّ. وكان اللقاء الثاني عندما عزمَ المجلسُ على عقد مؤتمرٍ أدبيٍّ في دمشق، والاحتفال بالبحرِيِّ، وعقد المجلسُ جلسةً لاختيار مَنْ يدعوهم، ومَنْ يكلفُه بالحديث عن الشاعر المختار، وإذا بهم يُكلِّفونني بذلك، وظننتُ أنَّ (العقاد)، الذي كنتُ أَكثُرُ مِنَ التردد على جلساته في بيته، وراء ذلك، ولكنني عرفتُ - في ما بعد - أنَّ الذي اقترح اسمي هو تلميذي (طاهر المتبولي)، الذي كان يتولَّى سكرتارية اللجنة، وأنَّ (العقاد) زكَّى هذا الاقتراحَ، فوافقتُ اللجنةُ.

ولأوَّلَ مرَّةٍ عشتُ في دمشق مع مجموعة كبيرة من الأدباء، كانت تضم:

(أحمد عبد المعطي حجازي)، وصلاح عبد الصبور).

ولاحظتُ أن شاعرَيْن يواظبان على التهاجي في أثناء إفطار كلِّ صباح، بل لاحظتُ أنَّ المهجَّوَّ في بعض الأحيان كان يهتدي إلى كلمةٍ أَفْحَشَ ممَّا قالَ زميله، فيعرضها عليه.

ودأب الصديق السوري (أحمد راتب النفاخ) على ملازمتنا طيلة الوقت، وخاصة بعد وقوع الانقلاب وابتعاد السوريين عنا حتى بعد مرضه، في ما عدا الدكتور (سامي الدهان)، الذي كان رأس الوفد السوري، وصار حلقة الاتصال بيننا وبين زعماء الانقلاب، ويسر لنا سبيل الخروج من دمشق إلى بيروت، ثم عودة كل فريق إلى وطنه.

ومن الغرائب أنني في ليلة وقوع الانقلاب خرجت من الفندق مع الدكاترة: (مازن المبارك)، و(عبد الكريم الأشر)، و(أحمد كمال زكي)، وفي جلسة صداقة تبادلنا أحاديث متنوعة، كان منها أن السوريين ساخطون على (عبد الحكيم عامر) لسلوكه الشخص، وعلى كثير من الضباط المصريين الذين يتصرفون تصرف الغزاة. وتنبأوا بوقوع انقلاب ضد الوحدة قريباً، فوقع بعد ساعات قلائل من الحديث، ولم أشعر أنا بالانقلاب إلا في صباح اليوم التالي أثناء تناول الفطور.

وطبعي أننا حزننا - أو احتجنا - أنفسنا في الفندق إلى أن صدر البيان الذي أشعرنا بالصلح بين الفريقين، وسرت في الشوارع القريبة من الفندق، فرأيت (أحمد عبد المعطي حجازي) على رأس جماعة من المتظاهرين، يهتفون للوحدة بين مصر وسوريا، ولكن سرعان ما أخذت كل الأصوات ما عدا فك الوحدة.

ومع توضيحات الدكتور (سامي الدهان) أذن أصحاب الانقلاب لوفود المؤتمر الأدبي بالخروج إلى بيروت، فذهبنا إلى بيروت في حافلات

متهالكة، ونزلنا في فندق جديد لم يُسَكَنَّ بعد في أطراف بيروت، وقيل لنا في الصباح: «إن الطائرة المغادرة إلى مصر تبدأ رحلتها في المغرب»، فكنتُ من فريق أثر الذهاب إلى بيروت للتسرية عن النفس والعودة ظهرًا، ولكنني عندما عدتُ وجدتُ أنَّ السُّلْطَةَ المصريَّة قدمت طائرة خاصة سافرتُ بِمَنْ وجدتُهم في الفندق.

وعَلِمْتُ زوجتي بِأمر الفريق الذي عادَ، فاتَّصلت بِزميلتيها في الدراسة والجامعة الدكتورة (نعمات أحمد فؤاد)، فلم تطمئنَّها، وإنما قالت إنَّها كانت تراني في دمشق، ولكنها لم ترني في بيروت، وأن الطائرة سافرت إلى مصر دون أن أكون فيها، فاستبدَّ القلقُ والخوفُ بِزوجتي إلى أن رأيتني أَقْرَعُ بابَ البيت ليلاً.

وأذكرُ أنَّ أَوَّلَ لَجْنَةٍ عُنِيَتْ فيها في المجلس كانت (لجنة التراث)، اختارني رئيسُها الدكتور (بيومي مذكور)، ولكنها لم تستمر طويلاً.

وصرْتُ في أثناء تولِّي (منصور حسن) لوزارة الثقافة عضواً في لجنة الأدب، ولما كان الصديق (صلاح عبد الصبور) من كبار رجال الوزارة - عقدَ صلاتٍ وثيقةً بيني وبين الوزير، وصارت لي مكانة ملحوظة عنده.

ولما صرْتُ رئيساً لأكاديمية الفنون صرْتُ عضواً في لجنة التبادل الثقافي، التي يرأسها زوجُ أخت (فايدة كامل).

ومما أذكرُه لهذه اللجنة أننا اجتمعنا ذات يومٍ لاختيار مَنْ يحصل على الجائزة التقديرية في الأدب، ووجه الرئيسُ السؤالَ صراحةً، وبدأ الأمرُ

كأنها يريد أن يعرف آراءنا بالترتيب، فذكر الجالس في الطرف اسم (علي شلش)، فوافق الاثنان اللذان يليانه، فأوقف الرئيس الاستطلاع، وأعلن أن الأفضل الاختيار المدون، ووُزعت علينا وريقات ليدون كل منا الاسم الذي يقترحه، ولما جمعت الوريقات لاحظنا أن الاسم الذي حصل على الأغلبية اسم (أنيس منصور). ولما قال أحدنا: «يجب إذن أن يكتب أحدنا مبررات الترشيح»، فأعلن الرئيس أنه لا ضرورة لذلك، وأخرج من مكتبه ورقة شرع يقرأ لنا المدون فيها، فتبين أنها الحشيات المنشودة، وبدا الأمر مطبوخاً من قبل.

وعزمت تونس ذات يوم على عقد مؤتمر في مدينة القيروان عن (ابن رشيق)، وطلب من مصر المشاركة بأحد الأعضاء، ولما كان زوج (ليلي عنان) - الزميلة في قسم اللغة الفرنسية - في وزارة الخارجية، اختارها لتمثيل مصر في مؤتمر ذلك الأديب العربي! ولكن الزميلة كانت من التعقل، فاعتذرت عن الترشيح، وأحيل الأمر إلى وزارة الثقافة، فأرسلت الدعوة إلى (جامعة القاهرة)، فاختارتني للسفر، وإلى المجلس الأعلى للثقافة، فاختار (حسن كامل الصيرفي)، والدكتور (عبد بدوي). واجتمعنا يوم السفر دون أن ندري - أو أدري أنا - ما تم في الأمر، وأن المطلوب واحد فقط! ولكن تونس وافقت على دعوتنا جميعاً.

ولم يكن هناك في ذلك الوقت طيران مباشر بين مصر وتونس، وإنما كانت الطائرة تحط في ليبيا أولاً، ثم تطلع إلى تونس، وتم الأمر كذلك.

وفوجئنا في مطار تونس بأنه لم تصل إلا حقيبة (الصيرفي)، وأن حقيبتني أنا و(بدوي) خلفتا في ليبيا، فأبلغنا سلطات مطار تونس بالأمر، ورحلنا إلى القيروان. وجاء موعد النوم، والجو بارد في تونس، ولكنني وجدت أحد تلاميذي التونسيين في حجمي، فاستعرت منه (بيجاما)، وأحد الزملاء في حجم (عبده بدوي) الضخم، فاستعرت له إحدى (بيجاماته)، ولم تصل إلينا حقائبنا من ليبيا إلا في يومنا الأخير في القيروان.

وانتهى المؤتمر، ولكننا وجدنا أن الطائرة الذاهبة إلى مصر ستكون بعد يومين، فذكرنا ذلك للوزير الأديب (محمد مزالي)، فخصّص لنا سيارة تجوب بنا البلاد لمدة يومين، وفعلاً قطعنا تونس من (توزر) على حدودها الغربية، إلى (المنستير) على حدودها الغربية.

وعندما عدت من إعارتي في السعودية ألقىني تلميذي الزميل الدكتور (جابر عصفور) بلجنة الدراسات الأدبية واللغوية بالمجلس، وكان يرأسها الصديق الدكتور (الطاهر أحمد مكي)، الذي كانت تنتهي رئاسته في الدورة القادمة، فنبّهت الدكتور (جابر) ألا يختارني رئيساً لها، وفعل.

وعندما بلغت السبعين من العمر أقام الدكتور (جابر عصفور) أمين المجلس احتفالاً دولياً استمر ثلاثة أيام.

وقد تولّى أمانة لجنة الدراسات الأدبية واللغوية في أثناء عضويتي لها أربعة من النساء، وأشهد أنهن كنّ جميعاً مثلاً للنشاط والحرص على العمل

والتفاني فيه، وأخصُّ بالذكر الآنسة (مها حمدي)، التي تولَّت أمانة لجان الجوائز التي رأسْتُها، فكانت نَعَمَ المُعينِ اليقظ الذي لا يحتاج إلى أيِّ توجيه.

المجالسُ المتخصصةُ:

عندما صرْتُ رئيسًا لأكاديمية الفنون صرْتُ - بحكم مناصبي - عضوًا في المجالس القومية المتخصصة، وكانت أربعة مجالس: التعليم، والإنتاج، والخدمات، والثقافة. وبطبيعة الحال صرْتُ عضوًا في المجلس الأخير، وكان يحتوي على ست لجان: الثقافة، والآداب، والفنون، والإعلام، والتاريخ، والحضارة الأثرية، والإعلام. واخترتُ عضويَّةَ لجنة الثقافة، ولكن قيل لي: «يجب أن تكون في لجنة ثانية أيضًا»، فاخترت الأدب.

وعندما تركتُ رئاسة الأكاديمية تركتُ عضوية المجالس، فأخبرَ أحدُ الأصدقاء الدكتور (عبد القادر حاتم)، الذي كان رئيسًا لها، وكان الرئيس (السادات) قد فوَّضه في اختيار الأعضاء وإصدار قرارات بتعيينهم، فأصدرَ قرارًا بتعييني بصفتي الشخصية.

وكان (توفيق الحكيم) رئيسًا للجنة الآداب، وكُنَّا نجتمع في حجرته في صحيفة (الأهرام)، بدلًا من مبنى المجالس المجاور لميدان التحرير. وكان (الحكيم) في أواخر عمره، وقد صارَ عاشقًا لأيام شبابه، فكان يحدثنا عن هذه الأيام مِن بدء الاجتماع إلى منتهاه، ولا يتعرَّضُ لشيءٍ مِن أمور

المجلس، فكان أحدُ الأعضاء يبتكر تقريرًا بالجلسة، وكثيرًا ما كتبتُ أنا هذا التقرير.

وكان الدكتور (سليمان حزين) رئيسًا للجنة الثقافية، فصارت علاقتي به أقربَ إلى الصداقة، وعندما اضطر إلى إسناد الرئاسة لغيره بسبب المرض أسندها لي.

ولم يقف الأمرُ عند هذا الحد؛ إذ تُوفي الدكتور (جمال الدين مختار) رئيس مجلس الثقافة والفنون والآداب والإعلام، فاستطلع رأيي لرئاسته إذا رُشِّحَتْ لها، فقبلتُ شاكرًا، فرشَّحني للدكتور (عاطف صدقي)، الذي كان قد عُيِّنَ مشرفًا على المجالس بعد تركه لرئاسة الوزراء. ولمَّا كان لا يعرفني فقد طلبَ إمهاله مُدَّةً للتروِّي والتفكير. وبعد مرور نحو شهر اتصل به ثانية، وألحَّ في تركيتي. وأخيرًا، رضخَ الدكتور (عاطف)، ورشَّحني في إحدى الجلسات، فلم يتقدَّم أحدٌ للترشُّحِ ضدي، فانتُخِبْتُ بالتزكية مقررًا للمجلس.

ومن أوَّل القضايا وقتها أن دارَ حولَ الطفل المصري، وأنه لا يحسنُ استعمالَ العربية الفصحى لا حديثًا ولا كتابة، وأشار أحدُ الأعضاء إلى أن راديو الكويت يذيع مسلسلًا يوميًّا ناجحًا يسمى (افتح يا سمسم)، يلتزم النطق بالفصحى، وإذا بجماعة يتصدون لمعارضته، ويحتجُّون بأمرين:

أ- أنه يلتزم الجيم المعطَّشة، وينسون أن كلَّ المصريين في الصعيد وريف الوجه البحري يتكلمون بها.

ب- أن الفصحى تقول: (بلى) في جواب الاستفهام المنفي، فتخلط بكلمة (بلا) المخففة من (بلاء)، وذلك أمرٌ كريه في مصر.

ومن أوائل ما صادفته أن كنا نناقش أمراً في اجتماع لمجلس الثقافة، وصرحتُ أنا بأحد الآراء فيه، فإذا بالدكتور (رشاد رشدي) - الذي كان محققاً لخلافتي إياه في أكاديمية الفنون - يعقب على كلامي: «أنتم ولا أدري من أراد - تريدون أن يتكلم الممثلون بلغة يوسف وهبي المتقعة؟»، فرددتُ عليه بأنني لم أتكلّم عن لغة المسرح إطلاقاً! وأيدني الدكتور (عبد القادر حاتم)، فاضطر الدكتور (رشاد) إلى السكوت.

وفي إشراف الدكتور (حاتم) تناولنا نواحي القصور في محافظة بعد أخرى، فلاحظنا أن الدكتور (حاتم) كان يستدعي في ذلك اليوم محافظها أو من ينوب عنه، فكانت اجتماعات ناجحة.

وفي منتصف عهد الرئيس (حسني مبارك)، لاحظنا أنه لا ينفذ شيئاً من التوصيات التي تختم بها تقاريرنا عن المشاكل التي نتصدى لها. فانتهزت إحدى الزيارات القليلة التي قام بها (زكريا عزمي) رئيس الديوان الجمهوري، الذي كان القانون يلزمنا بإرسالها لدراستها وتقديمها للرئيس، فكان جوابه: «إن الرجل (يريد: حسني مبارك) لا يجب أن يدخل إليه ما يعكر مزاجه»، فصمتنا لأنّ مهمة مجلسنا دراسة ما يشكو منه الجمهور، أي:

ما يعكر المزاج!

ولاحظتُ أنَّ لجنة الدراسات الأدبية يتكون أغلبها من صحافيين غير مشهورين، فاستطعتُ أن أُلحِقَ بها عددًا من قسم اللغة العربية بآداب القاهرة، وراعى في التشكيل أن يتساوى عدد اليساريين مع المحافظين.

ثم لاحظتُ أنَّ أغلبَ اللجنة من المتخصصين في الأدب العربي، فلجأت إلى الدكتور (عاطف صدقي)، وسألته: «هل المقصود من اللجنة أن تدرسَ الأدب المصري، أم الأدب في مصر الذي يشتمل على آداب كثيرة غير عربية الأصل ولكن ينشئها مصريون؟»، فأجاب بأنَّ الشيء الأخير هو المراد، فضممتُ إليها ممثلين عن الأدب الإنجليزي والفرنسي والألماني واللغات الشرقية الإسلامية والعبرية، من آداب القاهرة وعين شمس وحلوان، والألسن، وعُقب هذه الحركات قال لي الدكتور (صلاح فضل): «لقد حكمتَ على نفسك أن لا تدخل المجمع أبدًا». وأنا لم أهمل دار العلوم، وإنما سألتُ عمَّن يستحقُّ أن ألحقه بالمجالس من المتخصصين في الآداب الحديثة، فقال لي الدكتور (عبد اللطيف عبد الحلیم، أبو همام): «لا أحد».

ولاحظتُ أنَّ مجلس الثقافة يكادُ يخلو من أعضاء لجنتي الثقافة والأدب، فألحقتُ به بعضهم، مثل الدكتور (أبي همام عبد اللطيف)، والدكتور (عاصم الدسوقي).

وتولَّى الإشرافَ على المجالس ثلاثة: الدكتور (عبد القادر حاتم)، وكنتُ في عهده مجردَ عضوٍ في المجلس ولجنتي الثقافة والأدب، وكان هو

يتولى رئاسة المجلس منفردًا، ويلخّص في بدء كل جلسة ما تمّ في المجالس الثلاثة الأخرى، والتوصيات التي خرج بها.

أما الثاني الدكتور (عاطف صدقي)، فجعلني رأس جلسات مجلس الثقافة أحيانًا معه، وأحيانًا مع الأستاذ (أحمد رضوان) مستشار المجالس، وأحيانًا منفردًا. وفي الحالات الثلاث كنتُ أنا الذي يدير الجلسات ويعقب عليها.

وكان الثالث (كمال الشاذلي) ينفردُ برئاسة الجلسات وإدارتها والتعقيب عليها. حقًا كنتُ إلى جواره على المنصة، ولكن دون مشاركة، وكان غالبًا يستقدم الوزير الذي تقع المشكلة في اختصاصه، ويجلسه معنا على المنصة.

تَجْمَعُ اللُّغَةُ الْعَرَبِيَّةُ:

اعتقدُ أن كل مَنْ له اتجاه لغويٍّ من أبناء قسم اللغة العربية يكون له اهتمام بالمجمع وإنتاجه، وإذا كان من المتميزين تمنى أن يصير في يومٍ من الأيام أحدَ أعضائه.

وبطبيعة الحال كان ذلك أمني؛ فقد فزتُ بالمسابقة في اللغة العربية في التعليم الثانوي، وكنتُ أحدَ التلاميذ البارزين فيها، وفي التعليم الجامعي كنتُ أتطلعُ إلى التخصص في فقه اللغة.

ولكنَّ صِلتي العملية بدأت في أثناء إعدادي لرسالة الدكتوراه عن (معاجم اللغة)، وبلغ مِن تردُّدي على مكتبة المجمع، وطول مدة بقائي فيها، أن صرْتُ صديقًا للعاملين فيها.

وقدَّمت هذه الصداقةُ معوناتٍ جمَّة لها أهميَّتها، بل بلغ الأمر إلى حدٍّ أن عرَّفني أمينُ المكتبة بمنَّ قام بكتابة مسوِّدات الرسالة على الآلة الكاتبة، بدلًا مما عانيته في كتابة الماجستير، وبخاصة أن سَكَنَ هذا الكاتب كان على مقربة من سكني في شبرا.

ولر تنقطع صِلتي بمكتبة المجمع بعد الفراغ من الرسالة؛ فقد اضطلعتُ ببعض البحوث اللغوية التي استلزمت مِنِّي التردُّدَ عليها من وقت إلى آخر، وبسبب ما قمتُ به تطلَّعَ كثيرون من الأصدقاء داخل مصر وخارجها إلى اليوم الذي أصير فيه عضوًا رسميًا بالمجمع.

وتصدَّيْ لمهمَّة ترشيحي لعضوية المجمع عددٌ من الأصدقاء، على رأسهم: (محمد شوقي أمين)، والدكتور (توفيق الطويل). ولكنَّ الترشيحَ لم يحظ بالعدد الكافي، وقيل لي حينئذٍ: إن السببَ الرئيسَ في الفشلِ صِغَرُ السنِّ.

ثم توالى سنون، وبعثتُ عن مصرَ مدةً إلى أن عدتُ في السبعين من العمر، وعاد الأصدقاء إلى ترشيحي، وتكرَّرَ عدة سنوات، وكان على رأسهم الصديقُ الدكتور (حسين ربيع)، ولكنَّ الترشيحَ فشلَ مرَّةً وراءَ أخرى، وسمعتُ في هذه المرة أن السببَ كِبَرُ سِنِّي!

وأخيراً، امتنعتُ ومنعتُ أصدقائي من إعادة ترشيحي؛ إذ لم يخبرني أحد في كل مرة بأن نتيجة الترشح تعدُّ طعنًا في جدارتي العلمية بالعضوية، أو في أحد كتبي اللغوية.

وأما العمرُ فهو حجةٌ باطلة؛ لأنني كنتُ في إحدى المرات مرشحًا أنا وصديقي الدكتور (الطاهر أحمد مكي)، الذي يكبرني بسنة ونصف، فاختر هو ولم أختَر أنا.

يُرجع كثيرون هذا إلى الخصومة التي بين دار العلوم وكلية الآداب، وأنا أراها خصومةً ربما كانت عند الأجيال الأولى، أما جيلي أنا فلا خصومةً البتة بين الآداب و دار العلوم، وإنما السببُ هو أن المصالح الشخصية التي تجعل فئة من الأعضاء يبذلون كل الجهود لتبقى أغلبية الأعضاء في أيديهم، يمنحون من شاءوا، ويمنعون من شاءوا، وبغض النظر عن أي شيء آخر، ولو كان هذا الشيء كسب العلم أو غنم اللغة.

الأقطار

السودان:

في سنة ١٩٥٥م قرّرت (جامعة القاهرة) إنشاء فرع لها بالخرطوم، فتقدّمتُ له، فقبِلْتُ مع ثلاثة من كلية الآداب، هم: الدكتور (أحمد الخشاب)، والدكتور (سعيد عبد الفتاح عاشور)، والدكتور (محمد صفي الدين أبو العز)، واثنين من كلية التجارة، وواحد من كلية الحقوق هو الدكتور (صوفي أبو طالب)، والدكتور (عبد العزيز السيد) الذي صار وزيراً للتعليم العالي في ما بعد، ورئيساً للمنظمة الثقافية بجامعة الدول العربية.

وسافرنا معاً، واستقبلتنا الجالية المصرية في الخرطوم استقبالا حاراً، وأُسكنّا في استراحات الريّ المصريّ في السودان، الذي كان يمتلك مقرّات كثيرة ومتنوعة بالخرطوم، وكان نصيبي - في أوّل الأمر - داراً من طابقين، مبنيةً على النظام المصري، أي: الذي يحتوي على دورات مياه عادية.

وقرّرتُ لي الدور الأرضي، أما الدور الأول فقرّر للدكتور (حسن الشريف)، فاحتجّ بأن زوجته أجنبية لا تستسيغ هذا النظام، فحوّلتُ الإقامة مع الصديق (محمد صفي الدين أبي العز)، وجرتُ حياتنا طيبة لطيفة إلى أن جاءت زوجته إلى الخرطوم للإقامة معه، فتركْتُ الاستراحة إلى أكبر الاستراحات (استراحة أمير باشا)، وكان يقيمُ فيها زملاء كليتي الآداب والحقوق، وكانت استراحةً فخمةً، ولكن كانت دورة المياه فيها على النظام

السوداني، أي: يقضي الإنسان حاجاته في جردل، وتمرُّ حملة لتغيير الجرادل كلَّ صباح، وقد امتنع عليّ البراز في الأيام الأولى، واستولى عليّ صداغ متزايد، إلى أن عرفتُ أنَّ الفندق الحكومي في الخرطوم (المسمَّى: جراند أوتيل Grand Hotel) يحتوي على مراحيض على النظام المصري، فواظبتُ على التردُّدِ عليه كلَّ ليلة بعد انقضاء الدراسة، إلى أن اعتدتُ النظامَ السودانيَّ، وصار جسدي لا يرفضه.

وكانت الدراسة الجامعية ليلية؛ لأنها كانت تُؤدَّى في مبنى المدرسة الثانوية التي كانت تُعزى إلى الملك فاروق، فكان المبنى ثانويًا في الصباح وجامعيًا في المساء.

وكانت المدرسة فخمة البناء، لا يماثلها إلا مبنى الحاكم العام، وكانت حجرات الدراسة أوَّل شيء يراه داخلها، ثم يدلف إلى فناء (حُوش) فسيح ينتهي بمبنى مخصَّص للمكتبة. وقد كلفني الدكتور (عبد العزيز السيد) رئيس الفرع بالبحث في مكتبات القاهرة عن الكتب الأدبية واللغوية العربية والإنجليزية، وشرائها لمكتبة الجامعة، وقد أفدتُ من هذا التكليف، وما اشتراه زملائي؛ إذ كنتُ أقضي كل أوقات فراغي بالقراءة في الكتب، فكنتُ أقرأ صفاً بعد صفٍّ على اختلاف تخصُّص الكتب.

ولما كانت رحلتي إلى السودان أوَّل ابتعادٍ لي عن مصر، ومعاشرتي للزملاء أوَّل احتكاكٍ مباشرٍ بهم - فقد استأثرتُ كلَّ الاستياء، وانتهزتُ فرصة إجازة منتصف السنة، وطلبتُ من رئيسة قسم اللغة العربية

(الدكتورة سهير القلماوي) أَنْ تُنْهِيَ إِعَارَتِي وَتَتَدَبَّ زَمِيلًا غَيْرِي لِلسفر،
لَكِنَّهَا حَاولَتْ أَنْ تُسَرِّيَ عَنِّي، ووعدتني بالإجابة إلى طلبي في نهاية العام
الجامعي، وحدث ذلك فعلاً.

وعدت إلى السودان بعد تخلفي عنها سنة، ونزلت في هذه المرة في أحد
الفنادق في الخرطوم بحري، أي: بعيداً عن الجامعة. ولكن هذا الفندق أخذ
يخلو حتى صار المقيمون فيه اثنين: أنا، والمستشار الثقافي اليمني. وفي ذلك
كان أربعة من الزملاء يقيمون معاً في بيت سوداني، وهم الدكاترة: (زكريا
البري) من الحقوق، و(عثمان نجاتي)، و(محمود زغلول سلام)، وصادق له
من التجارة، كان هو الذي صاغ القوانين التجارية في السودان، فدعوني
فالتحقت بهم إلى آخر العام.

ثم رأيتُ (بنسيونا) أصحابه إيطاليات، فتقدمتُ إليه وزكّته زوجتي
عندهن، ولكنهنّ رفضن لأنهن لا يردن إلا أوروبيين.

وأقمتُ في أوّل السنة في استراحة كانت قبل أن نشغلها مستشفى أو
(شفاخانة) في لغة السودانين. وكانت هذه الاستراحة جيّدة التجهيز،
تحتوي على طبّاخ ونادل (سُفَرَجِي)، وكان هذا النادل من جنوب السودان
على فطرته. وفي ظهر يوم جمعة رأيته نظيفاً يرتدي ملابس نظيفة، فسألته عن
السبب، فأجابني أنّه ذاهبٌ إلى الجامع ليصلي لـ (محمد) ﷺ، فحاولتُ
بطرق مختلفة أن أبين له أننا - أي: نحن المسلمين - لا نصلي لمحمد ﷺ، وإنما

لربِّ محمد، ولكنَّ لم يستطع أن يفهمني، فأطعته، وقلتُ له: اذهب للصلاة
لمحمد ﷺ

ولما فحصنا أوراق الطلبة المتقدمين إلى كلية الآداب، وجدناهم جميعاً
اختاروا قسمي التاريخ والاجتماع، ولم يختَر أحدٌ قسمي الجغرافيا واللغة
العربية، وبقينا أسبوعين دون عمل، فأبديتُ أنا وزميلي الدكتور (صفي
الدين) رغبتنا في العودة إلى مصر ما دام لا عمل مطلوب منا، فرفض
الرئيس، وذكر أن له صلاحية تكليفنا بأي عمل، وأعاد الإعلان عن الفرع،
فالتحق طلابٌ جدد بالقسمين، وبدأنا العمل.

وفي أوّل الأمر وجدّني مكلفاً بكلّ التخصصات العربية في السنة
الأولى، ولكنَّ الحظَّ الحسنَ وفَّقني إلى زميلين معارَين للسودان، أحدهما من
القسم هو الدكتور (خليل عساكر)، فعهدتُ إليه بالنحو، والثاني الدكتور
(سعد مصلوح) من دار العلوم، فكلفته بالعروض، وفي ما بعد ترك
الدكتور خليل حكومة السودان، وتفرَّغ للفرع حتى صارَ عميدَ آدابه.

وأحسستُ أن الدكتور (صوفي أبو طالب) يريد أن يتخذَ سَمْتَ
الرئاسة بيننا، فيقوم بكلّ الحيل التي تجعله أوّلَ الراكبين والنازلين من
السيارة التي خصَّصتها الجامعة لنا، ويجلس في مقعد الدكتور (عبد العزيز
السيد) إذا كان شاغراً، ثم عرفتُ من أحد الزملاء أنه يدَّعي رئاسةَ وفدِ
الجامعة، وأن المراسلات تأتيه بهذا الزعم، فبذلتُ كلَّ جهدٍ لكسر هذا
الزَّعم.

وفي آخر العام عرض عليّ الدكتور (عبد العزيز) أن أنتقل نهائياً إلى الفرع ويعمل على ترقية إلى أستاذ مساعد، فرفضت. وعلى الرغم من ذلك لم أبق في القاهرة إلا سنة واحدة، ثم عدت إلى السودان، فقضيت سنة أخرى فيه.

وإذا كنا في السنوات الأولى نذهب إلى الفرع فرادى، ويبقى الواحد منا سنة كاملة - فإن الأمر تغير بعد؛ فقد غادر الفرع من عيّن فيه من هيئة التدريس معارين إلى غير السودان من البلاد العربية، فاضطرت - إذ كنت حينذاك رئيساً لقسم القاهرة - إلى إيفاد عضو بعد آخر، للبقاء هناك أسابيع فقط، إمّا ليقوم بتدريس مادته، أو بامتحان الطلاب في آخر السنة؛ فبعد أن كان تصحيح كراسات إجابة الامتحانات يتم في القاهرة، صار التصحيح في الخرطوم.

وكنا ونحن ما زلنا مدرّسين نُعدّ في الخرطوم من كبار الموظفين، ونُدعى في الحفلات الرئاسية.

وتعرّفت في الخرطوم بالأساتذة:

١ - الدكتور (إحسان عباس)، الذي كان يليني بسنتين في الدراسة

بالقاهرة، وصرنا في الخرطوم ثم لبنان صديقين مقربين.

٢ - الدكتور (عبد المجيد عابدين)، الذي سبقني في الدراسة في القسم،

وعمل في مكتبة آداب القاهرة، ثم عضواً في الفرع.

٣- الدكتور (محمد زغلول سلام)، الذي كان من محافظتي أسيوط، غير أنه تخرّج في (جامعة الإسكندرية).

وعندما عزمنا على السفر إلى السودان لإنشاء فرع (جامعة القاهرة) بالخرطوم، أخذتُ معي قطعة فضية بخمسة جنيهات، وكان هذا المقدار هو المسموح به لمغادر مصر، كما كانت العملة المصرية هي المستعملة في السودان. وفي مطار القاهرة سألني موظف الجمارك: «هل معك نقود؟»، فذكرتُ له ما معي، فقال: «إذن يجب أن نأخذ منك خمسين قرشًا ضريبة»، وأخذ العملة ودخل المطار، وغاب مدة، ثم عاد وقال لي: «يا أخي لماذا ذكرتُ ما معك؟ هل رأيتنا نفتش أحدًا؟ لقد أتعبتني في الحصول لك على ما بقي من المبلغ».

وفي إحدى مرّات عودتنا إلى القاهرة كان معنا الدكتور (وهيبة) الأستاذ بكلية التجارة، وكنا كلنا شبابًا صغارًا. وفي الجمارك قال أحد العاملين فيها للدكتور (وهيبة): «لقد كنت أستاذي في سنة كذا»، فهرولنا جميعًا ناقلين حقائبنا إلى جوار حقيبته، واستمرّ الحديث بين الدكتور وموظف الجمارك الذي جاء في ما يقول: «لقد أسقطتني في امتحان تلك السنة»، فإذا بنا نُهرول إلى إبعاد أغراضنا عن أغراض الدكتور.

وشرع أحد ضباط الجيش المصري في تعليمي قيادة السيارات في إحدى سيارات الجيش، ولم أكف إلا عندما صدمتُ سورَ أحد المنازل في الخرطوم.

العراق:

ولما أعرنا للعراق بعد ثورة (عبد السلام عارف)، زاملنا هناك الدكتور (إبراهيم أحمد العدوي)، وفوجئنا في السنة التالية بتعيينه مستشاراً ثقافياً لمصر في بغداد، وإذا به يكتب تقارير تُسيء إلى شُعبة أغلب أعضاء هيئة التدريس الجامعية المصرية المعارين للعراق، حتى زميلنا في دار العلوم المريض بالروماتويد الدكتور (عبد الحكيم بلبع)، الذي اتهمه بالبخل الشديد، وذهابه إلى الجامعة في الدرجة الثانية من الترام، فمنعهم الأمن من تجديد الإعارة في السنة الجديدة. ولما كنت أنا قضيتُ عطلة الصيف كلها في لبنان وتركيا، فإتني لرأسمع بالأمر إلا في آخر العطلة، عندما رجعتُ إلى مصر، ووجدتُ الزملاء يسأل كل منهم الآخر عن تجديد الإعارة.

وبلغ الأمرُ إلى السلطة العراقية، فتدخل الرئيس (عبد السلام عارف) شخصياً، وكَلَّمَ الرئيس (جمال عبد الناصر)، وسأله: «هل تريدُ مساعدتي أو تشويه سمعتي في العراق؟»، فألغى المنحَ عن كُُلِّ المعارين.

وأعيدَ المستشارُ الثقافي إلى مصر، وسمعنا أنه وُبِّخَ على عمله وقُرِّرَ عدمُ إسنادِ أيِّ منصبٍ آخر له. ولكننا فوجئنا بعد سنتين بتعيينه نائباً للرئيس (جامعة القاهرة)، وبعد ما يقرب من سنتين مستشاراً ثقافياً لمصر في ليبيا.

وانتهزتُ فرصة وجودي في العراق للتردد على المكتبات التي تحتوي على مخطوطات، فكان منها ما خيَّبَ أمني؛ إذ توجد مكتبة مشهورة، هي مكتبة (داود شلبي) في الموصل، لها فهرس مطبوع، فسافرتُ من بغداد إلى

الموصل، وقصدتُ المكتبة، فعرفتُ أنَّ صاحبها الذي توفي لم ينجب غير فتاة، وأنها تزوجت طيباً صار وصياً على المكتبة. ولما عرفت عنوانه قصدته، فما إن دخلتُ عليه وألقيتُ السلام وعرفَ هدي، حتى أعلن: «لا زيارة للمكتبة، ولا اطلاع على ما فيها، ولا تصوير لشيء منها»، فقلتُ راجعاً دون أن تبادل كلمة أخرى!

وتوجد في الموصل - أيضاً - مكتبة (الجليلية) الذين كانوا في أحد الأيام حكماً لها، ووجدتُ فيها مخطوطاً للمقرئ لا يوجد له أخ في أي مكان آخر، فلما تحدّثنا عنه وعدوا بأنهم عازمون على تحقيقه ونشره، ووفوا حقاً بوعدهم.

وزرتُ في البصرة مكتبة (باش أعيان) الذين يتمون إلى الخلفاء العباسيين، وكانوا لا يسمحون إلا بالزيارة والرؤية، ولما كان الصديق الدكتور (سامي العاني) محتاجاً في إنجاز الدكتوراه إلى أحد مخطوطاتهم، سرّقه من المكتبة ليصوره ثم يعيده إليهم.

ومعروف أنَّه كان يعيش في بغداد أحد الأثرياء المغرمين بالتراث، وأنَّه أنشأ في بيته مكتبة تضم مجموعة كبيرة من المخطوطات القيمة، هو (عباس العزاوي).

وعندما أنشئت جامعة الدول العربية، واجتمع في بغداد وزراء خارجيتها دعاهم (العزاوي) في قصره، وعندما اجتمعوا أرادوا إحراجه ورؤية المكتبة، فدعاهم إلى حجرة مجاورة لها وبينهما باب، ففتحوه ووقف إلى

جواره بحيث يمنع كلُّ مَنْ يحاول الدخول إلى المكتبة، وسمح للوزراء أن يروا المكتبة من الغرفة المجاورة، ولم يسمح لأحدٍ منهم بدخول حجرة المكتبة.

ولكنني حصلتُ على أقصى المساعدات من مكتبات: متحف الآثار، ووزارة الأوقاف، وبعض الجوامع، ولا أنسى في هذا الصدد فضَّلَ (عبد الله الجبوري).

وعندما بلغني أنَّ (صدام حسين) أتمَّ كلَّ ما في العراق من مكتبات، وأصدرَ قرارًا بحفظ كُتُبها في متحف الآثار - حدثُ له ذلك العمل - غير أنَّني أُصِبتُ بحزنٍ شديد - بعد ذلك - عندما وصلتني أخبارُ ما فعله الجيش الأمريكي فيه، ونشرتُ مقالًا في مجلة (تراثيات) التي تصدرها دار الكتب، يُسجِّلُ هذه النكبة.

وفي أحد الأيام طلب أحدُ طلاب الدراسات العليا من العراقيين مقابلتني، وكنت وكيلاً بآداب القاهرة، فأذنت. ولما التقينا ذكر لي أنه يعدُّ رسالةً دكتوراه في التاريخ في جامعة الإسكندرية. ولكنَّ الأستاذ المشرف على رسالته أَعيرَ إلى جامعة خارج مصر، فنصحته أن يبحثَ عن المشرف المناسب لرسالته من آداب القاهرة، ويعرض عليه حالته، فإذا وافق على الإشراف عليه فلن تمتنع الكلية عن قبوله، وتم الاتفاق بين جميع الأفراد، فطلبت أن يجيء بمسنداته من جامعة الإسكندرية إلى جامعة القاهرة.

ولكنَّ سوءَ الحظ جعله يسحبُ أوراقه بيديه من جامعة الإسكندرية، وقَبَّلَ أنَّ يسلِّمَهَا إلى جامعة القاهرة أصدر الرئيس (أنور السادات) قرارًا بعدم إلحاق طلبة عرب، وبخاصة من دول الصمود، بالجامعات المصرية، ردًّا على أعمالهم وقراراتهم ضد مصر بعد الاتفاق على (كامب ديفيد). فصار أمرُ هذا الطالب مشكلًا، ولكنني سألتُ الطالب أن يتركني لحلَّ مشكلته، وفعلاً أخذتُ كلَّ المستندات، والتقيت الدكتور (حسن حمدي)، وشرحتُ له الأمر، وذكرتُ له أنَّني أحسُّ أني السبب في هذه القضية. والأمرُ الغريب أنه استجابَ لوساطتي وقَبَّلَ إلحاقَ الطالب العراقي في جامعة القاهرة، معتبرًا إياه نَقَلَ طالبٍ من جامعة مصرية إلى أخرى مصرية، وليس قبولًا لطالب عربي جديد.

وهكذا حُلَّتِ المشكلة، وحصل الطالب على الدكتوراه في موعدها القانوني، وعادَ إلى بلده.

وبعد عدة سنوات تلقيتُ تهنئةً من اتحاد المؤرخين العراقيين، تحطرنى بانتخابه لي عضوًا شرفيًا فيه.

السعودية:

كانت أولى رحلاتي إلى السعودية عندما أنشئت جامعة (الملك سعود)، وعُيِّنَ الدكتور (عبد الوهاب عزام) رئيسًا لها، والأستاذ (مصطفى السقا) عميدًا لكلية الآداب بها، فاستدعاني على سبيل الاستعارة فذهبتُ،

ووجدت الجامعة تضم كليتين: الآداب، والتجارة، وجميع العاملين فيها مصريون ما عدا مدرسًا واحدًا إنجليزيًا أو أمريكيًا في كلية التجارة، ويعمل معه مدرسٌ مصريٌّ. ونزلتُ في الشقة التي كان (السقا) يسكنها.

وحان موعدُ العيد، فأردتُ قضاءه في مصر مع أسرتي، فذهبت إلى الداخلية أطلبُ تأشيرتي خروج وعودة، فلما سألتُ الموظف الذي أعطاني تأشيرة خروج فقط عن تأشيرة العودة، احتجَّ بأنها تحتاجُ إلى وقتٍ قد يستغرق الإجازة كلها، وأنَّ الأُسْهلَ أنْ آخذَها من السفارة بالقاهرة. فسافرتُ وقضيتُ الإجازة كلها، ولم أطلب تأشيرة العودة إلا في اليومين الأخيرين من العطلة، فسألني المستشار الثقافي الذي كان من أصدقائي عن سبب عدم أخذها في الرياض، وذكر أن كلام ذلك الموظف غير صحيح، وأنَّ تأشيرتي تعطى للسفارة في أول العام الدراسي، أي: وقت رحيل المدرسين الجدد إلى السعودية، ثم تُسحب منها.

وبذل المستشارُ كلَّ الجهود للحصول على التأشيرة، ولكنه لم يحصل عليها إلا قبل انتهاء العام الجامعي بأسبوعين، فاعتذرتُ عن السفر ووضعتُ أسئلةً لما قمت بتدريسه، وقام بتصحيح الإجابات أصدقاء كانوا في الرياض.

وفي السنة التالية طلبتني السعودية فرفضت مصر؛ لأنَّ العلاقات بين البلدين كانت قد ساءت بسبب ثورة (السلال) في اليمن.

وكان السعوديان الدكتوران: (عبد الله التركي)، و(عبد الله العجلان) عميدَيِ مؤسستين تعليميتين، وكانا يأتیان سنوياً إلى مصر لاختيار مُدَرِّسين، وكنتُ أنا في تلك الفترة وكيلاً لكلية الآداب، فاستعاناني في الحكم على مَنْ اختاراه مِنْ مُدَرِّسين. ولما اطمأنَّا إلى عدالة أحكامي، أعادا الالتجاء إليَّ سنةً بعد أخرى، ثم طلبني (التركي) أنا والدكتور (صباحي عبد الحكيم) عميد الكلية، ل يبقى كلُّ منا شهراً في مؤسسته، وهناك التقيتُ عدداً كبيراً من دار العلوم، والدكتور (يعقوب بكر) زميلي في القسم وعميد الكلية السابق، الذي طلبَ أن أذهبَ إلى بيته في مصر، وأن أستخرجَ مِنْ موضعٍ معيَّن وَصَفَه لي في مكتبته شهاداتٍ دراسيةً له، وأسلمها للجامعة، فعجبتُ!

وفي عُطلة تلك السنة سقطَ الدكتور (يعقوب) مِنْ نافذة شقته التي كانت في الدور السابع من البيت - على ما أتذكر - فماتَ على الفور، وتعددت إشاعاتُ أنه انتحرَ، والله أعلم.

وعلمتُ أن بعضَ الزملاء في السعودية أراد أن يكيّدَ له، فأخبرَ طُلابَه أنه أستاذ دراسات عليا فقط، وأنه لا ينجح في تدريس طلبة الليسانس، فساءت العلاقاتُ بينه وبين طُلابِه.

ويُذكِّرني هذا الأمرُ بأمورٍ وقعت في العراق؛ فعندما كنتُ معاراً لكلية الآداب في (جامعة بغداد) استعارتني منها كلية الشريعة، وأسندتُ إليَّ تدريسَ مناهج البحث. فاتَّصلَ أحدهم بطلبتي، وذكرَ لهم المكيدةَ نفسها،

فشكّوني لدى العميد، الذي كان في ذلك الوقت الدكتور (جميل سعيد) خريج قسمنا بالقاهرة، فحكى لي الأمر ضاحكًا.

وعندما دخلتُ إلى الكلية ذكرتُ لطلبتني أنّه لا يوجد مدرّسٌ عادي ومدرّسٌ دراسات عليا، وإنما إمّا أن يكون مدرّسًا يستطيع أن يوصلَ معلوماته إلى طلبته، أو مدرّسًا فاشلاً لا يستطيع، وأنني لست معينا في الشريعة وإنما الآداب وحدها إن أرادوا، فانقطعت الشكوى بعد ذلك.

وكان الزميل الدكتور (يحيى هويدي) في قسم الفلسفة، وأُعير إلى السعودية، وتمّت السنة، وجُدّدت الإعارة له، ولكنّه فوجئ - وهو على أهبة ركوب طائرة العودة إلى مصر - بمنّ يسلمه رسالة تُنهي التعاقد وتمنعه من العودة إلى السعودية، ومنّ حكى هذا الخبر لم يحك لي الأسباب.

ولكنني فوجئتُ وأنا عميد للكلية بالصديق الدكتور (أبي الوفا التفتازاني) وكيل الكلية، يخبرني بأنّ الدكتور (يحيى) يرفض القيام بالتدريس، ويحتجُ بأنّ تدريسَ أوّل محاضرة أمرٌ مهولٌ، وعجزنا جميعًا عن إقناعه بالتدريس، فاتصلتُ بأخيه الأستاذ (أمين) فإذا به يشكو إليّ أنّه لا يستطيعُ التفاهمَ معه وأنّه حرّمه من مساعداته.

ويبدو أنّ الدكتور (يحيى) - للأسف - اختلّ عقله؛ فقد دخل عليّ في عمّادتي، وطلبَ مِنّي أن أتوسّطَ له عند السيدة (جيهان السادات) لتقابلّه، ففعلتُ، وتركتهما معًا في غرفتي. ولما انتهى الاجتماعُ ذكّرتُ لي اختلاله،

وقالت إنه حاول أن يقنعها بوجود جماعة ترصده لتقتله، ولما سألتها عن أمر هذه الجماعة لم يذكر أحدًا!

واحتاجت كليات البنات في السعودية - قبل توحيدها في جامعة - إلى مستشار للغة العربية، وكان الصديق الدكتور (حسين ربيع) معارًا في جدة، فعرف مندوب هذه الكليات، فرشّحني للقيام به.

ولما وصلت إلى الرياض وجدتُ يعمل معي أربعة مستشارين آخرين، أحدهم سوداني، والباقون مصريون، ووجدتهم يعملون تحت رئاسة وكيل الكليات، وعندما رأيته وجدته الدكتور (عبد الله العجلان)، وكان يعمل هو تحت رئاسة رئيس، له مقرٌ بعيد عن مقرنا. وكان عملنا يستلزم بين فترة وأخرى السفر مع (العجلان) إلى أرجاء مختلفة من شبه الجزيرة؛ لوجود كليات متناثرة فيها. وفعلاً زرت مكة والمدينة وجدة في الغرب، وأبها في الجنوب، والقصيم في الشمال، والدمّام في الشرق. وكانت الأميرة (الجوهرة بنت فهد) عميدة على كلية التربية في الرياض، وإحدى الزميلات في قسمنا بالقاهرة عميدة على كلية الآداب بالمدينة.

وكان مستشار العلوم - وهو أصلاً من (جامعة الزقازيق) - يسكن في البيت المجاور للبيت الذي أسكنه في شارع الخزان الذي كنا نسميه (الشارع المصري) لكثرة المصريين فيه، وغلبة الطابع المصري عليه، وكان هو يقتني سيارة، فكنت في الغالب أذهبُ معه إلى العمل وأعود.

وسمعتُ أنه سيُعيَّن وكيلًا جديدًا أو رئيسًا للمستشارين أحدُ السعوديين، الذي كان قد تخرج في (جامعة الإسكندرية)، وكان بيته في اتجاه بيتي، وما أكثر ما صحبني في سيارته عند عودتي من مقرِّ الوكالة. ولكنَّ صلتني به كشفت لي أننا لن نتفق إذا تولى الرئاسة، فقدمتُ مذكرةً استقالةً مختصرة إلى الدكتور (عبد الله العجلان) وكيل كليات البنات، وقلتُ له أسبابها شفويًا، ففاجأني بعد أيامٍ بنقلي إلى رئاسة كليات البنات مستشارًا للدكتور (عبد الملك بن عبد الله الدهيش) رئيس كليات البنات.

والحقُّ، إنَّ (العجلان) صارَ صديقًا لي، يصرِّح لي بأشياء يخفيها عن غيري، وكان ممَّا أراني رسالتان سلَّمَتْهُمَا له معيدةٌ بكلية المدينة المنورة، تعيَّبُ فيها على عميدتها المصرية، وتنسب إليها الوقوعَ في أخطاء، وتبدي استعدادها أن تقومَ هي وزميلة لها، أعلنت اسمها في الرسالة، بإدارة الكلية؛ ولذلك عرض عليَّ الرسالة ضاحكًا.

وعرض عليَّ أمرًا من رئيس كلية البنات للتصريف مع عضو هيئة التدريس المصري في مدينة الدمام - وهو الزميل الدكتور (سيد الناصري) - وذكرَ أنَّ الطالبات يشكون أنه يُكثر من تسمية آلهة اليونان في محاضراته، ولمَّا كنتُ أعرف أنه أستاذ للتاريخ اليوناني القديم، أثبتُ للرئيس أن ذلك التاريخ مليءٌ بأسماء الآلهة، ولا يمكن تدريسه دون التعرُّض لها، وذكرتُ له بالمناسبة أنَّ القرآنَ نفسه ذكر أسماء عددٍ من سمتهنَّ أقوامٌ آلهة.

واعترض الرئيس على إسناد تدريس مادة التوحيد التي يسميها السعوديون (العقيدة) إلى مصري، فأبعده الوكيل في السنة الجديدة، وبقيت المادة شاغرة، ثم أتوا بسعودي يدرسها، ولكن الطالبات شكّون منه، فأبعده.

وأرادت كلية الدمام إسناد الإشراف على أطروحات هذه المادة إلى سعودي، فرفضت الطالبات وكلمتني تليفونيا، وأرسلن لي مذكرات حتى استطعت إرجاع الأستاذ المصري الذي ذكرن اسمه.

واصطحبني الوكيل مرة أنا ومستشار العلوم لنزور كليات مكة والمدينة وأبها، ونزلنا فندقا واحدا في مكة فكنا نتسامر معا. وحضر إحدى الجلسات مخضّر إحدى الكليات، فسأله عن أسرته، فكان ممّا أجاب أن لديه ولدَيْن، فسأله الوكيل: «هل أنت مانع للنسل؟»، وكان ذلك أمرا محرّما في السعودية، فسكت ولم يُجب خوفا على وظيفته. وإذا بالمستشار العلمي يلحّ عليه أكثر من مرة بالإجابة! فاضطرت إلى التدخل، وقلت: «أنا أفعل، قلّمت للإسلام اثنتين ممتازين في أخلاقهما وعلمهما وعملهما، فهل هذا أفضل أم كنت أقدم له عشرة خائبين»، فسكت النقاش.

وجاء وقت الحج، ففاجأني الرئيس الذي كان قبلاً نائب رئيس الحرم المكي، وكان بيته الأصلي في مكة المكرمة، وكان قد اعتاد أن يستضيف في الحج نخبة من الأصدقاء، فاستضافني أنا وزوجتي أياما في بيته، ثم في

سرا دقه الخاص في عرفات، واصطحبنا في الذهاب إلى المزدلفة، وقمنا بكل مناسك الحج على هذا النحو فكان حجاجاً أميرياً.

ولما كنّا قد وصلنا إلى مكة مبكرين، ووجدنا الطائفين حول الحرم المكي قليلين - استطعتُ أن أحيطَ زوجتي بدائرة من ذراعيّ، وأصل بها إلى الحجر الأسود، فاستطاعت أن تقبله، أما أنا فاكتمتُ مضطراً بالاستلام والإيماء.

وبعد عودتي إلى القاهرة، وإلى العمل في جامعتها، استدعيتني (جامعة أم القرى) في موعدٍ حدّدته لمناقشة إحدى الرسائل فيها أنا وتلميذي الدكتور (عبد الله الفدا)، الذي كان رئيساً لـ (جامعة الملك سعود) في ذلك الوقت، وسافرتُ إلى مكة واعتمرت، ولكنّ المناقشة أُجّلت إلى موعد آخر بسبب اعتذار (الفدا)، فرجعت إلى مصر، وفي الموعد الجديد سافرتُ إلى مكة واعتمرت، وتمّت المناقشة.

مُتَفَرِّقَاتُ

الجوائزُ:

كانت أولُ جائزةٍ حصلتُ عليها مِن (مكتب تنسيق التعريب) بالمغرب، الذي أعلنَ عن منح ثلاث جوائز في دراسة الأضداد في اللغة، فتقدمتُ إليها ببحثٍ (مدخل لتعريف الأضداد)، ففاز بالجائزة الثانية، وفاز الزميل الدكتور (محمد عيد) في دار العلوم بالجائزة الثالثة، وحُجِبَتِ الجائزة الأولى.

وفي سنة ١٩٨٦م كنتُ في حوالي الثانية ظهرًا رأسُ لجنة رَصْدِ درجاتِ أحد الامتحانات مع الصديقتين: (وفاء كامل)، و(نادية متولي)، وإذا بأحد الفراشين يُنبئني أَنَّ التليفون يستدعيني، وإذا المستدعي الدكتورة (سهير القلماوي)، وإذا بها تهتني لفوزي بأعلى جائزة أدبية في مصر، وتنبئني أن تصويتًا على الجوائز حدث بالمجلس الأعلى للثقافة، وأَنِّي فزتُ مِن أول دورات التصويت، وأن أستاذي الدكتور (حسين مؤنس) فاز في الدورة الثانية أو الثالثة، وأنها لم تستطع أن تؤخِّرَ التهئةَ إلى أن تنتهي الجلسة، وإنما خرجت في منتصفها لتهتني، وأنها ستعودُ لتكملة الجلسة بعد المكاملة.

وبينما كنتُ أعمل مستشارًا بتعليم كليات البنات بالسعودية، اختارني المسؤولون في (مؤسسة الملك فيصل) محكمًا ابتدائيًا للجائزة في الدراسات الأدبية عدة مرات، ثُمَّ جعلوني واحدًا من لجنة التحكيم العليا، فعرفوني معرفةً طيبةً، وعرفوا كتابي (المعجم العربي: نشأته وتطوره) وغيره مما

أصدرتُ وحقّقتُ من كتب لغوية، ففطنَ أمينُ الجائزة الدكتور (عبد الله العثيمين) إلى أنَّ من الظلم إبعادَ هذه الدراسات من الجائزة، واقترح على اللجنة أن تقدّم اقتراحًا بذلك إلى كبار المسؤولين عن الجائزة، فوافقت اللجنة وتقدمت بالاقتراح، واستغرق الأمرُ ثلاثَ سنوات ليتمَّ الإعلان عن الدراسات اللغوية داخل الجائزة الأدبية، وتقدّمتُ إليها وأنا في مصر.

وفي مساء إحدى الليالي سنة ٢٠٠٤م اتصل بي أحد الصحفيين من السعوديين، وأخبرني أنني فزت بالجائزة، وأن الإعلان عنها سيصدرُ غدًا، وفي صباح الغد اتّصل بي الدكتور (عبد الله العثيمين)، وهنّأني بالفوز. ولما كنّا اعتدنا في تلك السنوات أن يفوزَ اثنان مناصفةً، فقد سألتُه: «هل لي شريك؟»، فأجاب: «لا شريك لك»، وضحك.

وعندما حدّدَ موعدَ تسليم (جائزة الملك فيصل العالمية) استدعاني (مؤسسة الملك فيصل) إلى الرياض أنا والأربعة الآخرين الفائزين بالجوائز الأخرى في هذا العام.

وعند خروجي من الطائرة في مطار الرياض وجدتُ في انتظاري سفير مصر في السعودية الأستاذ (فتحي الشاذلي)، أو الأستاذ (محمد رفيق خليل)، والمستشار الثقافي، ومندوب (مؤسسة الملك فيصل)، وبعد مراسم الاستقبال أخذوني إلى فندق الخزامي الذي نزل فيه الخمسة الفائزون.

وكانت ليلة منح الجوائز احتفالاً كبيراً حضره الأمير (سلطان)، والأمير (خالد)، وألقيتُ كلمةً الفائزين.

وكان مجلسي إلى جوار الأمير (سلمان)، فدار بيننا حديث شيق، ثم طلبتُ منه إهدائي (الموسوعة العربية) التي كان قد أصدرها، وأعطيته عنواني بالقاهرة، فتنفّصل بإرسالها لي مشكورًا.

واحتفل السفير بي احتفالاً قبيًا، دعا فيه سفراء البلاد العربية إلى العشاء والتصوير معي، وفي آخر الليلة أجري مندوب (الأهرام) حوارًا معي، وسألني في ختامه: «هل ستهدي جائزتك إلى الرئيس (حسني مبارك)؟»، فنفيت ذلك، وقلت: «هل أنا لاعب كرة فاز في مباراة لأفعل ذلك؟ إنَّ الجائزة التي حصلت عليها تتويجٌ لحياة كاملة قضيتها في جهاد علمي». وبعد يومين هاتفني أحد الأصدقاء - وكنتُ ما زلتُ في الفندق، وعاتبني إنه ليرعهد مني أن أفعل ما فعلتُ، فسألته عمّا فعلت! فذكر لي أن جريدة (الأهرام) أعلنت اليوم أنني أهدي جائزتي إلى الرئيس (حسني مبارك)!! والحق، إن أحدًا من الرئاسة لم يتّصل بهذا الصدد.

وفي عام ٢٠٠٦م نلتُ (جائزة الرئيس حسني مبارك) في الدراسات الأدبية، ولكنَّ أحدًا لم يحتفل بنا، أو يستدعينا لتسلم الجائزة، وبعد مرور وقت، قال لي صديقي الدكتور (جابر عصفور): «لماذا لا تتسلم الجائزة مني بدلًا من ركنها في مكتبي؟» فتسلمت المكافأة والوسام في صمت، وبعد مرور سنواتٍ أخرى تسلمتُ أنا وزملائي الآخرون الفائزون بجوائز، دعاوى إلى احتفال تُوزع فيه جوائز كل السنوات المهملة، وأظنَّ أن ذلك الحفل ليرقم على الرّغم من الدعوة.

ويُذكر هنا ما حدث في احتفال (جامعة القاهرة) بمرور مئة سنة على إنشائها، تلك المناسبة التي يتمناها كل حاكم لإقامة الاحتفال المناسب لها. وأقامت (جامعة القاهرة) كل ما يستلزمه الاحتفال، وقيل لنا: إن الرئيس حسني مبارك سيأتي عصر ذلك اليوم. ودُعينا جميعًا، وانتظرنا مجيء الرئيس الذي لريأت، وقيل لنا: إن الأمن حذّره من الحضور، وانقضى الاحتفال باهتًا لا لون له!

المصايف:

بعد تخرّجنا من الكلية عُيّن زميلي (مدحت إسماعيل) في وزارة الثقافة، وجاء مقرّهُ في (سبورتنج) في الإسكندرية، فدعاني لقضاء بعض العطلة الصيفية، وفعلاً نَعَمْنَا بوقتٍ لطيف حَبَبني في الإسكندرية دومًا. وذات سنة رافقتُ أنا وصديقي (وليم) جماعة العاملين الاجتماعيين في (جمعية الشابات المسيحيات)، التي نزلت المندرة قبل أن تُعَمَّرَ. فاعتدتُ أن أقضي بَعْضَ الصَّيْفِ فيها، وأن أستقرّ في فندق (جوردن) في الرمل، وصار العاملون فيه أصدقاء، حتى إنهم كانوا يبحثون لي عن مكانٍ خالٍ في فندق آخر إذا ذهبْتُ إليهم فجأة، وخاصةً بعد أن صار من مالكي فندق (جوردن) أمينُ (جامعة عين شمس)، الذي كان زوجًا لصديقة أخت زوجتي، ويقيم في الجيزة في الشارع الذي نقيم فيه في العجوزة.

ونزلتُ في بعض السنوات في (سان جيوفاني) على البحر مباشرة في (ستانلي)، ولما تزوّجنا أقمنا أيامًا في فندق (بوريفاج) المواجه لـ (سان جيوفاني).

واعتادت السيدة جيهان السادات أن تُنزلَ أسرتي في استراحتها في (المعمورة) لمدة شهر، وأسرة الدكتور يوسف خليف شهرًا آخر، واستمرَّ هذا التقليد إلى أن تنازلت عن الاستراحة.

وأقام نادي هيئة التدريس معسكرًا صيفيًا في (مرسى مطروح)، كان في أول سنةٍ على شيءٍ من البعد عن البحر، وفي السنة الثانية أشرفَ عليه. ثم أخذت (قناة السويس) الأرض، وأزيحَ نادي هيئة التدريس إلى ما وراءها، وقد أوجد هذا المعسكرُ صداقاتٍ طيبةً، استمرَّت طويلًا بين أعضاء من كليات متباعدة.

كذلك اعتاد (نادي الصيد) - الذي أنا عضوٌ فيه - على قضاء أسابيعٍ من الصيف في (بور سعيد)، فاشترطنا فيها أكثر من سنة لتوافر أسباب العيش. ونزلتُ في سنتينٍ عَشَشَ (رأس البر) قبل تعميرها أنا وصديقي الدكتور (شكري عياد)، كانت من أجمل السنوات، وعندما أُعير الدكتور (شكري) إلى (جامعة الملك سعود) بعد زمنٍ طويلٍ وأجرَ شقةٍ واسعةٍ في الرياض - أراد أن نعيد المعيشة معًا ثانية، ولكنَّ أحوالي في القاهرة لم تسمح لي بهذه المتعة.

ونزلتُ أنا وأسرتي في فندقٍ قريبٍ من ساحل البحر المتوسط، ولأوّل مرة عرفتُ من بعض زملائه وجودَ طريقٍ ممهّدٍ من هذه المنطقة إلى أسيوط يخترق الصحراء الغربية.

وأخيراً، امتلكنّا شاليهًا في الكيلو (٧٤) من الإسكندرية، وله قصة؛ فقد أراد نادي هيئة التدريس يومًا إنشاءً منتجع عند الكيلو (٣٥)، واشتركتُ ودفعتُ القسطَ الأوّلَ من ثمنه، ثم تعذّر عليّ دَفْعُ بقيّة الثمن، فخرجتُ من الاتفاق، ولكنتي سهوًا عن سَحْبِ اشتراكي. فلمّا أنشأ النادي القريةَ الثانية صرّتُ بهذا الاشتراك المنسي من أوّل المشتركين، ومن أوّل مَنْ يختار شاليهه، فمن الطبيعي أنّي اخترتُ شاليهًا على البحر، وهو الذي تقضي فيه أسرتي الصيف الآن.

المُجَامَلَةُ:

وفي أثناء عمادتي، دخلَ عليّ الصديق (سعيد حري)، أخو أقرب أصدقائي منذ كُنّا معًا في الكلية، وتوسّطَ لإلْحَاقِ أحدِ الطلاب بقسم اللغة الإنجليزية الذي يرغب أكثر طلاب الكلية في الالتحاق به؛ ولذلك وُضِعَتْ له قواعدُ حاسمةٌ. ولما كنتُ أحدَ المشاركين في وَضْعِهَا فقد عرضْتُها على مجلس الكلية ليؤيِّدها، وعزمتُ ألاّ انتهكها البتّة، وشرحتُ هذا للصديق، فخرج غاضبًا ولم أره بعدها أبدًا!

ودخلت عليّ الزميلة الدكتورة (زاكية إبراهيم) لأمرٍ مماثل، فشرحتُ لها الأمر، فأعلنت: «ألا أستحقُّ المجاملةَ بعد أن خدمتُ الكليةَ أكثرَ من عشرين سنة؟»، وخرجت غاضبةً.

وتلك إحدى مساوئ تولي الرئاسة في مصر التي يُفضّلُ شعبُها المجاملةَ على تكافؤ الفرصِ.

كلمة ختامية

أظنُّ أنَّ الوقتَ قد حانَ لأقول:

- الحمدُ لله كلُّ الحمدِ الذي مكَّنني مِن كِتَابَةٍ مَا كُتِبْتُ، وَقَدَّم لي مِن الأَعْوَان مَا لَمْ يَخْطُر بِيَالِي، وَلَوْلَاهُمْ مَا وُجِدَ هَذَا الْكِتَابُ.
- إِنِّي أودُّ البَشَرَ جَمِيعًا، وَفِي الصَّدْرِ مِنْهُمْ إِخْوَتِي الْمَصْرِيِّينَ.
- إِنِّي لَمْ أَعْرِفْ - وَمَا زِلْتُ لَا أَعْرِفُ - شَخْصًا خَيْرًا خَالِصًا، وَلَا شَرًّا خَالِصًا.
- إِنِّي لَمْ أَكْتُبْ عَنْ جَمِيعِ الْأَخْيَارِ وَمَنْ أَعَانُونِي؛ لِأَنِّي لَا أَسْتَطِيعُ حَضَرَ عَدِيدِهِمْ.
- إِنِّي كُتِبْتُ عَمَّنْ صَدَرَ عَنْهُ شَرٌّ أَوْ فُسَادٌ؛ رَغْبَةً فِي أَنْ تَقْرَأَ الْأَجْيَالُ الْحَدِيثَةَ، وَتَتَمَهَّلَ دَائِمًا لِلتَّفَكِيرِ قَبْلَ الْإِقْدَامِ عَلَى الْعَمَلِ.

ملحق الصور



عدة صور تُمَثِّلُ المراحل العمرية المختلفة

10

三

وَالْحَمْدُ لِلَّهِ

عَلَّمَ الْبَشَرِ مَا كَانُوا يُخْفُونَ لَهُمْ لَقَدْ خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ فِي أَحْسَنِ تَقْوِيمٍ

[illegible]

18/11/1941

12/11/19

卷之三

وزارة المعارف العمومية

مِثْلَ كَلِمَةِ الدَّارِ لِلْمُتَجَارِعَةِ
الْقِسْمُ الْمَامِ

العامرة في كل واحد من الجبلين ، وهو من الميلا

10

1

فرط صاحب الشهادة والمقامية من عجبنا بلدا

كل كسب الاضيق من التسلياة يلينا

1935 1/1/17 1/1/17

تجدید



مجلة الفخرية

بعد الله ولله على نبينا وآله طابا بطنه (تقدرب)

قرن مجلس الجامعة بتاريخ ١٣ بوليه سنة ١٩٥٢

من السيد حسين محمد نصار بن السيد محمد نصار المولود في ١٩٢٥
 وفتحة وفتحة (تقدرب) "نفس اللغة العربية واللغات الشرقية" بتقدير ممتاز
 وموضوع رسالة: المعجم العربي - نشأته وتطوره

الفاخرة ربح الله سنة ١٣٧٦ هـ و نوفمبر سنة ١٩٥٤ ميلادية

الأمين السيد علي الجبنة

المحرر

المعيد

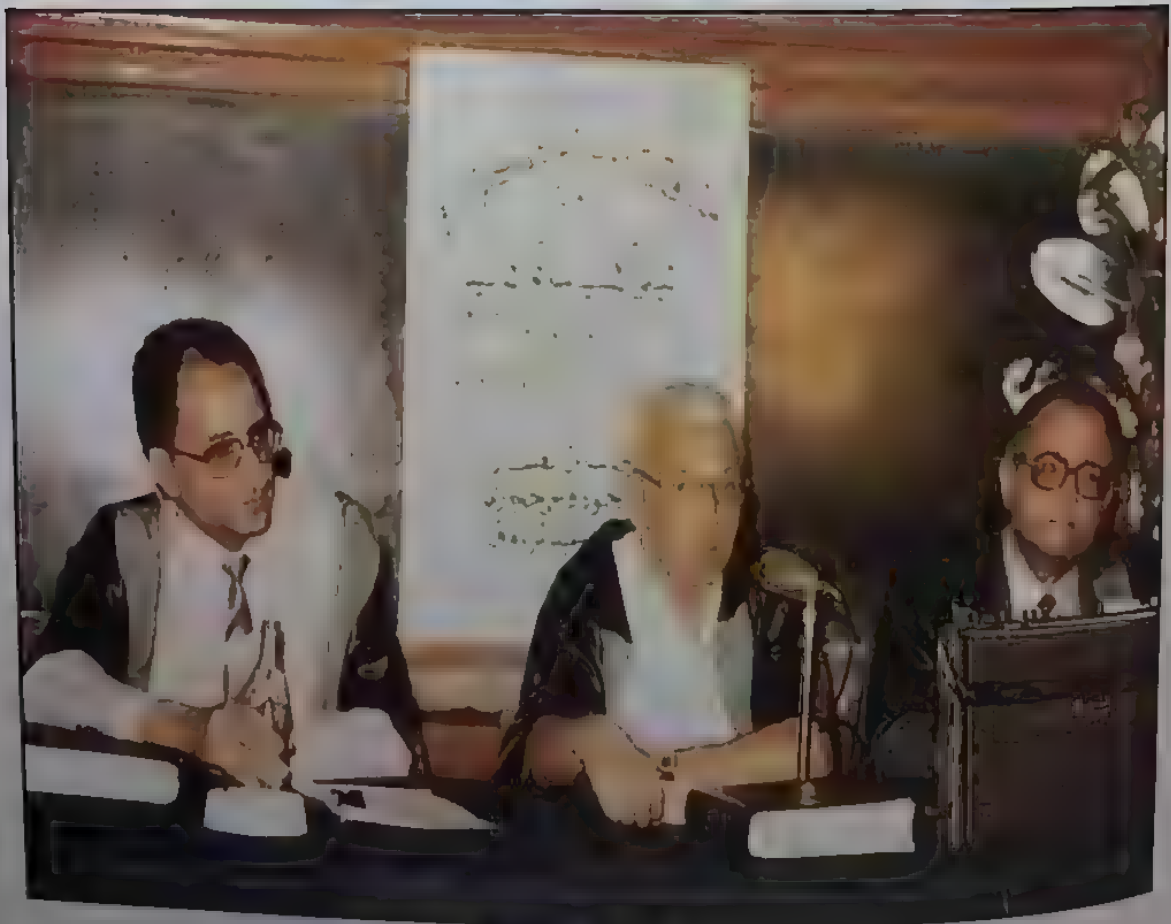
مصحف

ع. الجبنة



مجلت بجامعة القاهرة برقم ٢٥٤١

توزيع صاحب الدرجة



صورتان لمناقشتين علميتين متوسطاً الجلسة فيهما



صورة جماعية متوسطة دفعة أوائل السبعينات من قسم اللغة العربية، على
باب المكتبة المركزية القديمة لجامعة القاهرة



صورة مع تلميذته د. وفاء كامل عضو مجمع اللغة العربية بالقاهرة

بسم الله الرحمن الرحيم

محمد عفا ساجد

س. محمد حسني سبارك رئيس جمهورية مصر العربية
إلى السيد الدكتور حسين نصار مدير جامعة القاهرة
جامعة القاهرة سابقاً

فقد تم عرض كتابكم القيم في علم الطب
وسم العلوم والفنون من الطبقة الأولى
وإننا نتمنى أن يكون من الكتب النادرة.

تم تقديمه لجمهور مصر في القاهرة في يوم الاثنين
سنة الله والرحمة والأربع من شهر ربيع الأول
٢١ ديسمبر ١٩٨٣ (١٩٨٣ م)

أحمد محمد ١ - ٢٠

بسم الله الرحمن الرحيم

مكرر من سابقه

س. محمد حسني تبارك ريس جمهورية مصر العربية
 السيد الدكتور حسين محمد نصار، أستاذ
 بكلية الآداب جامعة القاهرة سابقاً.

فقد تم تعيينكم جليل خريجاً للدولة ،
 فرمىكم
 وسام العلوم والفنون من الطبقة الأولى
 ولنا يسرنا هذه البشارة بفرحنا بكم .

تم ترشيحكم لجمهورية القاهرة في اليوم السابع والعشرين من شهر ذي القعدة
 لسنة ١٤٠٠ هـ ولإيمانكم وسبع من مجموعكم المرشحين
 ٢ أغسطس ١٩٨٦

لأبي عبد الله راعي الجمهورية

أحمد دودة

جريدة مصر العربية

المجلد الأول إلى المجلد جائزة الدولة

هذا المجلد من المجلدات المحفوظة في مكتبة الدولة
والتي كانت في مكتبة مصر في سنة ١٩٨٦
في سنة ١٤٠٧ هـ الموافق ١٩٨٦ م

رئيس المجلس
مصري

حسين نصار

جائزة الدولة التقديرية في الآداب سنة ١٩٨٦ م



بمجلس الوزراء
الجامعة الإسلامية
بجامعة أم القرى

ثالث للدراسة الدكتور حسين بن محمد قدس سره
جائزة تربية في اللغة العربية
لعاشرة ١٤٤٧ هـ

رئيس المجلس
فازوق حسني



جائزة مبارك في الآداب سنة ٢٠٠٦ م



ترسم : ٢٥٥
تاريخ : ١٤٠٥/١٢/٥ هـ
موقع : ٢٠٠٤/٩/٢٧ م

موقع

سعادة الأستاذ الدكتور حسين محمد فضل

أستاذ كلية الآداب

كلية الآداب - جامعة القاهرة

الجيزة - جمهورية مصر العربية

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته .. وبعد :

يسرني أن أقدم إليكم بالقبض التهنئة بمناسبة فوزكم بجائزة الملك فيصل العالمية للغة العربية والأدب، هذا تقديراً لجهودكم في نشر وتوثيق

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته ..

أستاذ

حسين نصار

موقع



من ب. ٢٠٠٤/٩/٢٧ م، أستاذ كلية الآداب، جامعة القاهرة، جمهورية مصر العربية
موقع : ٢٠٠٤/٩/٢٧ م، أستاذ كلية الآداب، جامعة القاهرة، جمهورية مصر العربية
موقع : ٢٠٠٤/٩/٢٧ م، أستاذ كلية الآداب، جامعة القاهرة، جمهورية مصر العربية
موقع : ٢٠٠٤/٩/٢٧ م، أستاذ كلية الآداب، جامعة القاهرة، جمهورية مصر العربية

جائزة الملك فيصل العالمية
King Faisal International Prize



للغة العربية والأدب

لغة عربية وأدب، وقد تم اختياره كأحد الفائزين في الدورة الثامنة من الجائزة، وذلك على يد
لجنة التحكيم، برئاسة الأستاذ الدكتور حسين محمد فضل، أستاذ كلية الآداب، جامعة القاهرة،
التي تم تشكيلها في شهر كانون الثاني من سنة ١٤٠٤ هـ، وذلك بعد استعراضها لعدد كبير من
المرشحين، والذين تقدموا بأعمالهم في مجال اللغة العربية والأدب، وذلك في شهر كانون الثاني من سنة ١٤٠٤ هـ، وذلك بعد استعراضها لعدد كبير من

لجنة التحكيم والأدب، وقد تم اختياره كأحد الفائزين في الدورة الثامنة من الجائزة، وذلك على يد
لجنة التحكيم، برئاسة الأستاذ الدكتور حسين محمد فضل، أستاذ كلية الآداب، جامعة القاهرة،
التي تم تشكيلها في شهر كانون الثاني من سنة ١٤٠٤ هـ، وذلك بعد استعراضها لعدد كبير من
المرشحين، والذين تقدموا بأعمالهم في مجال اللغة العربية والأدب، وذلك في شهر كانون الثاني من سنة ١٤٠٤ هـ، وذلك بعد استعراضها لعدد كبير من

لجنة التحكيم والأدب، وقد تم اختياره كأحد الفائزين في الدورة الثامنة من الجائزة، وذلك على يد
لجنة التحكيم، برئاسة الأستاذ الدكتور حسين محمد فضل، أستاذ كلية الآداب، جامعة القاهرة،
التي تم تشكيلها في شهر كانون الثاني من سنة ١٤٠٤ هـ، وذلك بعد استعراضها لعدد كبير من
المرشحين، والذين تقدموا بأعمالهم في مجال اللغة العربية والأدب، وذلك في شهر كانون الثاني من سنة ١٤٠٤ هـ، وذلك بعد استعراضها لعدد كبير من

لجنة التحكيم والأدب، وقد تم اختياره كأحد الفائزين في الدورة الثامنة من الجائزة، وذلك على يد
لجنة التحكيم، برئاسة الأستاذ الدكتور حسين محمد فضل، أستاذ كلية الآداب، جامعة القاهرة،
التي تم تشكيلها في شهر كانون الثاني من سنة ١٤٠٤ هـ، وذلك بعد استعراضها لعدد كبير من
المرشحين، والذين تقدموا بأعمالهم في مجال اللغة العربية والأدب، وذلك في شهر كانون الثاني من سنة ١٤٠٤ هـ، وذلك بعد استعراضها لعدد كبير من

لجنة التحكيم والأدب، وقد تم اختياره كأحد الفائزين في الدورة الثامنة من الجائزة، وذلك على يد
لجنة التحكيم، برئاسة الأستاذ الدكتور حسين محمد فضل، أستاذ كلية الآداب، جامعة القاهرة،
التي تم تشكيلها في شهر كانون الثاني من سنة ١٤٠٤ هـ، وذلك بعد استعراضها لعدد كبير من
المرشحين، والذين تقدموا بأعمالهم في مجال اللغة العربية والأدب، وذلك في شهر كانون الثاني من سنة ١٤٠٤ هـ، وذلك بعد استعراضها لعدد كبير من

لجنة التحكيم والأدب، وقد تم اختياره كأحد الفائزين في الدورة الثامنة من الجائزة، وذلك على يد
لجنة التحكيم، برئاسة الأستاذ الدكتور حسين محمد فضل، أستاذ كلية الآداب، جامعة القاهرة،
التي تم تشكيلها في شهر كانون الثاني من سنة ١٤٠٤ هـ، وذلك بعد استعراضها لعدد كبير من
المرشحين، والذين تقدموا بأعمالهم في مجال اللغة العربية والأدب، وذلك في شهر كانون الثاني من سنة ١٤٠٤ هـ، وذلك بعد استعراضها لعدد كبير من

لجنة التحكيم والأدب، وقد تم اختياره كأحد الفائزين في الدورة الثامنة من الجائزة، وذلك على يد
لجنة التحكيم، برئاسة الأستاذ الدكتور حسين محمد فضل، أستاذ كلية الآداب، جامعة القاهرة،
التي تم تشكيلها في شهر كانون الثاني من سنة ١٤٠٤ هـ، وذلك بعد استعراضها لعدد كبير من
المرشحين، والذين تقدموا بأعمالهم في مجال اللغة العربية والأدب، وذلك في شهر كانون الثاني من سنة ١٤٠٤ هـ، وذلك بعد استعراضها لعدد كبير من

موقع : ٢٠٠٤/٩/٢٧ م، أستاذ كلية الآداب، جامعة القاهرة، جمهورية مصر العربية
موقع : ٢٠٠٤/٩/٢٧ م، أستاذ كلية الآداب، جامعة القاهرة، جمهورية مصر العربية
موقع : ٢٠٠٤/٩/٢٧ م، أستاذ كلية الآداب، جامعة القاهرة، جمهورية مصر العربية
موقع : ٢٠٠٤/٩/٢٧ م، أستاذ كلية الآداب، جامعة القاهرة، جمهورية مصر العربية

جائزة الملك فيصل العالمية للغة العربية والأدب، سنة ٢٠٠٤ م وموضوعها: (الدراسات التي تناولت التدرج اللغوي إلى نهاية القرن الخامس الهجري)



صورة تسلم جائزة الملك فيصل العالمية سنة ٢٠٠٤ م

وسام الاحترام



أستاذ العلماء

الشمس عام ١٩٩٢. وعضو ورئيس الجمعية اللغوية المصرية. انشأ المكتبة العربية بغرض من المؤلفات وأبحر بعلمه في مختلف الفنون والآداب والتاريخ والفكر. وكانت مؤلفاته كلها «علامات». ومن أهمها مجموعة مؤلفاته في «عجاز القرآن». فضلا عن الشعر والفنر الدكتور حسين نصار. الذي كان ولم يزل طوال ستهين عاما من رحلة العلم أيضا لا يتوقف. ولم يتوقف عند حدود التأليف. لكنه نشر أثره الزمان عما لا يقل عن ٢٠ مخطوطة عربية مهمة حفظها ونشرها. منها ديوان جميل. وديوان «ابن الرومي». ومختار الأغاني. وغيرها. العالم الفدير والأستاذ الفاضل الدكتور حسين نصار. الذي تخرج وتعلم على يديه مئات التلاميذ الذين صاروا علماء مجيدين. هو أستاذ للعلماء. ومثار لغير لمصر لذلك كله ولكن غير نحن نقدم له وسام الاحترام ■

«روزاليوسف»

نقرأ وتكتب. تستخدم لغة العربية. تبدو الأمور أمامه بسيرة. وسلسة. دون أن ننتبه. وليس شرطاً أن ننتبه. إن هناك جهداً جبّاراً وتطويراً متراكماً. ساهم فيه علماء عظام. على مدى السنوات. لكن يحافظوا على اللغة ويجعلوها عربية. ويكتبوا أسرارها. ويذهبوا التجليات من طريقها. العالم. الفاضل. والفدير. الأستاذ الدكتور حسين نصار. أحد أساطين اللغة العربية وأدبياتها. وعلامة مميزة من علامات مصر في هذا العصر. وفي ذلك المجال الدكتور حسين نصار. المولود في عام ١٩٢٥. في أسيوط والمتخرج عام ١٩٤٧ في كلية الآداب جامعة القاهرة. والذي ترقى استاذاً منذ عام ١٩٦٩. أي قبل أن تولد أجيال كاملة. صاحب جهود رائدة. وامتاز بالنظرة الشاملة في التدوين اللغوي والمعجم العربي. صاحب أسلوب رصين. لكنه بسيط. بعيد عن التكلف وخال من الاستعزاز. الدكتور حسين نصار الذي رأس قسم اللغة العربية عام ١٩٧١. ومعه المخطوطات العربية عام ١٩٧٦. وأكاديمية



في رحاب مجمع اللغة العربية بالقاهرة أثناء حفل استقبال تلميذته د. وفاء كامل في المجمع، سنة ٢٠١٤ م



احتفاليتا جامعة القاهرة، والهيئة العامة لدار الكتب والوثائق القومية،
بمناسبة بلوغه سنِّ التسعين سنة ٢٠١٥ م



تكریم معہد المخطوطات العربیة لہ فی احتفالیة الیوم العالمی للغة العربیة سنة ٢٠١٦ م



في رحاب مكتبته العامرة قبل إهدائها إلى مكتبة جامعة أسيوط سنة ٢٠١٧ م

المحتويات

صفحة

١١ - ٧

المقدمة

١٣

شكر

٥٣ - ١٥

الفصل الأول: قبل الجامعة

١٧

المولد

٢٠

النشأة

٢١

التعليم العام

٣٠

التعليم الجامعي

٣٩

أساتذة أعانوني

٤٥

الإذاعة

١١٦ - ٥٥

الفصل الثاني: في الجامعة

٥٧

تعييني معيدًا

٥٩

تعييني مدرسًا

٦٣

انتخابي عميدًا

٦٣

أعمال وقرارات: تعيين رؤساء الأقسام

٦٥

تعيين المعيدين

٦٦

الترقيات

صفحة

٦٩	المناهج الدراسية
٧٢	الدراسات العليا
٧٨	عيوب القسم
٨٠	خصومات في القسم
٩١	التَّشْيِخُ لوزارة الثقافة
٩٣	الأمن
٩٧	أشخاص التقيتهم
١١١	أيلول الأسود
١١٧ - ١٨٣	الفصل الثالث: مع الجامعة
	المعاهد والمراكز العلمية:
١١٩	معهد الدراسات الأفريقية
١٢٠	معهد الدراسات الإسلامية
١٢٠	معهد المخطوطات العربية
١٢٢	جامعة مصر للعلوم والتكنولوجيا
١٢٢	أكاديمية الفنون
١٣١	دار الكتب
١٤٢	دار الأخبار

صفحة

الجمعيات والمجالس:

١٤٣	الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية
١٤٥	الجمعية الأدبية المصرية
١٤٨	المجلس الأعلى للثقافة
١٥٣	المجالس القومية المتخصصة
١٥٧	مجمع اللغة العربية

الأقطار:

١٦٠	السودان
١٦٠	العراق
١٦٩	السعودية
	متفرقات
١٧٧	الجوائز
١٨٠	المصايف
١٨٢	المجاملة
١٨٥	كلمة ختامية
٢٠٦ - ١٨٧	ملحق الصور
٢٠٩ - ٢٠٧	المحتويات

هذا الكتاب

أدوّن هذا الحديث استجابةً للإلحاح الشديد من الأصدقاء الذين يتوقعون فيه أموراً ذات قيمة، وأدعو الله أن يوجد فيه ذاك.
و أعاهد الأصدقاء أن أكون:

- صريحاً كلّ الصراحة في ما رأيتُ بعيني رأسي من وقائع.
- صادقاً - ما استطعت من الصدق - في كل ما أرويه سماعاً عن غيري.
- حريصاً في رواية ما خرجت به من دلالات الوقائع التي شاهدها أو سمعتُ بها، ومع ذلك فهي استدلالات شخصية فردية لا أطلب أيّ قارئ أن يوافقني فيها، وإن كنت أرجو ذلك.
- لا أدعي أنني دونتُ كل شيء، فمن الوقائع ما لا يصح أن يُكشف أو لا يمكن كشفه.
- لا أدعي - أيضاً - أن ذاكرتُ ما زالت تذكر كل شيء، وأن وقائع كثيرة لم تسقط منها، وخاصة الأسماء.

خبر